

٥٣

مخنارات السرائيلية



ترجمات عبرية

- **أى دور سيلعبه الدين فى إسرائيل مستقبلاً؟**
- **الدين والديمقراطية فى إسرائيل.**
- **مائة معلومة عن المهاجرين الروس.**

كتابات عربية

- **المؤرخون الجدد فى إسرائيل وهدم الأساطير الصهيونية**



MAY. 1999

السنة الخامسة - مايو ١٩٩٩

أولاً: دراسات :

- ١ - الدين والديمقراطية في إسرائيل..... يشعياهو ليفمان ٣
- ٢ - أي دور سيلعبه الدين في إسرائيل مستقبلاً؟..... دنيال. ي. أليعزر ٨
- ٣ - رغم انقهم ورغم غضبهم..... يهوشع بورات ١٢

ثانياً: الانتخابات الإسرائيلية:

- ١ - الجمهور يختار السلام..... ران كسلو ١٥
- ٢ - ققاز بلين - ابومازن..... دان مرجليت ١٦
- ٣ - الصوت العربي سيكون حاسماً..... اورين شاحور ١٧
- ٤ - أرايب في الظلام..... يوثيل ماركوس ١٧
- ٥ - مهلة دائماً..... داني روبنشتاين ١٨
- ٦ - بين مايو ويونيه..... روبين روزنتال ١٩
- ٧ - من قضية درعى إلى قضية الناخب..... شالوم يروشليمي ٢٠
- ٨ - قائمة الأحزاب التي ستتنافس في انتخابات الكنيست..... هارتس ٢٢

ثالثاً: إسرائيل اقتصاد:

- ١ - كم تساوى الاشادة..... افراهام طال ٢٣
- ٢ - زيادة نسبة ٢٢٪ في العجز التجارى..... هداس مانور ٢٤
- ٣ - الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تستثمران ٤ مليون دولار..... عمى اتينجر ٢٤
- ٤ - نتنياهو ويهلوم يتراجعان..... ارييه اجوزى ٢٥
- ٥ - شركات من ايران تطالب بالتجار مع إسرائيل..... داليا مزورى ٢٥

رابعاً: إسرائيل شئون داخلية:

- ١ - السيدات ضد الاكراه الدينى..... فارده ملباروا ٢٦
- ٢ - مائة معلومة عن المهاجرين الروس..... اقيفاه لورى ٢٧

خامساً: القدس:

- ١ - كليتتون يتجاهل القدس..... هاتسوفيه ٣٦
- ٢ - اليسار يقسم القدس..... امنون لورد ٣٧
- ٣ - ضعف نتنياهو..... نداف شرجاى ٣٧
- ٤ - القدس قضية للمصالحة..... شالوم يروشليمي ٣٨
- ٥ - تقرير أمنى جديد..... نداف شرجاى ٣٩
- ٦ - مقياس شهر مارس..... افرايم يعر وتمر هيرمان ٤١

سادساً: إسرائيل/ الدول العربية:

- ١ - لهم عينان ولا يرون..... شاول شيف ٤٣
- ٢ - الحذر من «يزهر»..... شمش ٤٤
- ٣ - سلام متوقع..... جلبوع ٤٥
- ٤ - زلة لسان الرئيس..... نسوفيه ٤٦
- ٥ - أصبح من الصعب /..... ليصور ٤٦
- ٦ - الجانب الآخر للانسد..... رفيد ٤٩
- ٧ - من يخشى حزب الله..... سيلع ٤٩
- ٨ - إسرائيل ومشكلة جنز..... سيلع ٥١
- ٩ - السلام فى أيام الجفا..... هارتس ٥٢
- ١٠ - ملاذ لليهود فقط..... ليفى ٥٤
- ١١ - الاستيطان فى الجز..... ن جال ٥٥

سابعاً: رؤية:

- ١ - المؤرخون الجدد فى إ..... حمدي ٥٦
- ٢ - ثقافة الجيتو..... سكندر ٦١
- ٣ - الاستيطان فى الأدب..... عنوان ٦٥
- ٤ - إسرائيل والأردن: هواجس التغيير..... علاء سالم ٦٨

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

مدير التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفنى

السيد عزمى

الخراج الفنى

حامد العوبضى

وحدة الترجمة

أحمد الحملى

د. جمال الرفاعى

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

الانتخابات ومستقبل عملية التسوية

مع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية - ١٧ مايو الجاري - تزايدت التكهّنات وتضاعفت التحليلات التي تتناول الاحتمالات المختلفة لنتائج هذه الانتخابات بشقيها التشريعي الخاص بالكنيست، والتنفيذي الخاص برئيس الوزراء، والآفاق المختلفة لمستقبل عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي على كافة المسارات. وكما كان الحال في الانتخابات السابقة التي جرت في مايو ١٩٩٦، تبلور اتجاه عام في التحليلات العربية يربط تلقائياً بين فوز مرشح حزب العمل برئاسة الوزارة وتشكيل حكومة من معسكر "اليسار" وبين معاودة مسيرة التسوية تحقيق التقدم المأمول، والربط بين فوز مرشح الليكود وتشكيل حكومة من معسكر «اليمن» والأحزاب الدينية وبين مرحلة جديدة من الجمود. وهكذا بدا واضحاً من هذه التحليلات أن الآمال أصبحت معقودة على فوز مرشح حزب العمل بمنصب رئاسة الحكومة الجديدة، وهو منطق يحمل في طياته العديد من المسالب كما أنه يتضمن مغالطة تقفز فوق طبيعة عملية التسوية السياسية واستحقاقاتها والالتزامات المترتبة عليها.

فمن ناحية لا بد من التأكيد أولاً على أن نتائج الانتخابات تمثل اختيار الرأي العام الإسرائيلي ومن ثم فهي تكشف عن توجهاته وأرائه في قضايا الداخل والخارج، وفي نفس الوقت تعكس قرار أغلبية هذا الرأي العام.

ومن ناحية ثانية فإن المعاهدات تمثل اتفاقات تعاقدية ترتب التزامات دولة في مواجهة الطرف الآخر والوسيط أو الضامن لهذه الاتفاقات ولا يجوز هنا النكوص عن تنفيذ استحقاقات هذه الاتفاقات، أو المطالبة بتغيير مضمونها بمجرد تغيير حكومة أحد الأطراف المعنية بها.

وعند حدوث أي إخلال في تنفيذ استحقاقات الاتفاقات التعاقدية، فإن مسؤولية مواجهة هذا الإخلال تقع على عاتق المجتمع الدولي والتي تجسدها في نظامنا الدولي الراهن منظمة الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة. ونظراً لأن الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية أعطت هذه المسؤولية للولايات المتحدة، فإن الأخيرة عليها التزامات واضحة تجاه ضرورة تنفيذ استحقاقات هذه الاتفاقات. ونكوص الولايات المتحدة عن النهوض بهذه المسؤولية لاعتبارات العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل. يمثل أحد أبرز مظاهر «الكيل بمكيالين» في سياسة واشنطن الخارجية.

أيضاً فإن رهان بعض الأطراف العربية على فوز مرشح حزب العمل يمثل أحد أبرز مظاهر الخلل في السياسة العربية، فالقضية لا تختزل في الخلفية الحزبية لرئيس الحكومة الجديدة، بقدر ما تتمثل في طبيعة اختيار المجتمع الإسرائيلي من ناحية ووجود قواسم مشتركة بين معظم القوى والأحزاب السياسية تجاه الحقوق العربية، ناهيك عن أن مثل هذا النمط من التفكير إضافة إلى أنه يكشف عن تسليم بفاعلية الآخر، فإنه يكشف أيضاً عن نزوع إلى التعامل مع "حزب العمل" ومعسكر "اليسار" الإسرائيلي، على أنه "قوى سلام" سوف يبادر بمواصلة عملية التسوية وتنفيذ استحقاقات المسار الفلسطيني ودفع المسارين السوري واللبناني إلى محطتهما النهائية، وهو أمر ربما يعطى لهذا المعسكر أوراق عديدة لممارسة الضغوط على الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات المباشرة وربما مطالبته بدفع "ثمن فوزه في الانتخابات". من هنا لا بد من التأكيد على ضرورة وضع هذه الانتخابات في موقعها الصحيح وأن القضية الأساسية تتمثل في تحليل اختيارات الرأي العام الإسرائيلي لمستقبل دولته في المنطقة.

الدين والديموقراطية فى إسرائيل



دراسة "١"

بقلم / يشعياهو ليفمان — مجلة زمانيم خريف ١٩٩٤

إن تفسير اليهودية كمصدر للفضائل والشمولية. وهو أمر جوهري لفهم اليهودية بين يهود الولايات المتحدة. يتمتع بثقة أقل من الصيغة الإسرائيلية لما اعتبره اليهود على مر الأجيال تقاليدهم الدينية. والتفسير الحالى أيضاً يهمل المحاولة الصهيونية «لتحييد» الوجود اليهودى. فقد اعتقد الصهيونيون الكلاسيكيون أن معاداة السامية هي نتيجة الوضع الخاص لليهود فى صورة «ضيوف» أو «غرباء» دائمين فى بلدان ليست لهم. وذلك، فى اعتقادهم، ليس نتيجة عدا، خاص تجاه اليهود لمجرد أنهم يهود. لقد آمن الصهيونيون بأنه فى اللحظة التى سيكون فيها لليهود دولة خاصة بهم، سيصبحون أمة كبقية الأمم، وستختفى معاداة السامية. وكان الصهيونيون مدركين لحقيقة أن هذا الأساس المتين فى مبادئ إيمانهم يطيح بالنظريات اليهودية التقليدية لمعاداة السامية.

إن اليهود الذين يعيشون فى إسرائيل، فى غالبيتهم الساحقة، لا يؤمنون بذلك. فمعاداة السامية لدى معظمهم هي مرض مزمن. «العالم كله ضدنا»، كلحن أساسى فى أغنية مشهورة، معناه أن اليهود عموماً والإسرائيليين خصوصاً لا يستطيعون عمل شئ لحل المشكلة. فاليهودى حالة خاصة نظراً لأنه مكروه، وهو مكروه نظراً لأنه حالة خاصة. ذاك هو الدرس المستخلص من التاريخ اليهودى، والذى يُستخدم لترسى به دولة إسرائيل على مختلف أفرع الحياة اليهودية. باختصار، فالصهيونية وأيديولوجية القومية اليهودية متشابكتان فى

التقاليد والأعراف اليهودية. ويفسر إريك كوهين هذا الهدف باعتباره توجيهاً قسرياً للمبادئ المؤسسة لشرعية دولة إسرائيل: على أنه ابتعاد عن الصهيونية العلمانية، وبخاصة عن النوع الطليعى الاشتراكى فيها، واقترب من قومية يهودية جديدة التقاليد. هذه القومية تقوى بالفعل العلاقات الأصيلة بين اليهود سواء فى إسرائيل أو فى الشتات، لكنها تشوه الطابع المدنى الحديث للدولة.

إن رواج هذه الخصوصية الانتقائية يؤثر أيضاً على المدلول المرتبط بالاخلاق والسلوكيات. فتشديد القانون (والعبادة) معناه التقليل من أهمية الاخلاقيات. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن اليهود الدينيين فى إسرائيل أعادوا تعريف «الاخلاق» بمصطلحات انتقائية خاصة بدلاً من مصطلحات شاملة. وطبقاً لحاخام كان فى طليعة المنادين بتعليم متطرف فى إطار التعليم الرسمى الدينى، فإن اليهود مأمورون بالابتعاد عن الشعوب الأخرى. والثقافة الأجنبية تمثل تهديداً جماً خاصة عندما يمارس الطلاب الذين يتلقونها النقد على اليهود. وحاخام آخر يقول إنه ليست هناك أية علاقات بين شريعة إسرائيل والفلسفة الانسانية الملحدة، فلا مكان فى اليهودية لموقف انسانى عندما يأتون ليحددوا ردود الأفعال تجاه سلوك معاد للسكان العرب. وحسب أقوال أحد زعماء الاستيطان فى الضفة الغربية، فالسلوك القومى اليهودى يختلف عن السلوك العام المتعارف عليه. فالأفكار المتعلقة بالعدل الشامل والعدل العالمى أو العدل التام، أمور طيبة،

ولكن بالنسبة لفنلندا أو لاستراليا، وليس هنا، عندنا.

التقارب الفكري بين الأحزاب الدينية:

من المعتاد التفريق بين قطاعي السكان الدينيين في إسرائيل. الأول هو القطاع الحريدي، الذي يعتمد على الماضي كمصدر شرعية وعداء للصهيونية، أيديولوجية القومية اليهودية (أي، أيديولوجية ترى اليهود شعباً يعرف بناءً على جوهره القومي وليس بناءً على جوهره الديني، وتتطلع إلى تطبيع الحياة اليهودية). القطاع الثاني مرتبط بالوعي العام مع «جوش إيمونيم». وهم قوميون متطرفون، حيث يكمن أساس رؤيتهم في النتائج السياسية والدينية لما يعتقدون، وحسب ذلك فاليهود يعيشون في عصر رسولي (أي، مرحلة خلاص آتية وآتية).

إذا تعرفنا على هذين القطاعين كحركات مميزة، وإذا درسنا العناصر الأكثر تطرفاً في كل منهما، نكتشف عدم وجود الكثير من العوامل المشتركة بينهما. فالحريديم (المتدينين الوريثين) المتطرفون للغاية يناصبون العداء لدولة إسرائيل. حتى وسط المتدينين الأقل تطرفاً، أولئك الذين يسمون أنفسهم مواطنين مخلصين لدولة إسرائيل، كانت هناك تقاليد سلبية سياسية تجاه غير اليهود، وخوف شديد من تحول شعوب وأمم العالم إلى العداء ورغبة في إيجاد تسوية سلمية مع العرب، حتى لو استلزم الأمر تنازلاً عن المناطق الواقعة في حوزة إسرائيل منذ ١٩٦٧.

على الجانب الآخر، وبين كثير من القوميين المتطرفين والمؤمنين بالمسيح المنتظر، كانت هناك معارضة لأي تنازل عن أراضٍ، مع استمرار السيادة اليهودية على كل أرض إسرائيل الكبرى وتوطين البلاد بطولها وعرضها بمستوطنات يهودية كل ذلك مُقدم على أي التزام ديني آخر. والایمان بالمجيئ القريب للمسيح المنتظر يشجع أنشطة أكثر تطرفاً. ويقول رافي سلومون «إنني لا أخشى من أي حكم أو عقاب، لأن المسيح سيأتي قريباً»، وكان سلومون قد اتهم بمحاولة اغتيال عربيين (بديعوت أحروروت ٦ يوليو ١٩٨٩).

إن القومية في هذا المعسكر الأيديولوجي هي «الدين في صورته المثلى». ومنه تتفرع عمليات المساومة تقريباً على أي مطلب ديني سياسي آخر. ولكي يدفع القوميون المتطرفون باتجاه تحقيق هدفهم استقروا إلى جوار قوميين يهود علمانيين، بل أنهم رأوا في ذلك أمراً دينياً حقيقياً. واليهود الدينيون النشطاء في أحزاب غير دينية قومية متطرفة، ومن بينهم عدة حاخامات بارزين، يميلون إلى كثير من الاعتدال فيما يتعلق بالمطالب الدينية (مقابل المطالب القومية) التي يعرضونها على السلطة الإسرائيلية. هذه المطالب لا تتجاوز في الواقع ما كان الأعضاء العلمانيون في نفس الأحزاب مستعدين لأعطائه لهم. من الممكن إذن التمييز بين جماعتين دينيتين، والادعاء بأنه على المستوى السياسي ليس بينهما في الواقع أي قاسم مشترك.

الادعاء الآخر، هو أن التيارين الدينيين متقاربين ويؤدي أحدهما إلى الآخر. وهذا التقارب ليس ملموساً في التعبيرات المتطرفة والأيديولوجيا الخالصة لدى كل من المعسكرين، بل في تأثيره العام على شريحة أوسع من السكان اليهود الدينيين

الذين تشدد هويتهم باعتبارهم حريديم أو كصهيونيين دينيين. واليوم، يمكن الإشارة إلى بروز جماعات جديدة أو إلى تغييرات في أيديولوجية الأحزاب الدينية القائمة، تعمل على ربط كلا التيارين. ويمكن أن نجد تأكيداً لهذه الرؤية في الاستخدام المتزايد للافتة سيئة السمعة طُبعت منذ عشر سنوات تحمل: «حريدي - قومي» (متدين - قومي). وحسب أفضل معلوماتي فإن هذا الاصطلاح ظهر للمرة الأولى على لسان زعيم معتدل مناهض للتدين من الحركة الدينية - الصهيونية - يسمى «بنى عقيفا». وقد انزعج بشدة من تعاطف الغايات والأهداف الحريدية داخل حركته، ولكنه ربما كان ليقلق إلى هذا الحد، من تعاطف المرامي القومية المتطرفة. ولا شك إن اصطلاح «متدين - قومي» كان المقصود منه توصيفاً مخزياً وسمياً السمعة. واليوم بات محل فخر من قبل عدد كبير ومتزايد من المدارس الدينية، بمباركة حركة الشباب الدينية الواسعة الانتشار «عزرا» والتي تبنته منذ وقت غير بعيد، ومن قبل عدد كبير ومتزايد من يهود دينيين، وطبقاً لاستطلاع أجرته مؤخراً مجلة «عيرف شابات» (مساء السبت) الدينية الأسبوعية، فإنهم يرفضون تعريفهم بالحريديم أو صهيونيين دينيين، بل يفضلون مناداتهم «حريديم - قوميين».

وقد حدثت تطورات غير قليلة في صفوف الأحزاب الدينية في إسرائيل. ومن بين الأحزاب الدينية الأربعة التي حصلت على مقاعد في انتخابات الكنيست الـ ١٢ (نوفمبر ١٩٨٨)، عرفت منها ثلاثة أحزاب من خلال وسائل الاعلام باعتبارها أحزاباً حريدية (متدينة). ونظرياً، يمكن وصفها جميعاً بأنها مناهضة للصهيونية. وقد حصلت كل هذه الأحزاب على ١٣ مقعداً. غير أن أحد عشر من هذه المقاعد الثلاثة عشر كانت من نصيب حزبين، كان برنامجهما الانتخابي أو جمهور ناخبيهما أكثر قرباً بشكل خاص إلى الليكود. وأكبر هذه الأحزاب هو شاس. وقد زاد هذا الحزب من عدد مقاعده من أربعة إلى ستة في انتخابات ١٩٨٨. صحيح أنه لم يدعو في برنامجيه الانتخابي إلى ضم المناطق المحتلة. ولكن في الدعاية الانتخابية بالتلفزيون وجه نقداً للحكومة إسرائيل لأنها لم تتخذ خطوات أكثر حدة لقمع الانتفاضة. ورغم نبوءات العارفين بالأمور بحث زعماء شاس بجديّة الانضمام إلى ائتلاف بزعامه «العمل» بعد الانتخابات، مقابل وعود سخية من جانب «العمل» بشأن التشريع الديني، وبخاصة الوعود بتمويل حكومي وتعيينات سياسية. غير أن زعماء الحركة امتنعوا عن الانضمام إلى «العمل» أمام مظاهرات مؤيدي شاس والمذكورة التي وعدت فيها زعامه الحزب صراحة في الحملة الانتخابية بعدم الانضمام إلى «العمل»، إذا لم يكن لليكود.

أما ثاني أكبر الأحزاب المتدينة، أجودات إسرائيل، فقد زادت مقاعدها من اثنين إلى خمسة. وأجودات إسرائيل معروف بموقفه المضاد للصهيونية بشدة، لكنه حظي بتأييد قوى من جانب جماعتين هامتين، تعارضان - على خلفية دينية - أي انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة، كما هو الحال مع «جوش إيمونيم». وهاتان الجماعتان لا تعتبران دولة إسرائيل أو العصر الذي نعيش فيه يحف بهما النور المسيحي ومشهد القيامة كما يصوره الزعماء الروحيين لـ «جوش إيمونيم»، كما

أنهما لا يقبلان التفسير الغيبي للأحداث التي بدأت قبل مائة عام، عندما بدأت طلائع غير دينية مشروع الاستيطان الصهيوني الحالى لأرض إسرائيل. لكنهما لا يقبلان حماسة تجاه الأمر الدينى « فى اعلى صورته الدينية » بالنسبة للسيادة اليهودية فى المناطق. وعندما انحلت حكومة الوحدة بين الليكود والعمل، ووافقت اجودات يسرائيل على تشكيل ائتلاف مع العمل، انسحب اثنان من ممثليها فى الكنيست، وبذلك احبطوا فرص « العمل » لتشكيل الحكومة. وقد صاحب ازدياد قوة الاحزاب الحريدية (المتمسكة بالدين) وقدرتها على جذب ناخبين من قطاعات غير حريدية، صاحب ذلك تغييراً ليس فقط على المستوى البرجماتى العملى، بل ايضاً على المستوى الأيديولوجى: فقد تبنت هذه الاحزاب عملياً توجهاً قومياً وتغاضت عن معارضتها الأيديولوجية للصهيونية، رغم أن هذه الغاية ليست ضمن ميراث جميع المتدينين.

وفى الطرف الصهيونى الدينى لهذه المتتالية يوجد الحزب الدينى القومى، المفدال وجموع ناخبيه، الذين تميزوا فى السابق بالاعتدال الدينى والميل للتكيف مع الواقع الحديث وإلى الثقافة العلمانية. أما مفدال اليوم فيكشف عن صورة لانكار الحداثة وإعطاء تفسير رجعى جداً للتقاليد الدينية. وهذا الأمر نلمسه فى الكم المتزايد من دروس التوراة فى المدارس الرسمية الدينية، وفى تعاظم العمل على الفصل بين البنين والبنات فى المؤسسات المحسوبة مع الصهيونية الدينية وفى التوجه المحافظ بصورة شديدة الصرامة من جانب كثيرين فى المعسكر الصهيونى الدينى. وتصور المفدال - فيما يتعلق بمستقبل المناطق - أصبح تدريجياً يتسم بالتشدد، حتى بات اليوم يعكس، فى الواقع، برنامج «جوش ايمونيم». وفى نفس الوقت فالمواقف الدينية التى يتخذها المفدال ومؤسسات أخرى فى المعسكر الصهيونى الدينى فى قضايا أخرى، تذكرنا أكثر وأكثر بمواقف الحريديم. فالقاعدة المتداولة للقومية المتزايدة للحريديم هي إذن «حريدية» الصهيونيين الدينيين. والخلاصة، أن أقل القليل هو ما يميز بين القطاعات المختلفة لليهودية المتدنية، على الأقل فيما يتصل بتقييم تأثيرها على الأفكار والمفاهيم الديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلى. ولا يعنى ذلك أن كل اليهودية الدينية أو كل الأحزاب الدينية تتكون من خامة واحدة. ففيما بين الأحزاب المختلفة، وبين الجماعات المختلفة داخل الأحزاب وبين الزعماء الدينيين والسياسيين بداخلها يمكن أن نتعرف على اهداف مختلفة. لكن هذه الفوارق لا تظهر فى التمييز المتصل بالتقاليد الدينية بين الصهيونيين الدينيين وبين الحريديم. ودخل اليهودية الدينية فى إسرائيل يمكن التعرف على تيار رئيسى تتعارض فرضياته ووجهة نظره، غير مرة، مع منظومة النظريات والمواقف والقيم التى تشكل البنية التحتية لنظام ديمقراطى مستقر.

ومع ذلك فالجدير بالذكر أيضاً أن الأحزاب الدينية قد تأثرت من البناء الديمقراطى للحياة السياسية فى إسرائيل. فحوالى ٢٠٪ من اليهود فى إسرائيل يعرفون أنفسهم كدينيين، وثلاثهم تقريباً حريديون. وغالبية يهود إسرائيل - على عكس غالبية المسلمين - ليسوا متدينين فى عقيدتهم أو فى

سلوكياتهم رغم أن معظمهم يستشعرون تعاطفاً مع التقاليد اليهودية الدينية. وعندما يسألون عن هويتهم الدينية، فإن ٣٥٪ إلى ٤٠٪ يفضلون تعريف أنفسهم بـ «تقليديين»، وليس «علمانيين». وكثيرون يقلقهم جهل اولادهم بالزعامات والطقوس الدينية. وفى ظل هذه الظروف لا تسارع الزعامات الدينية إلى المطالبة بفرض كامل للشرعية اليهودية، وإن كانوا يأملون من كل قلبهم أن يتم ذلك فى المستقبل. أنهم يدعون صراحة إلى الحفاظ على ما يسمونه «الشارع اليهودى»، بمعنى: ادارة الحياة العامة طبقاً للشرعية. والواقع فإنهم منشغلون بالحفاظ على ما تحقق من انجازات أكثر من انشغالهم بتوسيع مجال تطبيق الشرعية اليهودية.

كانت المطالب الاساسية للأحزاب الدينية فى انتخابات ١٩٨٨ مطالب دفاعية. وفى حالات كثيرة طلبت الأحزاب الدينية الحفاظ على ثمار الانتصارات التشريعية والادارية التى تحققت فى الماضى. وكانت أهم هذه الانجازات القوانين القاضية بإغلاق المتاجر والشركات فى يوم السبت، الذى قررت المحكمة فى ١٩٨٨ ابطال صلاحيتها لأن الكنيست ليس مخولاً صراحة من المجالس المحلية لسن مثل هذه القوانين. هناك حالات مشابهة كمطالبتهم توسيع صلاحيات المحاكم الربانية فى الأحوال الشخصية (خاصة فى شئون الزواج والطلاق). مع ذلك، فبالنسبة للأحزاب الحريدية، وخاصة بالنسبة لحزبين من الثلاثة المشار اليهم، كان أهم مطلب هو ضمان أن يستمر شباب الشيشا (*) (المقصود فى الواقع كل شباب الحريديم) فى التمتع بالاعفاء من التجنيد للجيش، طالما أنهم يدرسون فى الشيشوت.

نوع آخر من المطالب هو زيادة المخصصات المالية، أو ما تسميه الأحزاب الدينية «مساواة» التمويل الاجتماعى العام لمؤسسات التعليم والرفاهة التابعة لهم. كذلك دعت الأحزاب الحريدية إلى تحسين ظروف الاسكان وتزويج الشباب، كان شاس بصفة خاصة يطالب باعتراف حكومى بمؤسساته التعليمية كنظام مستقل يستحق تمويلاً اجتماعياً، مع الحفاظ على استقلالها الادارى. صحيح أن هذه المطالب لم تشكل عبئاً على جيب دافع الضرائب فى إسرائيل، لكنها كانت تمثل سابقة للاعتداء على البنية الديمقراطية لنظام الحكم فى إسرائيل أو على الحريات الدينية للفرد.

ويعبر هذان النوعان من المطالب عن محاولة توسيع مساحة التأثير الدينى على المجتمع الإسرائيلى. النوع الأول ذو طابع رمزى: اصلاح قانون «من هو يهودى». اصلاح «قانون العودة»، حيث لا يتضمن اعترافاً من جانب الدولة بتهود غير اورثوذكسى تم خارج البلاد (والمعروف باسمه الشعبى «قانون من هو يهودى»)، ولم يؤثر ذلك إلا على مجموعة من الإسرائيليين، غير أن أهميته الرمزية كانت كبيرة، نظراً لأنه كان يحدد صلاحية الحاخامات الاورثوذكسيين فى تقرير من الذى تعترف به الدولة كيهودى. وكان النوع الثانى من المطالب فى مجال الثقافة والتعليم. وفى هذا المجال ارتفعت اقتراحات غامضة إلى حد كبير شملت المطالبة بأن تعمل الحكومة على دعم وتقوية التعليم اليهودى (بالأخص الدينى). وتحدث المفدال أيضاً عن تعليم أكثر قومية (قومى متطرف). كما

ترددت تلميحات بشأن وجوب الحفاظ على الثقافة الإسرائيلية أمام المؤثرات السلبية (إشارة إلى الاباحية وفيما يبدو تعبيراً عن كل ما يناهض الدين والقومية). ويتضمن هذا الادعاء أيضاً معارضة انشاء الجامعة (***) المورمونية (في الواقع فرع من جامعة برجهام يانج) على جبل رأس المشرق في القدس (هار هاتسوفيم).

المدير بالذكر، أن هذه المطالب صيغت بأسلوب غاية في الحذر، وبصيغة ايجابية وليست سلبية عموماً، تحت عناوين تناولت الحاجة والضرورة إلى وحدة الشعب اليهودي. وفيما عدا اقتراح تعديل قانون «من هو يهودي»، فقد سارعت الأحزاب إلى التنازل أثناء المفاوضات حول تشكيل حكومة ائتلافية بعد الانتخابات. اُضيف إلى ذلك، الزعم الخاص بأن «اجودات إسرائيل»، وبدرجة ما أيضاً «المقدال»، استشعرا فعلاً ضرورة تعديل قانون «من هو يهودي»، بيد أنه من الهام ملاحظة أن أياً منهما لم يربط الانضمام إلى الحكومة بتغيير القانون. ويمكن القول بأن مثل هذا التنازل كان ضرورياً، نظراً لأنه في اللحظة التي وافق فيها أحد الحزبين الكبيرين (الليكود والعمل) على تشكيل حكومة وحدة، تقلصت للغاية المواقف التساومية للأحزاب الدينية. مع ذلك، فإنه بعد تفكك حكومة الوحدة مرة أخرى، شكلت الأحزاب الدينية عصا الميزان. وقد رفض معظمها التحالف مع اليسار، رغم البراهين بأن حزب العمل سيستجيب لأي مطلب يتقدمون به. وكانت المطالب التي عرضوها على الليكود في مجال التشريع معتدلة تماماً. إذ لم يتغير قانون «من هو يهودي»، والجامعة المورمونية لم يتم منعها، ولم توجه أي رقابة على الاباحية، ولم تدخل أي تعديلات في إطار التعليم الرسمي. والقوانين الوحيدة التي تم سنّها كانت قانون منع بيع لحم الخنزير، والقانون الذي جاء ليضع شروطاً معينة تتيح للمرأة القيام بإجهاض قانوني (وليس مضموناً أن يؤثر القانون على عدد الاجهاضات القانونية التي تتم في إسرائيل)، ويسمح القانون للمجالس المحلية بتحديد فتح أماكن اللهو يوم السبت أو إغلاقها، وقانون حظر الاعلانات التي تتسم بالبغض والكراهية.

كيف يمكن شرح طابع الاعتدال عموماً للمطالب التي طرحتها الأحزاب الدينية؟ جزء من هذا التفسير أو الشرح يكمن في أهمية ارتباط بعض الأحزاب الدينية الآن بنشاطاتها القومية، أنشطة هي بالطبع «دينية» حسب تعريفهم. في نفس الوقت، فالأحزاب الدينية تعاني حساسية في التمييز الذي يضعه المجتمع العلماني بين «القومي» و«الديني». وبناءً على ذلك، فإنها تحول دون تعريض أعمالها القومية للخطر عن طريق التشديد على أعمالهم الدينية. وحتى لو قبلنا افتراض أن انشاء المستوطنات، وضم أو على الأقل رفض التنازل عن شبر واحد من إسرائيل الكبرى، هو موضوع «ديني»، فإن تأكيد هذا الموضوع بدلاً من قضايا أخرى يشير إلى جدول الأولويات.

ثانياً: فإن اثنين من الأحزاب الدينية على الأقل، شاس واجودات إسرائيل، يجتذبون أكثر فأكثر ناخبين غير دينيين. وقوة الجذب لدى شاس تجاه مقترعين غير دينيين من طوائف شرقية، هي قوة معروفة جيداً. لكن حقيقة أن اجودات إسرائيل

تحول إلى خيار جاذب أكثر فأكثر بالنسبة لمقترعين من طبقة اجتماعية - اقتصادية أدنى، لم تحظ بالالتفات الكافي. ونجاح الحزبين في جذب مثل هؤلاء المقترعين اليهما، وحقيقة انهما أصبحا أداة للتعبير عن احتجاج اجتماعي لدى جماعات يهودية غير دينية، ربما جعلت تلك الأحزاب نفسها معتدلة في حشد مطالبها الدينية المتشددة. ثالثاً: المشاركة أكثر في العملية الديمقراطية ربما ضاعفت الاحساس بين زعامات الأحزاب بأن المطالب المبالغ فيها في مجال التشريع الديني من شأنها أن تثير عليهم غضب المجتمع، والذي يلوح تهديده في الأفق. وتذكر الأحزاب الدينية الموقف السلبي في المجتمع الإسرائيلي. وهي تحرص على تجنب أي مواجهات مع الغالبية غير الدينية، سواء في الطبقة السياسية أو في الطبقة الاجتماعية، لأنها في مثل هذه المواجهات يمكن أن تخسر.

وأخيراً، إن المخصصات المالية الاجتماعية العامة التي امطرت بها الأحزاب العلمانية على الأحزاب الحريدية ربما تكون هي العامل الأهم في تلطيف مطالب الأخيرة في مجال التشريع الديني. لقد قمتعت قطاعات كثيرة في المجتمع الحريدي من هذه الأموال. وهم غير مستعدين لتعريض استمرار هذه الأموال للخطر بتقديم مطالب سترفضها الغالبية. إن رفض مطالب ذات طابع ديني يعرض للخطر بالاختصاص أي حزب ديني، نظراً لأن هذا الحزب يمكن أن يتهم بالاستعداد للتنازل عن مبدأ ديني من أجل مصالح مادية، مصدرها المشاركة في ائتلاف حاكم. إذن فالأحزاب الدينية تفضل أن تلتطف، منذ البداية، من مطالبها.

الديموقراطية في دولة يهودية:

إذا كان لمصطلحات الديمقراطية ودولة يهودية مدلول مرّن، يمكن القول بالطبع أن الديمقراطية في مقدورها أن تقوم في دولة يهودية، لو أن الديمقراطية معناها دولة بدون حد أخلاقي، فالدولة تعمل فقط لتحقيق مصالح سكانها حسب تعريفهم لها، وتوفير كل ما يطلبه المواطنون من خدمات دون محاولة التطلع إلى تصور أعلى لمجتمع أفضل ومواطنين أحسن حالاً، بينما الديمقراطية لا تستقر مع نفس التعريف لدولة صهيونية أو مع أي نوع آخر لدولة ايديولوجية. ولا أعتقد أن مثل هذه الدولة يمكن أن تقوم، لكن تلك مشكلة مختلفة تماماً. وعند قولنا دولة يهودية فإننا نقصد دولة ثيوقراطية (دينية) تسيطر عليها نخبة دينية، أو أن قوانينها خاضعة لموافقة نخبة دينية، أو أن تكون التوراة هي المصدر للصلاحيات التشريعية العليا فيها، وهكذا فإن الديمقراطية والثيوقراطية لا تتوافقان مع بعضهما البعض.

ولكن إذا قلنا ديموقراطية فإننا نقصد حكم الأغلبية، حريات الفرد وحقوق الأقلية التي يضمنها القانون، في إطار توجهات نابعة من فهم معقول ومقبول لليهودية والقيم اليهودية، وقد يوجد في ظل ذلك مجال لتعايش الديمقراطية والدولة اليهودية. ومع ذلك، فالربط بين هذين التقييمين ربما يفرض جوانب سلبية غير منظورة. أن الفصل بين الدين والدولة لن يحل المشكلة، نظراً لأن الدولة اليهودية، في تعريفها ذاته، هي دولة يلعب فيها الدين دوراً اجتماعياً، ويحظى بوضع عام من الصعب تجاهله. والحل يكمن في الربط أو الدمج الذي يبدأ

بدرجة ما من داخل جميع الأحزاب. ولا يقل أهمية عن ذلك التعريف الدقيق للديموقراطية بما يتلاءم مع اليهودية بصفة خاصة. من هنا يتضح أن لكل طرف اهتمام بكيفية تعريف غيره لهذه النظريات.

يتضح مما سبق أن اليهودية في إسرائيل، كما تتمثل اليوم، لا تتمسك بمواقف وقيم تعدد بنية تحتية لنظام ديموقراطي. فالأمر يرجع في جانب منه إلى أهداف وغايات منغوسة في اليهودية وفي الديموقراطية، وإلى نظريات خاصة باليهودية والديموقراطية. وبناء على ذلك يمكن طرح توصيات على ثلاثة مستويات:

أولاً: من الضروري طرح توصيات تشجع النخبة السياسية على تقديم الامكانات اللازمة للمحافظة على المجتمع الذي سيكون دينياً كلما سمح شركاء المجتمع الديموقراطي، وفي نفس الوقت سيكون ديموقراطياً كلما اتاح ذلك اطار دولة يهودية. وإنني اشد على النخبة السياسية، لأن لها دوراً ايجابياً في هذه العملية.

وعلى الزعماء الدينيين أن يفهموا أنه لو كان لديهم أمل نهائي أو حلم «مسيحي» كعربة أخيرة للمجتمع الإسرائيلي، فالانتماء إلى دولة توارثية أو إلى دولة تدار بالشرعية تعني التزاماً ضئيلاً بالنسبة لمجتمع ديموقراطي. ولو أنهم لا يقصدون ما يقولون. وأعتقد أن الأمر كذلك. فإنهم يريدون شبابهم بقيم ومصطلحات ضد الديموقراطية، ويفرسون فيهم تصورات وهمية تجاه العملية السياسية برمتها، ويلقون بالشك على الالتزام اليهودي لكل من لا يشاركهم في تصورهم. ويجب تشجيع الزعماء الدينيين في إعادة التفكير حول كم كان شعار «دولة حسب الشريعة» عديم الأهمية في السابق. وربما يتحسن الوضع فيهجرون الفكرة تماماً أو يحاولون صياغتها من جديد، حتى يفهم مجتمعهم أن برنامجهم ليس عملياً في هذا الآوان والمكان. وفي هذا الموضوع يمكن مساعدة الباحثين المتمسكين بأهمية انتماء زعماء الماضي الدينيين في إسرائيل إلى فكرة «الدولة طبقاً للشرعية»، وبالتفسير الذي اعطاه سياسيون وحاخامات محترمون لهذا المبدأ. ولكن يأتي في نفس الأهمية ما سيفعله الزعماء غير الدينيين: عليهم التأكيد على أن أحداً لا ينكر حق اليهود الدينيين في التعبير عن أملهم في دولة شريعة، لكن التعبير والافصاح عن هذا الأمل يلحق ضرراً بغير المتدينين ويشير شكوكاً خطيرة حول استعداد اليهود الدينيين للتوصل إلى تعايش اساسي مع غير الدينيين.

أما النخب السياسية التي تصف نفسها بالعلمانية فيجب عليهم فهم وإدراك أن فصل الدين هو فكرة بروتستانتية واضحة، ليست لها أي سلطة في اليهودية. كما هو معروف. إلا إذا كانوا مستعدين للتنازل عن فكرة الدولة اليهودية. إذن فالدينيون يجب عليهم أن يتنازلوا عن تطلعاتهم إلى تحقيق فكرة دولة الشريعة، مقابل ضرورة أن يعترف غير الدينيين بأن ما تعنيه دولة يهودية هو اعطاء حرية التعبير للدين اليهودي في الحياة العامة للمجتمع، وأن الشريعة اليهودية ستجد طريقها بصورة أخرى من خلال القانون العام. وفي هذا الاطار يمكن اجراء مفاوضات سياسية، على اساس رؤية كل طرف لما هو عادل وملائم في ميزان علاقات القوى السياسية لكل منهم. والمكان هنا لا يتسع لتفصيل كيف ستكون. على وجه الدقة.

مثل هذه التسوية في نهاية الأمر.

المجموعة الثانية من التوصيات تتعامل مع وجهات النظر حول الديموقراطية واليهودية. إن محاولة تعريف الديموقراطية بمصطلحات تتعامل مع مفهوم الحرية بصورة مبالغ فيها يؤدي إلى تقديم وعرض الاسلوب الديموقراطي وكأنه يتربص لليهودية أو لأي نهج حياتي ديني آخر. ونموذج مثل هذا الصراع هو التعريف الذي يعرضه زئيف شتيرنهل، فالديموقراطية حسب هذا النموذج هي نظام اداري يضع نصب عينيه رغبات الفرد وليس أهداف الجماعة، أو جوهر الديموقراطية وهو «حق بني الانسان أن يكونوا أسباده أنفسهم». والديموقراطية هي تعبير عن اعتراف الانسان بأن كل مصادر الصلاحية السياسية، والاجتماعية والاخلاقية تكمن في ذاته». وأن «المجتمع والدولة قائمان من اجل خدمة الفرد. وهما ليسا - مطلقاً - أهدافاً في حد ذاتها». وبناء على ذلك من المهم أن ندعم النظريات الديموقراطية التي تؤكد وتشدد على مصالح الجماعة وليس فقط الفرد، والتي تبدي فهماً وإدراكاً للاقليات بمفهومها الثقافي، والعرقى، والديني وربما أيضاً القومي، ولا تنظر اليهم باعتبارهم افراد منظمين على أساس غرض بذاته لضمان حق ما أو غيره. وأيضاً كما قيل، فمن المهم التأكيد على أن استقرار الديموقراطية مرتبط بالشعور بأن هناك نظاماً اخلاقياً ورؤية اخلاقية مشتركة لأبناء نفس المجتمع.

أما المجموعة الثالثة من التوصيات فتتصل بفهم اليهودية. لقد عرضت في هذه الدراسة الرأي القائل بأن الإسرائيليين يعرفون اليهودية بمصطلحات ضيقة، انتقائية وقومية، بينما تلك مجرد وجهة نظر بديلة لليهودية. كيف يمكن تغيير فهم اليهودية، من جانب الإسرائيليين عموماً ومن جانب المجتمع الديني بصفة خاصة حتى يتفق مع مجتمع ديموقراطي؟

إن وجود طوائف محافظة وإصلاحية في إسرائيل سيساهم بالتأكيد في تحقيق هذه الغاية. وإذا وجد الأورثوذكسيون في إسرائيل أنفسهم مضطرين للتعبير عن فهمهم ورؤيتهم لليهودية بمصطلحات ايديولوجية، أو للدخول في منافسة مع النظريات البديلة التي يعرضها المحافظون والاصلاحيون، ربما يتضح أنهم يتشابهون مع اليهودية الأورثوذكسية الأمريكية والغرب أوروبية. (والمقام لا يتسع هنا لتوضيح التأثير الذي قد يلحق باليهودية المحافظة واليهودية الإصلاحية في الولايات المتحدة، لو اضطرت إلى صياغة فهمها ووجهة نظرها اليهودية، كما كانوا يفعلون في إسرائيل). كذلك، ليس هناك شك تقريباً، بأن الذاتية اليهودية التي تتبناها النخبة الدينية، تتغذى من فشل بدائل أخرى. أهمها افلاس الصهيونية العلمانية كمنظومة فكرية وسلوكية.

إن نمو أي تعريف بديل لليهودية. يظهر الحيوية الفكرية أو القدرة على تشكيل مصدر إلهام لنمط حياة جديد سيولد مفكرين دينيين من طراز جديد. سيكون من الواجب عليه أن يواجه هذه التطورات الجديدة.

(*) الشيفتا: المدرسة الدينية اليهودية.

(**) المورمونية: طائفة دينية أمريكية انشأها جوزيف سميث عام ١٨٣٠، اباحت تعدد الزوجات.



دراسة "٢"

أى دور سيلعبه الدين فى إسرائيل مستقبلاً؟

بقلم / دنيال. ي. أليعزر — دورية جيشتر صيف ١٩٨٩

* إسرائيل كدولة يهودية:

من المقبول تماماً الافتراض بأنه من العدل أن تكون إسرائيل دولة يهودية استناداً على مجرد معيار سكانى. بعبارة أخرى، فإن عليها أن تكون أكثر من مجرد دولة لليهود. ولكى تصبح دولة يهودية فيجب أن تتأسس على مبادئ يهودية، بما فى ذلك تلك المبادئ التى تعتبر - بصفة عامة - دينية يهودية. غير أن من يطرح الأمر باعتباره مشكلة العلاقة بين الدين والدولة فإنه يلوح بمصطلح يعد فى حد ذاته عويصاً ومحل خلاف فى التقاليد والاعراف اليهودية. وصياغة المشكلة بحد ذاتها تتسم بالتشوش والتحريف، لأنها مشحونة باصطلاحات ومفاهيم مسيحية غريبة، وطبقاً لها فإن الدين يوجد داخل الكنائس وبين رجال الدين، ولا يجاد صلة قوية وثيقة بين الدين والدولة، كان لا بد من منح اعتراف رسمى ما للدور الذى تلعبه الكنيسة أو زعامتها فى المؤسسة السياسية. إذن، فمحاولة معالجة القضية من وجهة نظر يهودية داخلية، لن تحل بالتأكيد المشكلات الكامنة فى القضية، ولكن سترسم لنا طريقاً بديلاً للتعامل مع المفاهيم، الأمر الذى ربما يساعدنا فى التعامل مع المشكلة على أرض الواقع بأسلوب أكثر نجاحاً.

تتنظم الجماعة السياسية اليهودية الكلاسيكية حول ثلاثة محاور تعبير معتمدة الصلاحية، وتسمى فى المرجعية الدينية (*) «الرتب الثلاث»: رتبة التوراة، رتبة الملك ورتبة الكهنوت.

وطبقاً للتقاليد أو للمرجعية الدينية فإن كل واحدة من هذه الرتب تستقى صلاحيتها مباشرة من الجمع بين رضا الرب ورضا الشعب. حتى رتبة التوراة التى يتمثل جوهرها فى توصيل رغبة الرب إلى الشعب اليهودى، لا يمكنها القيام بدورها على الوجه الاكمل حتى يعترف الشعب بحاملها كأهل ثقة. «ورتبة الملك» التى اساس دورها تزويد الحكم المدنى القائم بصلاحية يوحى بها الرب، رغم حق الشعب فى اختيار

زعماً قمشياً مع التوراه التى تستخدم كدستور. أما رتبة الكهنوت فهى منبع الرضا الالهى، والتى بواسطتها يستطيع البشر التوجه إلى الله أو بعبارة أخرى، فانها تشير إلى القصد المقابل لرتبة التوراة. ان دور رتبة الكهنوت يرتبط من البداية بقوة الأمر الالهى، لكنه يكتسب الأهمية فقط عن طريق العمل العام.

وبمرور الاجيال تبدل حاملو كل واحدة من الرتب الثلاث. فى البداية كانت رتبة التوراة (أو تاج التوراة) موكولة لموسى عبد الرب، الذى كان بمثابة رئيس حكومة الله. وبعد مدة وجيزة انتقل إلى ايدى الانبياء وفى اجيال تالية إلى ايدى المعلمين والرعاة. أما اليوم فإن رتبة التوراة ممنوحة للمحكمين والقضاة الدينيين، ويتأثير الأزمنة الحديثة يشارك فيها إن لم يكن عملياً، فنظرياً، مثقفون ومفكرون محددون أيضاً. وكان تاج الملك ممنوحاً، جزئياً فقط لرؤساء وكبار السن المحنكين أو لزعماً متساوين فى مكانتهم. وفى اوقات مختلفة كان يشارك فى هذا التاج انبياء، وقضاة والملك إما بالتراضى أو تبجحاً. وكان (تاج الكهانة) أو رتبة الكهنوت منذ البداية فى حوزة الكهنة من ابناء أهرون، وبخاصة فى يد الكاهن الأكبر، وهو مازال بحوزتهم حتى اليوم، نظرياً.

بعد الخراب الثانى للهيكل، تطورت مؤسسات جديدة، استهدفت اعطاء معنى جديد لرتبة الكهنوت، مثل الواعظ فى بابل فى مرحلة التلمود، وفى الاجيال الأخيرة - الحاخام الطائفى، والذى يتجلى دوره عملياً فى مجال الكهنوت، ولو أنها شملت من البداية مهام رتبة التوراة.

وفى دولة إسرائيل، كجماعة سياسية يهودية، تعرف مقاصد كل الرتب الثلاث التى تتحمل مسئولية الزعامة. ومن وجهة نظر العرف والتقاليد فإن حملة رتبة التوراة هم المحاكم الدينية الحاخامية فى إسرائيل. ورتبة الملك تستمر فى حملها المؤسسات المدنية فى الدولة، وإن كانت هناك اقلية منهم ترى

صلة ما بين الدور الذي يؤدونه، وبين الحكم التقليدي للشعب اليهودي. أما مرتبة الكهنوت فيتجسد وجودها ليس فقط في بيوت العبادة، بل أيضا في مؤسسات مثل المجالس الدينية المحلية التي توفر الخدمات الدينية لكل مهتم ومحتاج لها (خدمات الزواج والدفن يحتاجها تقريبا كل يهودي في إسرائيل). ومن المستحسن أن تناقش المهمة المستقبلية لليهودية في الدولة اليهودية في ظل الحاجة إلى الإطار التشريعي الكلاسيكي التقليدي ومفاهيمه في إسرائيل.

والافتراض الاساسي الذي يمكن طرحه هو ان إسرائيل هي بالفعل دولة ديمقراطية علمانية. دولة تؤيد بصورة متساوية كل الأديان لكنها لا تمنح اعترافا خاصا لأي واحد منهم، ولكن كجماعة سياسية فإنها متخمة باليهودية، حتى ولو كان الأمر غامضا أحيانا، أو تتغلغل بداخلها مشاعر متضاربة تجاه يهوديتها، بأساليب حاسمة مختلفة. ويفهم من ذلك، أن تقوية الطابع الديني اليهودي لإسرائيل كجماعة سياسية، ليس معناه بالضرورة. ومن الأفضل ألا يتم تفسيره كتدعيم لقوة المحاكمات. أن يفهم كدعم وتقوية «لرتبة التوراة» أمام «رتبة الملك». والاحذر أن يكون تفسير الأمر هو تحويل مؤسسات رتبة الملك بصورة متعمدة لتصبح يهودية أكثر ورفع مكانة وكفاءة مؤسسات رتبة الكهنوت لكي تساند وتدعم التطلعات الجمالية، وليس فقط التعبدية لليهود إسرائيل.

ومن هذه الناحية، حدث تقدم ملموس منذ قيام الدولة. وكما هو معروف للجميع، كان معسكر العمال هو الذي ختم بطابعه على دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، أنه المعسكر الذي لوح بالصهيونية الاشتراكية وتراوحت مواقفه بين حالة غير الديني وحالة المناهض للدين. وتجلت النظرة الرئيسية لهذا المعسكر إلى التقاليد والعرف الديني في محاولة إعادة تقييم الرموز التقليدية بطريقة يفرغها من مضمونها الديني التقليدي، وإلباسها مضمون أيديولوجي جديد، يتساوى مع الصهيونية الاشتراكية، من خلال الاعتماد على منابعهم التاريخية. وكانت ذروة الموقف هي الخلاف حول مسألة، ذكر اسم الرب الخالق في وثيقة الاستقلال من عدمه. وفي النهاية استخدم مصطلح «حصن إسرائيل». وهي تسمية تقليدية لملوك إسرائيل. والذي يمكن تفسيره بصورة مزدوجة من قبل اليسار. ولكن بعد مضي جيل واحد على تسمية دولة إسرائيل ظهر بديل حقيقي تماما. وكان التعبير عن هذا البديل أيضا رمزيا: في اعقاب عملية عنتيبي (١٩٧٦) اجتمع الكنيست في جلسة خاصة للثناء على ابطال العملية والتقدير لانقاذ الرهائن، وقد قام رئيس الكنيست آنذاك إسرائيل يشعيا هو من حزب العمل، بافتتاح هذه الجلسة في احتفالية كبيرة مرتديا الكيبا على رأسه ويقراءة فقرات من التوراة شكرا لله.

وكان اعتلاء الليكود للحكم (١٩٧٧)، والذي يعد بداية الجيل الثاني لقيام إسرائيل، دافعا للاسراع بهذه المسيرة. فقد حرص رئيس الحكومة آنذاك مناحم بيجين على استخدام تعبيرات دينية. سلفية يهودية في شئون حياة الدولة، ولو أنه قد استخدم الجانب المدني للدين وليس الاسلوب الديني التقليدي، فمع ذلك يمكن القول انه من نواح كثيرة فإن طابع اليهودية هو في جوهره طابع ديني مدني يربط بين شئون الدين وشئون الدولة، ولذلك

فلا نرى في هذه الغاية الجديدة استغلال رموز دينية لاهداف سياسية، بل نرى تعبيرا عن الطابع اليهودي الحقيقي لدولة يهودية.

* اليهودية في دولة إسرائيل اليوم:

يمكن تقسيم المجتمع الإسرائيلي إلى ثلاث مجموعات: الدينيين (الاورثوذكسيين)، المحافظين (التقليديين) والعلمانيين. وينقسم المعسكر الديني إلى مجموعات حريضة مختلفة وإلى صهيونيين دينيين. ومن الناحية الاحصائية تمثل هذه الجماعة من خمس إلى ربع كل سكان إسرائيل. والعلمانيون الذين يشكلون أيضا من خمس إلى ربع السكان ينقسمون إلى مجموعتين رئيسيتين: علمانيين في كل شيء، لا يرفضون فقط أي تعبير فعلي عن ايمان ومعتقد ديني بل أيضا يرفضون الايمان في حد ذاته، وآخرين يعتبرون انفسهم غير دينيين بالفعل من الناحية التقليدية لكنهم يأتون بتصرفات دينية معينة كجزء من الشعور اليهودي.

واليوم فإن معظم الإسرائيليين، حوالي ٥٠٪ يعتبرون انفسهم محافظين، وهو اصطلاح يستوعب نطاقا واسعا إلى حد كبير من الايمان وأنماط السلوك لا يمكن تحديده. ويقصد بالتقليديين المحافظين على الأوامر والنواهي، والذين اعتدنا أن ننسبهم إلى ما يقوم به الاورثوذكسيون من اعمال، ولكن مع ذلك فمن المحتمل أن يركبوا سياراتهم يوم السبت. وآخرون يلتزمون بالفعل بالقليل من الفرائض، ومع ذلك يعتبرون انفسهم مؤمنين. فالعامل المشترك تقريبا لكل التقليديين هو التزام قوي بالايمان بالرب، إما بطريقة منطقية وإما بطريقة الايمان الزائف (وأحيانا أيضا باستخدام الطريقتين معا).

علينا أن نفهم بأن الكثير من التقليديين بمثابة أبناء الجيل الثاني من الإسرائيليين، الموجودين في وضع انتقالي إلى صورة الحياة العلمانية وربما أيضا إلى وجهة نظر علمانية. وإذا لم يتم عمل شيء لمنحهم ارضية صلبة تسمح لهم بتعبير ديني مناسب عن يهوديتهم، فقد يجدوا انفسهم من كافة النواحي ينتمون إلى جيل واحد في معسكر العلمانيين. ومن هذا المنظور فإنهم يشابهون أبناء الجيل الثاني من يهود الولايات المتحدة، أولئك الذين ينضم الكثير من اولادهم وأحفادهم اليوم إلى مدارس اصلاحية أو لا ينتمون لأي طائفة كانت، بعد أن كانوا قبل جيل واحد أو اثنين يمثلون العمود الفقري للحركة المحافظة. إنه العنصر الذي سيكون مسئولاً عن تعبير اليهودية عن نفسها في إسرائيل وسيجسد الصلاحية التوراتية، لقد أوشكنا أن نصل في البلاد إلى وضع تكون الاغلبية الساحقة من التقليديين فيه هم السفارديم (اليهود الشرقيين)، وأن تكون الهيئة الدينية من قطاع واحد لليهودية الاشكنازية، تفصله فراسخ عن السفارديم ونظرتهم إلى الدين. علاوة على ذلك: فالهيئة الدينية الاشكنازية تتمتع بقوة عظيمة، لدرجة أنه أصبح في حكم المؤكد تقريبا أن السفارديم انفسهم الذين اصبحوا دينيين سيتحولون إلى اشكناز بوسائل تعبيرهم الدينية (أو ربما يجبرونهم على ذلك)، وبالطبع لن يعطوا أي اعتبار أو عقلانية للموقف السفاردي. وليس هنا مكان مناقشة عوامل هذه الظروف والملابسات. ولكن إذا لم تتغير الظروف، سيكون ذلك مأساة للشعب اليهودي ولليهودية في

آن واحد.

وبالقدر الذي تعتبر فيه اليهودية هي نطاق الزعامة الدينية الاشكنازية، فإنها تعد كذلك مغلقة، غير مرنة وكأنها تسعى لربط اليهودية بمواضيع الحفاظ على مواد دينية بحتة وليس لرسم الحياة والتعامل معها بما في ذلك التصدي لمشكلات جوهرية وحالية لدولة يهودية في العالم الحديث. صحيح أن الصورة التي رسمتها ليست شاملة لكل التفاصيل لكنها هي الصورة السائدة، والحقيقية إلى حد بعيد. وفي مثل هذه المرحلة من التنكر والتباعد يمكن أن تتحول هذه النواقص المستمرة إلى اصولية أورثوذكسية من النوع الكامن في موقف من نفس الطراز.

وكنتيجة لصورة الموقف تلك، فإن مشاعر متداخلة تتغلغل في القلب اليهودي تجاه الحدود الدينية لتقاليد الموروثة. فمن ناحية فإنه يحترم تلك الحدود، ويرى فيها انعكاسا لأساس إيمانه ويسعى للتوافق معها عن طريق الحفاظ جزئيا على الاوامر والنواهي. ومن ناحية أخرى، فإنه يظن ان الكثير مما يعبر عن هذه الحدود في أي مجال آخر أبعد بكثير عن قيمه ونظرته للأمور، سواء من ناحية مسؤوليته كمواطن في دولة ديمقراطية، أو من ناحية احترام المؤسسات السياسية للدولة، أو من ناحية قدرتهم على التعامل مع نفس المشكلات العويصة التي يرتبك فيها مجتمعنا المعاصر. أما الذين يمكن استثناءهم من هذا التعميم، فإننا نجدهم بين الشباب الديني الصهيوني، صحيح أننا نحترمه ونقدره كثيرا في إسرائيل، غير أن هؤلاء لا يمثلون سلاح الانقاذ، إذ انهم على ما يبدو يفرضون طابعهم على ما يسمى قيم التوراة وصلاحياتها.

ومن وجهة نظر أخرى يمكن القول أنه مازالت هناك أغلبية كبيرة بين مواطني إسرائيل كانت تريد إقامة صلة أو علاقة ايجابية مع اليهودية وفرائضها. لكنها لم تجد الطريقة التي تقودها إلى ذلك إلا من خلال صيغة مخففة للتقاليد القديمة. فليس لديهم زعماء يقودونهم ولا نماذج يمكن أن تكون مثالا يحتذى، وفي نفس الوقت، فإنهم لم يجهدوا أنفسهم في البحث عن تلك الزعامات أو النماذج. في هذه المرحلة يبدو لي أنه مازالت هناك احتمالات مختلفة: جميع الاحتمالات قائمة لاستمرار مسار العلمنة ولن تضعف بصورة تجعل أغلبية الإسرائيليين في غضون اجيال معدودة يصبحون يهودا بفضل ولادتهم فحسب داخل كيان عرقي محدد. وإذا قامت، في المقابل زعامة مناسبة فربما لا يكون هناك شك في أن تجد ارضا فسيحة لتغيير هذا الهدف.

* تعليم اليهودية في إسرائيل:

قبل كل شيء يجب على إسرائيل أن تسمى حاخامية أورثوذكسية، تكون في حوزتها الوسائل التي بمساعدتها يمكن التعامل مع عالمنا المعاصر، بمعنى أن الحاخامات ذوى التعليم العام واليهودي في نفس الوقت هم الذين يعرفون كيف يخاطبون المجتمع في إسرائيل. ولا نخطئ إذا قلنا ان إسرائيل اليوم ليس بها تقريبا حاخامات أورثوذكس مؤهلين يمكن أن يواجهوا حقيقة هذا الأمر لقد حاولت الطائفة السفاردية (اليهود الشرقيين) أن تقيم يشيفوت (مدارس دينية) تسير في هذا الاتجاه، ولكن المعارضة الحاسمة للحريديم كانت تحطم

جميع المحاولات: لقد اقنع الحريديم حتى كبار حاخامات السفارديم بألا يقدموا اية مساعدة في هذا الأمر لدرجة معارضته فعليا. وهذه الظاهرة اساءت أكثر لمأساة تلويث موقف السفارديم تجاه الدين، ذلك الموقف الذي شدد على ربط تعليم الكتابات المقدسة بتنوير واسع وشامل وكان هذا الموقف جزءا لا يتجزأ من إعداد الحاخامات السفارديم. وقد ضعف هذا الموقف في اعقاب التأثير الاشكنازي. من هنا لا نخطئ الحقيقة حين نقول أن الحاخامية الإسرائيلية في هذه الأيام ليس بيدها سوى أقل القليل من وسائل التعامل لم يد العون في مثل هذه المشكلات.

بالنسبة للتعليم في مستويات أخرى، فإن المدارس الدينية الحكومية تفقد تلاميذها نظرا لانهم منعزلون عن أي اختبار حقيقي أمام التقليديين. فهناك فعليا، تقليديون كثيرون، كانوا يرسلون اولادهم بكل سرور إلى المدارس الحكومية الدينية، ولكن انغلاق معسكر الدينين الذين يشترطون أن يكون ابنا الأسرة من حفظة الاوامر كشرط لقبولهم، أدى إلى أن ابنا غير دينيين (ربما اسرهم تقليدية) يتم ارسالهم إلى مدارس حكومية عادية. وهذه الظاهرة بالطبع ساعدت على دفعهم باتجاهات علمانية. ولو كانت الطائفة الدينية تسعى إلى ايجاد فلول غاضبة، فربما يكون لها الحق في انتهاج هذا السلوك. ولكن اذا كان الهدف هو إقامة إسرائيل كدولة يهودية، فربما تكون أخطاء الهدف، وبعد ذلك من باب المسؤولية.

* اليهودية غير الاورثوذكسية في إسرائيل:

في اعقاب ذلك، ولو بصورة قليلة بدأت تتبلور منظومة مدارس حكومية تقليدية، متفرعة من نظام المدارس الرسمية العادية. في البداية عارض التيار الديني هذا التحديث، ولكن مع تعيين زقولون هامر وزيرا للتعليم والثقافة بدأ يشجع هذا التيار، إذ أن مثل هذا التيار يمكن فقط أن يضيف قيما يهودية إلى السكان غير الدينين. واليوم ليس لدينا الا مجموعة من المدارس التقليدية في إسرائيل، تأسست معظمها على ايدي يهود محافظين من الولايات المتحدة استقروا في إسرائيل. والرد الايجابي على سؤال: هل يمكن أن تقوم حركة محافظة مناسبة في إسرائيل أم لا - مرتبط بمدى نجاح هذه المدارس. هذه الحقيقة على ما يبدو غير موجودة في وعي الحركة المحافظة نفسها. ولو انها تعمل على ذلك، لكانت بالتأكيد استثمرت مصادر أكثر ضخامة في رعاية هذه المدارس بصورة اكبر مما تفعله اليوم.

وأساس الموضوع، أنه ليس هناك أسوأ مما يحدث في إسرائيل هذه الأيام، فالاصلاحيون والمحافظون ينظمون صفوفهم لحاجة العمل الديني أو لاهداف أخرى. والمتسببون في هذا السوء هم الحاخامات المحافظون والاصلاحيون: وهؤلاء لا نعترف بهم كحاخامات. وبما أن الحركتين لهما أيضا وجود بارز في التعليم الحاخامي (تعد الحركة المحافظة هي الحركة التي تمنح تعليمًا للحاخامية العليا من بين جميع الحركات التي عرفها التاريخ اليهودي) إذ أنهم بالتأكيد يعطون اهتمامهم لضمان الاعتراف للحاخامات التابعين لهم وخريجي نظامهم التعليمي، بدلا من أن يهتموا بإعداد وتأهيل جيل من اصحاب مدارس محافظة.

وفي إسرائيل ينطلق الخطاب الديني اليومي من افكار اصحاب المدارس. ولأن الحاخامية لا تؤدي دور كهنة الدين، فإنهم يقعون في خطأ فادح من جانبهم. وقد قامت الحركة المحافظة مؤخرا بإنشاء دار معلمين للتحاضرات في إسرائيل، الأمر الذي فعلته الحركة الاصلاحية. وكلتا هاتين لم تفهمان أن المدارس هي التي تفرز حركات في المكان الذي توجد به طائفة تتمتع بشقافة دينية، وليس كهنة الدين (ومثال ذلك الطوائف الامريكية) المفروضين على زعامة الطوائف الدينية.

وإذا ما أولت الحركات غير الأورثوذكسية عناية للمدارس، فربما يضمنون بذلك لأنفسهم الحضور في إسرائيل، وذلك بفضل الثمار التي ستلقى بها هذه المدارس. وسيكون من المقبول تماما الافتراض بأن يتحسن ايجابيا وضع قيم اليهودية التقليدية وللقرآن. وإذا لم ينطلقوا بهذا الاتجاه، فربما لا يبقى لهم أي حضور، وعندئذ سيكون من العدل ألا يحظون بأي اعتراف. وإسرائيل ليست بحاجة لأي تغيير في حركة التنوير في الشتات: طالما أنها ضرورية هناك في البلدان التي يفتقد فيها غالبية اليهود أي ثقافة يهودية (حتى ولو استقرت في قلوبهم مشاعر ايجابية قوية تجاه اليهودية).

* انشاء احزاب دينية:

إذا كانت الاشكاليات التي طرحت آنفا تدخل في مجال «رتبة التوراة» (طبقا للتقاليد السياسية اليهودية)، لأن مسألة الاحزاب الدينية تندرج في اطار «رتبة الملك». فإن الاحزاب الدينية في إسرائيل لديها برهان. كل واحد على طريقته. على الوجود المنفصل لرتبة الملك. فكل من المبدال أو أجودات إسرائيل قد تأسسا ليضيفا نفحة دينية لرتبة الملك (تاج الحكم) فتبنى المبدال، باعتباره حزبا صهيونيا، المبدأ الاساسي لهذه الرتبة، أي أنه يجب ألا يكون تاج الحكم مرتبطا بتاج التوراة، وهو غير مستعد كحزب لتحمل مهام حاخامية منذ البداية. صحيح أن هناك اعضاء معينين بالمبدال انحرفوا في السنوات الاخيرة عن هذا الموقف، لكن الحزب عموما متمسك به، وذلك باختبار زعامته من السياسيين وليس المتدينين، الذين لا قيمة بالنسبة للحزب. لأهميتهم أو كونهم محل ثقة في رتبة التوراة.

أجودات إسرائيل. مقابل ذلك. تقوم على مبدأ أن العلاقة فيما بين الرتب تحتفظ بالمقدمة لرتبة التوراة، حسب ما جرى التعبير عنه بإنشاء مجلس كبار علماء التوراة. ولكن لم يكن أمام أجودات إسرائيل مفر من الانتظام كحزب سياسي، وبذلك اعترفت صراحة بوجود مجال خاص لرتبة الملك (الحكم)، وكان عليها كحزب أن تأخذ نصيبا من هذا المجال، لضمان تحقيق اهدافها السياسية.

التفسير التجريبي السابق لقيام الأحزاب الدينية يعطى ردا ايجابيا على السؤال: هل سيزداد انشاؤها أم لا؟ وقد يساعد الرد على التساؤل ان كان الأمر جيدا أم سيئا. وعلى ضوء ذلك يتضح انه لا مفر من المجتمع اليهودي السياسي. وفي دولة يهودية لا يستطيع اصحاب المصالح التخلي عن أحد هذه الرتب، وبالأحرى لن يتخلوا عن رتبة الملك، والذي يحظى باهمية متزايدة في دولة مستقلة بما يفوق بعدة مرات احوال الشتات. وطبقا للتوراة فإن نهاية تكون الشعب اليهودي كانت

تسمية الطائفة المقدسة التي ستكون النور الهادي للجويم (الغرباء) وفي هذا الطور سيتسارع خلاص العالم. من هنا فإن غاية التوراة هي قبل كل شيء من أجل بناء مجتمع سياسي. والحفاظ على القرائن بعد ذاته لا يمكن أن يكون تاما إلا في دولة يهودية. وفي مثل هذه الدولة يكون تاج الحكم (أو رتبة الملك) قويا وذو بأس بالضرورة. وقد نقل الينا التراث اليهودي هذه الرسالة، وبشيء من المبالغة أحيانا، بشرارة من مملكة داوود. من هنا فإن الاشخاص ذوي الرؤية الحادة والروحانية عن اليهودية، سيخلقون وجودا دينيا فعالا في الساحة السياسية، بما يعنى احزابا دينية. ومن المسموح هنا أن نذكر أن هذا التفسير لوجود احزاب دينية يكسبها تأكيدا لوجودها يجعلها مقبولة في هذا العالم. ويكسبها أيضا ضمانا لتأييد المؤسسات الدينية، والاحتياجات الدينية اليومية، وذلك عن طريق تشريع واضح، وتقنين وترجمة إلى لغة الواقع. ولا يعنى ما ذكرناه أن مستقبل الاحزاب الدينية الحالية مضمون. ففي الآونة الاخيرة انقسم الحزبان الرئيسيان نتيجة لانفصال جماعات عنها شكلت بنجاح احزاب دينية أخرى، فصورة الوضع اليوم تعكس وجود خمسة أحزاب دينية في الكنيست الحالي، والتي يساوي عدد اعضائها عدد اعضاء الحزبين الأم. ومن المحتمل أن يكون ذلك رد فعل لصعود موضوعات جديدة على جدول الاعمال إلى جانب اخطاء الزعامة الحالية. مع ذلك، فمن المبكر أن نفترض أن المعسكر الديني سينهار، ولكن لو حدث سيقل عدد المهاجرين الدينيين حتى تتحول الدولة إلى العلمانية المزعجة.

* الدين والقضايا الاجتماعية:

قضية الساعة أن تستجيب الطائفة الدينية، من خلال رؤيتها الدينية للمشكلات التي تواجهها إسرائيل في عصرنا في مجال السياسة الخارجية والأمن والمجتمع. ولحسن الحظ، فإن جوهر التفكير اليهودي الجاد في هذه القضايا ينحو إلى التأسيس على علم عملي وفطنة وحكمة منطقية تراكت على مدى السنين، وليس على تطلعات ايديولوجية مأخوذة من الواقع. وهكذا على سبيل المثال، يجب الامتناع عن بلاغة السلام المسطحة باسم الدين.

والخبرة علمتنا أنه في أي قضية لا يتردد صوت ديني واحد لا غير ولكن وجود اصوات دينية متعددة يتساوى مع أهمية الدين. وهناك خطر من تصعيد النزاع الاجتماعي حول قرارات سياسية باسم الدين، خاصة لأنه في أحد جوانبه لا يتحمل أي اعتراض، وذلك يترافق مع مواقف تبدو وكأنها تستقي نزاهتها من الدين. وأحيانا تظهر وكأنها التزام ديني.

من هنا يفهم بالطبع، أنه يجب تخصيص جزء أكبر من المصادر الدينية للبحث في المشكلات السياسية من منطلق ديني بما في ذلك التأييد الديني لمؤسسات العلوم السياسية ولأطعم التخطيط التي تحتشد رؤوس اعضائها بتساؤلات سياسية فكرية على ضوء الميراث السياسي اليهودي، الأمر الذي يفرض استقصاء أكثر جدية من ذلك، ومن أجل ذلك بالتحديد لا يمكن تقديم اجابات محددة ومراوغة لهذه المشكلة، ولذلك فإن كل اشكالية تلزمنا بمناقشة مستفيضة في حد ذاتها.

(*) الرتب أو التيجان الثلاثة المقصود بها في العصر الحديث أحكام الكتاب المقدس، وسلطة الحكم، وسلطة رجال الدين



دراسة «٣»

رغم أنفهم ورغم غضبهم

بقلم: يهوشع بورات مجلة بوليتيكا اغسطس ١٩٨٩

الصهيونية الحرة التي طرحها هيرتزل، فيتسمان وجيفوتينسكي، أن شعب إسرائيل يمكن أن يعود إلى مسرح التاريخ وأن يصبح «شعبا ككل الشعوب» مسئولاً عن مصيره، لم يعد يحمل على كاهله اعمال شعوب أخرى بل يحمل مستقبله بنفسه.

لقد اعتبر مفكرو الصهيونية الاولى الثورية أن الشعب اليهودي التاريخي الذي عاش حسب احكام الشريعة داخل عالم منغلق من الجيتوات، يعد ظاهرة لم يعد من الممكن وجودها واعتقدوا ان على اليهود اجتياز مرحلة تحول. ويتم تحريضه على عمل شيء ما جديد، شيء عبري، ليصبح شعبا له أرض ووطن. «إما أن نكون آخر اليهود، وإما أن نصبح أول العبريين»، كما كتب أ. ي. برديشفسكي منذ أكثر من ٨٠ عاما، وكشف بذلك عن الطابع الثوري للصهيونية.

وبالفعل، ارتدى تطور الاستيطان العبري في إسرائيل حتى أواخر الاربعينيات صورة واضحة للتغير الثوري في الشعب اليهودي. فكانت لغتنا عبرية، وسميت مؤسساتنا «عبرية». كما اخترنا لأولادنا أسماء عبرية لم تكن مقبولة بالنسبة لأبائنا وأجدادنا. تعودنا على احتفالات جديدة، وزرعنا مضمونا جديدا في الاعياد القديمة. واتسمت حياتنا الروحية بالاستقرار العبري العلماني الحديث، بينما كان الدين ومشكلاته وأفكاره يحتل مكانا ضئيلاً إن لم يكن متلاشياً.

كان مطلبنا السياسي الاساسي «هجرة حرة - ودولة

يمثل تعاظم الاكراه الديني في دولة إسرائيل مسيرة سنوات طويلة. فقد تدشنت اساساته في مرحلة الحكم العثماني وأثناء الانتداب البريطاني وجرى الباسها بلباس إسرائيلي بعد قيام الدولة. وفي الماضي ادرك المجتمع الحر ان ذلك يجسد شيطانا تلزم محاربتة وتحويله إلى حكم حر، يسمح لأي انسان بالعيش حسب رؤيته ومعتقداته. وخلال الجيل الاخير فقدت غالبية العالم الحر رغبتها في الدخول في صراع ضد الاكراه الديني وسمح للدينيين بأن يضيفوا لبنات جديدة إلى السور المغلق علينا من كل اتجاه.

ولم يكن هذا الوضع نتيجة المساومة السياسية للأحزاب الدينية فقط، صحيح أن هذا العامل له أهمية، وربما أهمية كبرى، ولكنه لا يعنى كل شيء ويبدو لي أن المسئولية ملقاة على أولئك الذين - بدءاً من الخمسينيات - أخذتهم لوثة ما حدث للشعب اليهودي منذ الحرب العالمية الثانية وإقامة دولة إسرائيل، هذه المسئولية ذات أهمية مساوية على الأقل للعامل الأول.

فالصهيونية - باستثناء شقها الديني الذي لم يكن اساسيا - تأسست على انكار المهجر. وعلى عودة شعب إسرائيل إلى وطنه التاريخي، وعلى تجديد الثقافة القومية العبرية. وقد رأت الصهيونية في هذين الاثنين - الأرض وثقافة قومية - الاساسين الوحيدين اللذين يمكن أن يضمنا استمرار وجود الشعب اليهودي في العصر الحديث، عصر الانعتاق وكسر أسوار الجيتو. بهذه الطريقة، اعتقدت

عبرية». كان هناك شيء ما جديد يتحقق على أرض الواقع. والحق أن السواد الأعظم منا استشعر، من جراء قوة كوننا صهيونيين، أن هذا الشيء الجديد - الاستيطان العبري في البلاد - سيكون مجرد رأس جسر لحشود المهجر في مراكز تجمعات اليهود الضخمة بأوروبا الشرقية، وأن غالبية الشعب اليهودي ستتحول إلى العبرية هنا في إسرائيل.

وأطاح بهذا الحلم الكبير فأس الحرب العالمية الثانية. فغالبية يهود أوروبا الشرقية لقوا مصرعهم، والقليل منهم الذي نجا هاجر معظمهم إلى إسرائيل في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات. أما اليهود من الدول الليبرالية فلم يشتركوا عمليا في عملية تحقيق الحلم الصهيوني قبل الحرب العالمية الثانية، واتضح سريعا أنهم لا يعتزمون عمل شيء بعدها، ولا حتى بعد قيام دولة إسرائيل. وخلال الخمسينيات. بدا أن الشعب اليهودي قد ينقسم على نفسه. فهؤلاء الذين اختاروا طريق الصهيونية وهاجروا إلى دولة إسرائيل أخذون في التحول إلى إسرائيليين، يتحدثون العبرية، ومشاعرهم الإسرائيلية هي العنصر الاصيل الذي يحدد هويتهم القومية، وأولئك اليهود المقيمين في المنفى أو المهجر لا يمكنهم، بسبب طبيعة حياتهم، أن يكونوا شركاء تماما في هذه المشاعر وما تمخض منها.

وعندما وضع هذا الوضع بمرور الخمسينيات، سيطر الحزن على قاداتنا. وبدلا من التعامل مع ذلك بطريقة جادة لتحقيق حلم صهيونية يهود المهجر - مع العلم أن الكثير منهم سيبقون خارج إسرائيل وابتعدون عنا - بدلا من ذلك، حاولوا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فتخلوا عن افكار المهجر واعتمدوا الدين مسلكا وطريقا بزعمائه ومفاهيمه كقاعدة اساسية في نظامنا التعليمي، باختصار، قرروا العودة ليكونوا يهودا، والتنازل عن هويتنا العبرية واعتبار كوننا إسرائيليين أمرا شكليا فقط، لا قيمة له. ذلك هو جوهر «الوعي اليهودي» الذي تحدّد من أيام زلمان آرن، كأساس لرؤيتنا القومية في نظامنا التعليمي.

ولهذه الغاية ساعد عاملان آخران: الحزن العميق على مقتل يهود أوروبا والضغط على الجرح بأننا لم نفعل كل ما في وسعنا لانقاذهم (كما اعتقد). وفي ظل هذه الظروف بدأت اشواق الناس إلى البلدة اليهودية التي كانت ولم تعد موجودة، ومنذئذ اعتبروا الدين اليهودي جسرا ليس فقط إلى يهود المهجر بل أيضا إلى العالم الذي تخرب. والعامل الرئيسي الآخر، هو الهجرة الحاشدة ليهود البلاد الاسلامية. هؤلاء جاءوا من عالم لم يعرف شيئا عن مسيرة التنوير والعلمنة للفكر والمجتمع، ولم تكن هناك اهمية في نظرهم للوجود اليهودي الا في مفهومه الديني.

هكذا انغrust بذور العملية التي نجنى اليوم ثمارها العفنة

بانتصار وزارة التعليم في تعليم اولادنا أن الصهيونية لم تكن ظاهرة ثورية، ولم تفجر أية ثورة في حياة الشعب اليهودي. وراجت فكرة أن الصهيونية بدأت في عهد أبينا ابراهيم، وأن ما من فرق بين الصعود الطليعي الصهيوني وبين صعود الحسيديم (المتدينين) الذين جاءوا إلى هنا على مدى الاجيال لكي يعيشوا ويدفنوا في الأرض المقدسة، وأن دولة إسرائيل ليست بيئة جديدة في تاريخ الشعب اليهودي بل هي طائفة يهودية واحدة. لذلك يطالب الدينيون بدورهم بأن يفرض نط الحياة الديني على كل مواطني الدولة وذلك يسبب ازعاجا لكثيرين من المجتمع الحر في مواجهة هذا المطلب.

وما العمل؟ أولا، يجب فهم هذه العملية والنضال ضد نتائجها. ويجب على المعلمين والمؤرخين ومرشدي الشباب والصحفيين والادباء ان يشحذوا من جديد الحقائق الصهيونية، والتأكيد على ما كان معروفا ومفهوما للجميع منذ جيل واحد فقط، بأن كل ما حدث للشعب اليهودي في المائة وخمسين عاما الاخيرة، حدث وبقي رغم معارضة الدينيين، رغم انهم ورغم غضبهم: الأدب العبري الحديث، تجديد التحدث باللغة العبرية، استيطان البلاد، بل وحتى دراسة التاناخ (التوراة) وتحويلها إلى ظاهرة اساسية في ثقافتنا.

ثانيا، علينا ادراك أن لوثة انطلاق وهياج الدينيين تعرض للخطر أسس نهضتنا القومية، اذ يحاول حاملو راية الدين اليهودي جذبنا إلى الورا بماتى عام وإلى الحياة المتفسخة التي ميزت طوائف إسرائيل في ضيعات كاترين العظمى ونيكولاى الأول.

علينا أن نفهم وندرك قوة هذا الخطر ونكافحه. لا مكان لآراء تساهلية بل معارضة شرسة - سياسية وثقافية وشخصية - للرجعية الدينية التي تفرقنا.

سيكون صراعا صعبا، اعرف ذلك. ان طريقة ادارتنا للأمور تتيح للأحزاب الدينية تحقيق تنازلات بعيدة الأثر من جانب الحزبين الكبيرين. ولكن علينا أن نصارع بدلا من هذين الحزبين ليدركا مدى الخزي الذي سيلحق بهما عندما يخضعان لضغط الاحزاب الدينية. وإننى لا اعتقد أن علينا النضال ضد الشريعة الدينية التي تكبل ابدنا وتسيطر على حياتنا تحت شعار «الفصل بين الدين والدولة». انها الطريقة الأكثر منطقية في الظاهر، ولكن تحفها المخاطر والصعاب التي قد لا تبدو للعيان.

في جيش الدفاع الإسرائيلي والمستشفيات العامة من المعتاد أن تكون الخدمة الزامية. فلو ألغى هذا الأمر، بناء على الرغبة في فصل الدين عن الدولة سنواجه مشكلة: ففي جيش الدفاع يخدم مواطنون دينيون (عندما توافق وزارة الدفاع أن تفرض عليهم تجنيد اجباري)، وكذلك من بين المتوجهين إلى المستشفيات هناك دينيون كثيرون. فهل يقام اذن نظامان للمطابخ والادوات والتغذية في

المستشفيات؟ وماذا نفعل في جيش الدفاع الإسرائيلي؟ هل نقسم جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا إلى - ديني وحر؟ ففي ذلك خطر غير قليل على قوة الجيش وتكتله، وربما يأتي يوم من الأيام تتردد فيه دعاوى بأن قائد معين أرسل إلى معركة خطيرة وحدة من آكلو الوجبات المعتمدة دينيا. فمثل هذه الدعاوى تجسد ابعاد الخطر.

هناك صعوبة أخرى كامنة في المجال التاريخي التعليمي. فتاريخ الشعب اليهودي متضافر الاحداث: سياسية قومية ودينية. وفصل الدين عن الدولة يفرض منع أى تعليم ديني في المدارس الرسمية. وفي هذه الحالة سنضطر إلى ابعاد التوراة عن برنامجنا التعليمي، وتأسيس لغتنا وثقافتنا العبرية، وعيد الأنوار، ومعجزة نضالنا من أجل تحريرنا القومي من ايدي محتلين اجانب. هل يمكن أن نوجه دروس التوراة بصورة تعقمها من أى مضمون ديني - تقليدي، وليشمل فقط فصول ادبية وتاريخية ناقدة؟ هل يمكن فصل المضمون الديني والرمزي المعجز لعيد الأنوار (*) عن مضامينه القومية والاجتماعية؟

من المحتمل أنه على مدار تطورنا القومي، يتبلور اساس اتفاقنا في الرأي بشكل نهائي في اسس الوطن الإسرائيلي واللغة العبرية، يمكننا أن نفعل ذلك. وطالما لم يحدث شئ كهذا، سيكون الفصل كوضع العربة أمام الحصان. واليوم يسود التعليم اسلوب التيارات. فالدولة تعطي اهمية لتيار التعليم الرسمي، ونظام تعليم خاص باللغة العبرية، واثنين أو ثلاثة تيارات لتعليم الدينيين. ففصل الدين عن الدولة سيؤدي إلى الغاء هذه الحرية التعليمية، في الوقت الذي يجب أن تتاح الفرصة أيضا لدوائر محافظة واصلاحية وغيرها لانشاء تيارات خاصة بهم.

مشكلة أخرى: فالقانون الإسرائيلي ضمن مصطلح يهودي في قانون العودة وفي قانون المواطنة. وللأسف تحولت الصهيونية التي حققت حلم تجميع الشعب اليهودي في وطنه إلى أثر ميت. ورغم ذلك يبقى قانون العودة رمزا لهدف الدولة الصهيوني. ربما وفي المستقبل البعيد عندما يتضح نزاهة الصهيونية، لن تكون هناك حاجة إلى هذا الرمز.

ومثل هذه الصعوبات والمشكلات موجودة أيضا في أمم أخرى. وليس مدهشا أن القليل فقط من بين الديمقراطيات الغربية - الولايات المتحدة وفرنسا - اختاروا فصلا كاملا بين الدين والدولة. وبقيّة الديمقراطيات انتهج طريقا عمليا وأكثر راحة. فقد اتبعوا زواجا وطلاقا مدنيا، وحظروا أى تفرقة أو تقييد من ناحية الدين بواسطة سلسلة تشريعات أو بقانون

اساسي (بريطانيا). وبذلك ضمنوا حرية الفرد دون تعقيد في اشكاليات لا نهاية لها. وإذا اخذت إسرائيل بهذا المسلك المتواضع ستتفجر بها ثورة عارمة.

لهذا الغرض من الممكن أن نتقارب قبل أن يحدث التحول التشريعي الذي أشرت اليه، والظاهرة الاساسية في مجال الاكراه الديني هي ضرورة انتمائنا إلى طوائف دينية لكي نتزوج ونطلق وندفن. وهنا بالذات يمكننا كأفراد أن نتجنب ونتفادى قوانين الاكراه واحباط مقاصد واضعي القوانين. وبفضل حكم المحكمة العليا تعترف الهيئة الادارية والقضائية المدنية بعمليات الزواج المدني الذي يتم خارج إسرائيل. ويستطيع الإسرائيليون المعنيون بذلك أن يتزوجوا خارج البلاد والعودة إلى إسرائيل ويتم تسجيلهم بوزارة الداخلية كأزواج، والذي يخشى من وصمة عار دينية عليه أن يعلم انه حتى من ناحية (الهالاخا) الشرائع اليهودية، لا يعتبر منبوذا كما أنه ليس هناك أى عيب في ذرية زواج كهذا.

كذلك في مجال الدفن يمكننا أن نفعل أكثر مما نقوم به اليوم. فإسرائيليون المدن غير الدينيين لا يمكنهم اليوم دفن موتاهم بطريقتهم، لأن أرض المقابر تمنحها ادارة اراضى إسرائيل وفي ظل الوضع السياسي الحالي من غير المحتمل أن يحصلوا عليها. وفي غياب الأرض يصعب جدا الزام السلطات بمنح الإذن لعناصر علمانية بتشكيل شركات دفن.

وهنا يأتي دور حركة الكيبوتسات، فلديها أرض وخبرة. وبقليل من العزم والرغبة يمكن اختراق الاحتكار الديني في هذا المجال، وليس فقط في حالات قليلة، كما يحدث اليوم.

وفي أساس هذا العمل، لابد أن يكون هناك الاعتراف بأهميته ووجوده على أرض الواقع. وعندما كتبت ذلك لم اقصد أن يكون موجهًا لأحزابنا أو لمثلينا في الكنيست، بل لأنفسنا كأفراد.

(*) عيد هاحانوكا.. يسمى عيد الأنوار أو عيد الشموع أو عيد المشاعل، وهو ذكرى انتصار الحشمونائيم على اليونانيين وتدشين هيكل سليمان من جديد عام ١٦٥م. ويستمر الاحتفال به ثمانية أيام.

الانتخابات الإسرائيلية



هآرتس ٦ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم : ران كسلو

الجمهور يختار السلام

نجاحا، إنها ستكون حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، مقابل ٤٠,٣١٪ أعطوا أصواتهم ليهود باراك و٤٠,١٢٪ لاسحاق مورداخي . وهذا التقسيم يماثل تقريبا النتائج الصادرة عن استطلاعات الرأي الخاصة بالانتخابات فيما يتعلق باتجاهات التصويت على رئيس الوزراء في الجولة الاولى، وبخاصة لتجاهلنا التصويت في القطاع العربي.

يمكن أن نفترض أن هذا يعتبر بقدر كبير نتيجة التكتيك الذي تتخذه المعسكرات المتنافسة في المعركة الانتخابية . يعود نتنياهو الى الشعار القديم : "السلام الآمن" ولكن بصيغة معدلة . أما معارضوه في اليسار، وبخاصة يهود باراك، يفضلون التعطيم وبخاصة في هذا الموضوع المتداخل، حتى في موضوع الدولة الفلسطينية، والذي يحظى بتأييد غالبية الجماهير يفضل أنصار اليسار منهج الغموض. إنهم يبلغون حد السخافة، فيقولون أن نتنياهو يزعم أن اليسار سيؤدي الى قيام دولة فلسطينية. ويتهمه اليسار، تماما مثل بني بيجين، أنه سيؤدي الى نفس الاتجاه. إضافة الى الخطأ التكتيكي، فإنهم مخطئون أيضا في الحقيقة. في ثلاث سنوات مدة تولية الحكم بذل بيبي كل جهد ممكن من أجل إفساد عملية أوسلو. وقد أجبرته الإدارة الأمريكية - في بداية حكمه - على الموافقة على القيام بانسحاب جزئي لقوات جيش الدفاع من الخليل، وبذلك انتهت مساهمته في تحقيق عملية السلام. كما أجبره كلينتون كي يوقع اتفاق واي، ولكن فور عودته الى البلاد نسف نتنياهو الاتفاق الذي وقع عليه. إن العالم كله، بما في ذلك الإدارة الأمريكية، يتهم نتنياهو

"مقياس السلام"، ذلك الاستطلاع الدوري للرأي الذي ينظمه مركز تامي شتينمتس لأبحاث السلام بجامعة تل أبيب.

هذا المقياس الذي يشمل اسئلة شبه متشابهة موجهة الى الجمهور اليهودي في البلاد يعقد منذ عدة سنوات. فقد بدأ في عهد رابين، واستمر طوال فترة حكم حكومة بنيامين نتنياهو. وهو ليس استفتاء انتخابيا، ولكن يصعب ايضا أن نتجاهل تأثيره.

والنتيجة الرئيسية التي تتضح منه، هي أن الأغلبية الحاسمة للجماهير اليهودية (٦٩٪ مقابل ٢٥٪ من الذين تلقوا الأسئلة) تعتقد أنه في نهايته - وكنتيجة لعملية أوسلو - سوف تقوم دولة فلسطينية.

وحسب كلام الذين أشرفوا على استطلاع الرأي، فإن هذه النسبة ثابتة، ومماثلة للتي ظهرت في ديسمبر ١٩٩٤، عندما تم طرح هذا السؤال للمرة الاولى. والذي تغير مع مرور الوقت هو نظرة الجماهير لقيام الدولة. طبقا للاستطلاع الأخير، فهذه هي المرة الاولى التي تعتقد فيها أغلبية الجمهور، ٥٥,٦٪ من الذين سئلوا، أن الفلسطينيين يستحقون دولة مستقلة. وهذه النسبة تزيد بمقدار ١٠٪ عنها منذ نصف عام في سبتمبر من العام الماضي. وتعتقد نسبة مماثلة، أنه بمقدور اسرائيل أن تسمح لنفسها بإقامة دولة فلسطينية نتيجة التسوية الدائمة. إن النتيجة الرئيسية المطلوبة هي أن أغلبية الجمهور يختار السلام، وليس بالذات سلام يوم القيامة، وإنما السلام العملي، نتيجة عملية أوسلو، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين. وكان يمكن أن نستخلص أيضا شيئا يتعلق بنتائج الانتخابات لولا نتيجة أخرى في نفس الاستطلاع. فقد قال ٣٦,٧٪ من الذين سئلوا ردا على سؤال ماهي الحكومة التي ستنتج في دفع عملية السلام بشكل أكثر

بنسف السلام . فقط الذين ينافسونه في الانتخابات نسوا له كل شيء مثل تجميد الانسحاب قبل اتفاق واي وبعده ، وتشجيع المستوطنات ، وخرق اتفاق الافراج عن المعتقلين الأمنيين ، وحادث جبل حوما ، والقصة الملتهبة مع الملياردير جوتنيك الذي يواصل تطوير الاستيطان اليهودي في الخليل ليصبح كقنبلة زمنية قد تنفجر في أي وقت . لو كان هناك منطق سياسي في هذه الانتخابات ، باستثناء

الصراع الشخصي على السلطة ، فإنه موجود في جبهة الصراع على استمرار عملية السلام . وفي هذا الصراع يقف بنيامين نتنياهو هو ، مع بني بيجين ورحبعام زئيفي في جانب الذين يخربون السلام ، وهذا ما يجب ان يشبهه معارضوه في اليسار وفي الوسط . اذ لم ينجحوا في أن يشرحوا ذلك لأغلبية الجمهور المؤيد للسلام ، فقد يفقدوا أيضا المقاعد التي يحاربون من أجلها .

قفاز بيلين - أبو مازن

هآرتس ٢ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم "دان مرجليت"

* ماذا سيحدث في المدينة العتيقة التي ضمتها إسرائيل على غير رغبة العالم أجمع ؟ في موقع واحد ، في حدود بيت المقدس ، تؤكد وثيقة بيلين - أبو مازن الوضع القائم منذ ٣١ عاما ، حيث تمنح الفلسطينيين وضع سياديا . وهناك موقع آخر وهو كنيسة القيامة ، حيث يهم إسرائيل أن تبتعد عن أي موقع ديني أو تاريخي يرتبط بالنزاعات التي تجتاحها منذ مئات السنين . في هذه النقطة حدث خطأ معين عندما لم يستخلص بيلين من أبو مازن موافقة فلسطينية موازية للاعتراف بالسيادة الاسرائيلية على منطقة حائط المبكى ، ولكنه أمر قابل للتعديل .

* المقابل حاسم : يوافق الفلسطينيون على أن تسيطر إسرائيل على كل القدس الموحدة طالما لم يتفق الأطراف على تسوية أخرى بالطرق السلمية . ليس هذا اعترافا بسيطرة إسرائيل على المدينة العتيقة ، بل التسليم بها . يبدو أن من يعارض اتفاق بيلين - أبو مازن لا يدرك معنى هذا التسليم من جانب العالم العربي والمجتمع الدولي .

المؤسف أنه في مناخ تصيد الأخطاء القائم في المعركة الانتخابية لا يوجد مجال لمباحثات فعلية .

ولكن كل مستوطن ذكي سوف يؤيد الوثيقة ، التي لا تمنح اعترافا فلسطينيا فقط بكل المستوطنات في المناطق ، بل وتضم أغلبها إلى إسرائيل .

في المقابل سيحصل الفلسطينيون على منطقة صغيرة في رمال النقب .

إنها ليست فقط وثيقة أراضى هامة في نظر كل صهيوني ، بل وأيضا في الترتيبات الأمنية والوجود العسكري الملحوظ في يهودا والسامرة ، وعلى طول نهر الاردن . إنها أساس للمفاوضات ، ولم يغلق فيها الطريق أمام تغييرات جديدة . وماذا عن المزيد من التنازلات في القدس الكبرى مقابل خور الاردن ؟ كل شيء مفتوح .

أمر واحد واضح وهو إذا لم تصبح بعد الانتخابات حكومة ترتدي قفاز بيلين - أبو مازن ، سيضطر المؤرخون في المستقبل للعودة إلى قول دافيد بن جوريون بأن ضياع الفرصة يعد (حزنا لجميع الأجيال) .

تسعى الحكومة من خلال إجراءاتها الأخيرة إلى تصعيد التوتر مع السلطة الفلسطينية ، ليس فقط من أجل تحسين وضع إسرائيل بالقدس الموحدة ، بل أيضا وإحراج المعارضة في موسم الانتخابات . إن إغلاق ثلاث مؤسسات عربية مهمة بالقدس لن يؤثر من ناحية استحواد إسرائيل على مدينة تم توحيدها ، ولكنه يضع إيهود باراك وإسحاق مورداخي أمام مشكلة صعبة ، وهي الانضمام إلى العقوبة التي لا لزوم لها ولكنها ذات جماهيرية ضد الفلسطينيين ، أو الإشارة إلى الطابع السياسي لهذه العقوبة وفقدان جزء من تعاطف الجماهير .

لولا تخوف نتنياهو من جولة جديدة من الأحداث التي ستؤدي إلى سفك الدماء ، لقام بتصعيد الاحتكاك مع الفلسطينيين وزاد من ورطة المعارضة .

لحسن الحظ أن الجهات الأمنية هي جهات كايحة . في هذه الظروف فإن الوثيقة التي صاغها يوسي بيلين وأبو مازن تخدم الليكود ومن السهل استخدامها ، حيث أن الاثنين اللذين بادرا بها يمتنعان عن إعلانها بسبب تضارب دعاة حزب السلطة ، فإن الناخبين ليسوا على استعداد لأن يختبروا نظرتهم للوثيقة طبقا لمضمونها .

* صحيح أن الوثيقة تضم اقتراحا بإجراء تقسيم معين للقدس ، ولكن لا يقسمون القدس الكبرى بحجمها الحالي ، بل يوسعون حدودها لتصل إلى مناطق عربية خالصة مثل أبوديس والعزرية ، بعد أن يطبقوا عليها وضع العاصمة الأبدية ، يعطون بعد ذلك أبوديس للسلطة الفلسطينية التي ستقوم بتحويلها لعاصمة لها . لا يوجد ستيتمتر واحد من الأرض في القدس الموحدة ، حسبما هي موجودة حاليا تحت سيطرة إسرائيل ، باستثناء موقعين دينيين .

* في مقابل ذلك يوافق الفلسطينيون على ضم مستوطنات مثل معالية ادوميم إلى القدس . بذلك لن يتم فقط الحفاظ على الأغلبية اليهودية في المدينة ، بل إن المستوطنات القائمة حاليا بفضل القوة سوف تبقى بقوة الحق . سيترف الفلسطينيون سواء بالقدس الغربية أو بالأحياء اليهودية التي انشئت حولها بعد حرب الأيام الستة كعاصمة لإسرائيل . وجدير بالذكر أن أوروبا الموحدة ترفض ذلك .

الصوت العربي سيكون حاسما

فى كل ما يتصل بالبنية الأساسية فى المجال البلدى فى القرى والمدن التى يعيش فيها عرب إسرائيل؟ إننى أشك فى ذلك . إن واقع انتخابات ١٩٩٩ وتشكيل القوائم والبرامج الحزبية تشير الى أن أوضاع عرب إسرائيل سوف تبقى كما هى وبدون أى تغيير . وفى بعض الأحيان يبدو أنه من الاسهل إقناع الجماهير الاسرائيلية بأى تغيير يتعلق بالفلسطينيين ودولتهم . وفى نفس الوقت يكون من الصعب إقناعهم بتغيير أوضاع عرب إسرائيل مسلمين ومسيحيين ودروز وشراكسة .

وليس هناك شك فى أن الابتسامات قد تزايدت مع قرب الانتخابات ، وكذلك العناق وأيضاً الوعود .. وبعد ذلك يختفى كل شئ وسيكون من الصعب الوصول الى الشخصية السياسية وسط شبكة المساعدين والموظفين والمكاتب وبعد أن تكون أرقام التليفونات السلوكية والمحمولة قد تغيرت . ويتبقى الأمل فى إحداث تغيير جذرى فى اللحظة الأخيرة - ولكن هناك شك فى ذلك ايضا . وهذا الشهر تم انتخاب ملكة جمال إسرائيل من العرب لأول مرة ونحن نبارك هذه الخطوة . ولكن السؤال الآن هو : هل بذلك بدأ وانتهى التغيير ؟ ليتنى أكون مخطئا .

إن صوت المقترح العربى الاسرائيلى ليس فى جيب أى زعيم ، ولكن ليس هناك شك فى أن أصوات عرب إسرائيل هى التى سوف تحدد رئيس الوزراء القادم . وهو السياسى الذى سينجح فى إقناع عرب إسرائيل بأنه يقودهم نحو المساواة بالأفعال وليس بالكلام ، وهو الذى سوف يقود إسرائيل أيضا . وفى النهاية يجب على المرشحين أن يتذكروا أن تحسين أوضاع عرب إسرائيل ليس مجرد كلام ووعود ، بل إن ذلك سوف يزيد إسرائيل قوة ويمنحها المزيد من الأمن . وإهمال عرب إسرائيل سيكون بمثابة برميل من البارود . ويجب على الجميع أن يسارعوا فى عملية الإصلاح والتغيير .

إننا نقترح بخطى سريعة من انتخابات ١٩٩٩ فى الوقت الذى يحاول فيه الليكود والعمل والمركز تعبئة الصوت العربى الى جانبه . ولكن لم يرفع أى من المرشحين لرئاسة الحكومة حتى الآن راية المساواة وإحداث تحول فى مستوى معيشة عرب إسرائيل .

إن الجميع يتحدثون عن المساواة لعرب إسرائيل مثلما تحدثوا فى الماضى ، ولكن حتى الآن لا نسمع إلا مجرد كلام فحسب ، باستثناء حزب شاس ، حيث أنه بحكم مسئولية هذا الحزب عن وزارة الداخلية ووزارة العمل والرفاهية يعتبر من أكثر الأحزاب فاعلية فيما يتصل بالحياة اليومية لعرب إسرائيل . وأما باقى الأحزاب الأخرى فإنها تشغل نفسها بقضايا مختلفة .

ومن المعروف أن عرب إسرائيل قد سئموا الوعود التى تنتهى دائما مع نهاية الانتخابات التمهيدية الداخلية أو الانتخابات العامة . والشئ الغريب ذلك الذى فعله حزب المركز الذى وضع المرشحين العرب فى أماكن متأخرة وغير مضمونة فى القائمة . وأدلى إسحاق موردهاى مؤخرا بتصريح بشأن تعيين وزير عربى فى حكومته - وحتى لو كان موردهاى يعنى ما يقول ، وأن الأمر ليس مجرد بالون اختبار ، فإنه من الواضح أن حل المشكلة العربية المؤلمة لا يكمن فى تعيين وزير عربى ولكن فى معالجة مشكلة التفرقة من جذورها .

ولم أسمع حتى الآن ولو مرشح واحد يدعو الى إحداث تغيير جذرى فى كل ما يتصل بعرب إسرائيل ، حيث أرغب فى سماع ذلك ، ليس خلال زيارة لحدى القرى العربية ، ولكن فى أماكن العمل مثل شركة الكهرباء والوزارات الحكومية وإدارة أراضى إسرائيل وباقى الأماكن الأخرى التى تتطلب تعديلا وتغييرا نحو المساواة ، مثل العبور فى صالة الوصول فى مطار بن جوريون . ومن المعروف أن أى برنامج حزبي يتحدث بالتفصيل من خلال بعض البنود عن قضية المساواة للأقلية ، ولكن هل سيحدث بالفعل تغيير جذرى فى حجم الميزانيات

أرانب فى الظلام

الحاسمة . سواء منافسيه أو أعضاء الليكود على قناعة بأنه سوف يخرج فى اللحظة الأخيرة أرنا من القبعة سيبقيه فى الحكم . لقد وصف توم فريدمان فى عموده فى النيويورك تايمز ، كيف سيخرج بيبي من لبنان ويفوز فى الانتخابات ، وهذا الخوف من ذلك الأرنب الخفى هو قوته الأخيرة .

نظريا إن لرئيس الوزراء الذى يشغل المنصب يتمتع بميزة عن منافسيه من المعارضة لأنه بينما يستطيع منافسوه أن

وفقا لجميع استطلاعات الرأى ، بيبي نتيها هو يفقد الانتخابات . لقد فقد مصداقيته فى إسرائيل وخارجها . لقد تقلص سحره التليفزيونى اللامع .

إنه يبدو مضغوطة ومن السهل ملاحظة الزيف المحيط به رغم ظهوره الكثير فى أجهزة الاعلام . ورغم أن العنوان واضح ، فإن حالة سحره مازالت تمثل تهديدا . لقد نجح بيبي فى أن يخدع الكثير من الناس لوقت طويل ، حتى فى هذه اللحظة

يقدّموا الوعود فقط في الانتخاب المباشر الاجباري يستطيع بيبي القيام بخطوات ليس فقط حتى ١٧ مايو، بل وأيضا خلال الاسبوعين اللذين سيتبقيان له حتى الجولة الثانية. وعندما يضع حصص الأحزاب في الكنيست الجديد أمام عينيه، فإنه يستطيع أن يوزع عليهم الامتيازات في موضعهم.

صحيح أن هذا ليس إحصائيا، ولكن القيود الاحصائية لم تكن ذات مرة هي الجانب القوي لديه.

الانتخابات الوحيدة التي تمت بنجاح في اسرائيل، بدون إغراءات وبدون سكب الأموال، كانت انتخابات الكنيست الأول ١٩٤٩.

من وقتها اختفت البراءة وأصبحت الخدع، بدرجة أو بأخرى، هي السائدة في أغلب المعارك الانتخابية. في الخمسينات أثرى بنحاس سابير الكثير من الناس من أجل القضاء على الذين تمسكوا بشعار (دعونا نعيش في هذا البلد). وقد أطلق بن جوريون الصاروخ الأول (شايبت - ٢) بمناسبة انتخابات ١٩٦١. وقام بيجين بقصف المفاعل العراقي قبل ثلاثة أسابيع من انتخابات ١٩٨١. وقام بيرس بعملية عناقيد الغضب قبل انتخابات ١٩٩٦.

وقد أخرجت حكومة بيجين أرناب كثيرة بمناسبة انتخابات ١٩٨١. رغم أنه حقق السلام مع مصر، إلا أن حكومته بدأت تتدهور بسبب سوء الأداء الاقتصادي، فقد استقال موشى ديان، وعزرا فايترسمان أغلق الباب خلفه بشدة بزعم أن "الحكومة قد ماتت".

ولكن كلما اقتربت الانتخابات، تم اخراج الأرناب تلو الآخر. في البداية جاء مشروع قناة البحار "أكبر مشروع صهيوني"، والذي اتضح أنه مجرد "قبيل أبيض". بعد ذلك أخرج وزير

الاقتصاد يعقوب مريدور "أعظم اختراع منذ اختراع العجلة": مصدر طاقة ثوري سيجعل آبار البترول في المنطقة عديمة القيمة ويتيح "إضاءة راماتا - جان بمصباح صغير جدا".

وقام يورام مريدور بإلغاء الضريبة على التليفزيون وأضاع ملياري شيكل من أجل "الاحسان إلى الشعب" وتسبب في تضخم هائل، وتطلب الأمر أربع سنوات وحكومتين للبدء في اصلاح الضرر. المهم أنه تم إنقاذ بيجين الذي قال (لقد بعثت بعد موت).

ويما أنه لا يوجد من يصدق وعود نتنياهو، فمن المعتقد أن لديه ملفا مليئا بالمفاجآت الخفية وأنه يتسلى به. ولكن ما الذي يستطيع أن يخرج به؟ هل إطلاق سراح بولارد؟ غير معقول.

هل عزام عزام؟ مبارك لا يتكلم معه. هل سينفذ جزءا من اتفاق واي؟ لقد حاول، ولكن الفلسطينيين لم يتعاونوا. هل سيقوم بعمل عسكري استعراضي في لبنان؟ إنها مخاطرة كبيرة جدا. إنهم يعرفون كيف يدخلون العملية ولكنهم لا يعرفون كيف يخرجون منها. هل سينسحب من لبنان من جانب واحد؟ سيعترض إرنز بشدة. وهذا العمل المتسرع قد يصبح سقوطا من الفخ إلى الحفرة. هل سيعقد اجتماعا دراميا مع حافظ الأسد؟

كان يريد ولكن ليس من المؤكد أن يقوم الأسد وكلينتون بتقديم هذه الهدية اليه.

سيسقط بيبي لنفس الأسباب التي فقد حزب العمل السلطة بسببها: أي الفشل في إدارة الدولة وفقدان ثقة الجماهير والجهاز السياسي معا في زعيمهم. لن ينقذه أي أرناب، لا الشقاق الذي يتسبب فيه موردخاي ولا حتى لحية الحاخام

مهمة دائما

هآرتس ٢٩ / ٣ / ١٩٩٩

بقلم : داني روبنشتاين

مثلا يلقي المواطنون على الدوام بالقمامة عبر النوافذ حيث تتراكم وتنبعث منها روائح كريهة. كذلك هناك احياء سكنية أخرى في المناطق العربية وداخل المدينة العتيقة في منتهى القذارة بشكل يصعب وصفه. باستثناء عام واحد (١٩٩٧) حيث تم تخصيص أموال من أجل محاولة إدخال تحسينات ما على البنية التحتية في الأحياء العربية، لم تفعل البلديات والحكومات السابقة أي شيء في هذا الصدد.

٢٠٠ ألف عربي بالقدس ليسوا مواطنين إسرائيليين، ليس لهم حق الادلاء بأصواتهم في انتخابات الكنيست، ولذلك فإن الأحزاب والمرشحين في الانتخابات ليسوا في حاجة لأن يشتروا خاطر هؤلاء وأصواتهم. في هذه الأيام في ظل الانكماش الاقتصادي والبخل، ستكون معجزة لو انقضت حكومة إسرائيل أموالا من أجل غير اليهود في شرق المدينة. وبالفعل، أثناء اجتماع الحكومة في نهاية الاسبوع الماضي اعترض الوزراء

قضية القدس هي قضية مركزية في المعركة الانتخابية، وخلال الجلسة الخاصة التي عقدتها الحكومة الاسبوع الماضي في بلدية القدس تم بحث المنح المالية التي ستقدمها الحكومة لبلدية العاصمة. جزء من هذه الأموال مخصص لتقليل الفجوات الواضحة في البنية التحتية والخدمات بين شرق المدينة وغربها. من الوهلة الاولى، كان يجب تهنئة الحكومة على محاولتها لتحسين الظروف المعيشية لعرب القدس بشكل ما. ولكن في حقيقة الأمر، لا توجد أي فرصة في أن تخصص حكومة إسرائيل الآن أي أموال لهذا الهدف.

إن الفجوة في البنية التحتية بين قسمي القدس معروفة. إنها تشبه في عدة مجالات الفجوة التي بين جي رامات أفياف الراقي وبين مخيم جباليا للاجئين في غزة. في أجزاء واسعة من المدينة الشرقية لا توجد طرق ولا أرصفة ولا إنارة ولا صرف صحي، كما أن الخدمات التعليمية والاجتماعية متخلفة. في سلوان

على تخصيص مالى مقداره ١٣٠ مليون شيكل من أجل أعمال البنية التحتية في شرق المدينة وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لبحث الأمر. بمعنى آخر، لن يدفعوا قرشا واحدا.

لقد كانت الوعود الخاصة بالاتفاق على البنية الأساسية في القدس الشرقية التي صدرت هذه المرة، مثلما حدث في الماضي، مجرد رياء في إطار ما يسمى في اللغة السياسية الاسرائيلية، تعزيز السيادة الاسرائيلية في المدينة. يعلم رجال السياسة الاسرائيليون، أنهم لو أنفقوا حتى أموالا ضخمة على تحسين الخدمات في الأحياء العربية، فإن ذلك لن يغير شيئا من الموقف السياسى لعرب القدس، الذين يعتبرون أنفسهم تابعين للسلطة الفلسطينية. لهذا، عندما تتكلم الحكومة عن تقوية الاستحواذ الاسرائيلي على القدس، فإنها لا تقصد الخير للعرب، وإنما العكس، عقاب العرب. أى المزيد من السيطرة الاسرائيلية اليهودية على الأراضى والممتلكات في الأحياء العربية، والمزيد من هدم المنازل والمزيد من مصادرة البطاقات الشخصية من العرب في محاول لابعادهم عن المدينة.

يخشون في العالم العربى والجماهير الفلسطينية من أن مصلحة حكومة نتنياهو أثناء الانتخابات ليست تهدئة النفوس في القدس، بل إضرام النيران في المدينة حتى يرى الناخبون

الاسرائيليون أن الليكود وشركاه يناضلون بكل قوتهم من أجل وضع القدس. وقد صدر عن ياسر عرفات وعن الأمين العام للجامعة العربية كلام بهذا المعنى عند تعليقهما على اجتماع الحكومة الاسرائيلية في بلدية القدس.

إن مشكلة البنية التحتية والخدمات في القدس الشرقية هي مشكلة حقيقية وحادة، وفي قلبها مشكلة الاسكان، فمنذ ١٩٦٧ منعت الحكومات الاسرائيلية البناء العربى في المدينة. إن الاستثمارات المطلوبة للعرب في القدس الشرقية، حتى تقترب الظروف بها الى تلك الموجودة في غرب المدينة، تعتبر استثمارات ضخمة لن ترغب أى حكومة إسرائيلية في توفيرها، أو تستطيع الوفاء بها. إذا أرادت إن الموضوع ليس ماليا فقط، بل سياسيا، وهكذا جاء في اتفاق أوسلو الذى يقضى بأحقية عرب القدس في التصويت والانتخابات للسلطة الفلسطينية التى تتولى حاليا الكثير من المجالات المتعلقة بعرب المدينة.

إن سابقا أو لاحقا لن يكون هناك مفر من حل مشاكل عرب القدس عن طريق الحوار مع السلطة الفلسطينية، وبمساعدة دولية. أغلب السياسيين الاسرائيليين يعلمون ذلك، ولكنهم لن يقولوا عن ذلك كلمة واحدة.

بين مايو ويونية

معاريف ٢٤/٣/١٩٩٩

بقلم : روين روزنتال

أو بشارة. وسوف يعطى التصويت الشخصى راحة نفسية للناخب ولكن كيف سيؤثر ذلك على التصويت في الجولة الثانية؟ وهل سيعود المحبطون مرتاحين نفسيا الى منازلهم، كما يأمل بعض الليكوديين؟ أو أن العملية النفسية لاجتياز الخطوط سوف تمهد الطريق الى اجتياز آخر، مثلما يخشون في الليكود؟ سيتضح ذلك في الأول من يونيه فقط.

٣ - كيف ستعمل الاحزاب في الجولة الثانية؟ هل سيوصون الناخبين بالتصويت لصالح أحد المرشحين؟ هل يتحمل موردخاي المهانة بفرض أنه لن يجتاز بنفسه الجولة الثانية ويساند باراك؟ ولو لم يحدث ذلك فماذا سيفعل نظراؤه في الحزب؟ فإن رغبتهم في نتنياهو سوف تزداد عن رغبتهم فيه شخصيا؟ هل سيفقز شيرنسكى الى الماء وينضم الى باراك، ذلك كى يكونان اتحادا ضد ليبرمان؟ وكيف سيؤثر ذلك على الناخب المهاجر؟

٤ - حدث في انتخابات السلطات المحلية انخفاض كبير في نسبة التصويت منذ أن فصلوا بينه وبين انتخابات الكنيست. فالتصويت عبء ومن أجل الانتخاب في جولة ثانية فإن ذلك يتطلب وعيا سياسيا أكبر فهل ستنخفض نسبة التصويت بشكل واضح في الجولة الثانية؟ لصالح من سيكون ذلك؟ وهل سيحضر الحريديون (المتدينون) الطائرات من بروكلين لحضور الجولتين؟ أو ربما للجولة الثانية فقط. وهل سيسارع ناخبو حزب شاس الى صناديق الاقتراع من أجل مساندة زعيمهم قبل صدور الحكم النهائي في المحكمة العليا ويحاولون بنفس القوة

إن إستطلاعات الرأى ليست مضللة فهي تعرض حالة معنوية ومواقف معينة في لحظات معتدلة من الممكن أن نتعلم منها الكثير.

لكن من المستحيل أن نعرف من خلالها من سيفوز في الانتخابات وخاصة انتخابات ١٩٩٩. ففي هذه الانتخابات سوف تمر الديموقراطية الاسرائيلية بانتخابات من نوع جديد وهي انتخابات الجولة الثانية والتي لن تكون تكملة للجولة الأولى بل ستكون مختلفة تماما. ومثل أى شى جديد لا يدري أحد ماذا ستكون ضوابط هذه الانتخابات وماذا سيشكلها وماذا ستكون نتائجها. وسوف تتأثر هذه النتائج ببعض العوامل التى يمكن تخمينها اليوم ومنها :

١ - ماذا سوف يكون تأثير الكنيست المنتخب في السابع عشر من مايو على انتخابات الجولة الثانية. فإذا حصل حزب العمل على عدد مقاعد أكبر من حزب الليكود، أو يتضح أن لباراك تكتلا حاسما فهل سينقل ذلك اليه أصواتا جديدة؟ وربما العكس فقد يعمل الشعب بنظرية "التقابل" المتبع في الولايات المتحدة، ويعضد هذا من وضع نتنياهو من أجل التوازن؟

٢ - يكثر الحديث عن نتائج الاقتراع في "شريحة معينة" في اسلوب الانتخابات الجديد. فيختارون رئيس الوزراء الجيد لكل الدولة، وأفضل حزب يعكس كل قطاع من الشعب. وسيحدث شى من هذا القبيل في انتخابات الجولة الاولى. والمحبطون من نتنياهو سوف يصوتون لصالح موردخاي أو بييجين والمترددون في اختيار باراك سيصوتون لصالح موردخاي

الابقاء على نتيجه في الحكم في الجولة الثانية؟ هل سيأتي العرب للتصويت في الجولة الثانية بعد أن يحققوا ميولهم في الحصول على نسبة تصويت مرتفعة في الجولة الأولى . سوف

يجري الاكاديميون أبحاثا عديدة عن انتخابات الجولة الثانية لرئاسة الحكومة، والأولى في تاريخ الدولة. لكن الذي يدرك في الاحزاب الكبرى السر من البداية هو الذي سوف يفوز .

معاريف (ملحق السبت)

١٩ / ٣ / ١٩٩٩

بقلم : شالوم يروشليمي

من قضية درعى الى قضية الناخب

ساعتان كاملتان ، جلست كل قيادة حزب شاس ووزرائه ونوابه في الكنيست أمام القضاة الثلاثة د . يعقوب تصيمح ومريم ناتور وموسيا أراد ، واستمعوا الى الوصف القانوني القاسي لزعيمهم المحترم ارييه درعى ، منذ أن سكن في مستوطنة معالية عاموس الصغيرة. لم يجد القضاة كلمة حق واحدة في حق درعى ولم يكرموا بسبب حلول عيد الفصح ، على العكس فهو في رأيهم عبارة عن كتلة كبيرة من الكذب والتضليل ، ومقاو فاسد ، وفي نهاية الجلسة أدين بجريمة الرشوة .

كان رجال شاس في مشكلة حقيقية ومن حضر الجلسة يلاحظ بوضوح شديد تعبيرات الوجه المتقلبة الصعبة التي تحولت رويدا رويدا الى الاشمئزاز ، وذلك كلما استمر القاضي تصيمح في قراءة الحكم . لم يشكك أي من الموجودين في المحكمة أو في القضاة الذين أمامهم . إلا أن الحاخام والراعي الروحي لهم هو عوباديا يوسف قد أطلق علي القضية "مدنسو يوم السبت وناكحو المدنسات" وحظر على أتباعه أن يظهروا في المحاكم القضائية للاغيار دون الضرورة . وفي الأيام الاخيرة لاحظ الحاخام يوسف انه في حساب الأحرف العبرية تساوي حروف كلمة محكمة العدل العليا كلمة "هامان" وتتساويان مع كلمات شر أخرى ورقم ٩٥ .

احتشد جيش كبير من قوات الشرطة في قاعة المحكمة والأروقة الطويلة وفي الشوارع المجاورة واصطدم الطرفان : عالم القانون ضد عالم الشريعة . لم تتوقف الشخصيات الكبرى في حزب شاس عن الحديث عن يوم المحاكمة بكلمات تاريخية في حياة الأمة اليهودية . فعوض الكنيست اسحاق كوهين يرى أن التحول الاجتماعي الذي قام به حزب شاس في اسرائيل يسير على أشده في هذه الايام ، لذلك فإن الدولة الخائفة وضعت الآن في قفص الاتهام . أما تسيقي يعقوبزون فقد جعل لكل عقد علاماته المميزة ، فهناك جيل الهجرة ومعسكرات المهاجرين وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والسلام مع مصر ثم حرب لبنان أما التسعينات فهو عقد ارييه درعى .

سرعان ما تحولت هذه المعركة الكبيرة غير العنيفة (حتى الآن) الى حرب طائفية بحتة . فالشعور بالحرمان السابق ، والذي نشأ من خلاله حزب شاس عاد ثانية الى الميادين الصغرى في القدس حيث نظمت المظاهرات التلقائية وقالت جماعة الفتیان المتدينين . من مدرسة "حازون عوفاديا" الدينية والتي اعتاد درعى أن يلقي فيها دروسا دينية . أن القضاة ضربوا هذه المرة عصفورين بحجر واحد ، الحريدين والسفاراديين .

كما تحدثت ايضا عن القاضي تصيمح الذي عينه الوزير الليبرالي الاسبق موشيه نسيم ، وهو من خصوم الحاخام عوفاديا . قال حاييم بازريلاي من حزب شاس أنه يعارض هذه المظاهرات

ووعده بالحصول على عشرين مقعدا في الكنيست في الانتخابات المقبلة : عشرة مقاعد بسبب المحاكمة وعشرة بسبب مطاردتهم واضطهادهم .

من ناحية أخرى فإنه من الافضل ان انتهت محاكمة درعى . فالسياسة الاسرائيلية العليا تدور منذ عشر سنوات حول قضية الرشوة هذه وقد اجتهد درعى بمكاند في ذلك كما لعبت الاقدار دورا في ذلك ايضا . ففي مارس ١٩٩٠ عندما بدأت التحقيقات في شأنه تسبب درعى في حل حكومة الوحدة الوطنية ، وفي أغسطس ١٩٩٤ استقال درعى من حكومة رابين بعد أن قدمت ضده عريضة اتهام وأخذ معه وزراء حزب شاس . وزعم حزب شاس بوجود تفرقة طائفية وانتقل الحزب الى كتلة المعارضة وأصبح رابين رئيس حكومة الأقلية حتى تم إغتياله في خضم عملية أوسلو . وفي يناير ١٩٩٧ حاول درعى المشاركة في تسوية مشكلة من سيصبح المستشار القانوني للحكومة وأثار قضية "بارأون" . ثم أوصى النائب العام بتقديمه للمحاكمة في هذه القضية بتهمة الابتزاز لكن عريضة الاتهام لم تقدم . وفي الشهور الاخيرة خلط درعى بمهارة كبيرة بين المحاكمة وبين السياسة التي تترجم الى مقاعد في الكنيست . وكانت أولى تصريحاته بعد الادانة "أن الله أكرمنا قبل شهرين من الانتخابات" .

في ١٧ مايو سيصاب درعى بإحباط كبير مع ارتباك ورغبة مؤيديه الذين إهتم بهم ورعاهم جيدا . وقد بدأ ذلك بمهاجمة الحاخام يوسف للقضاة كما استمرت مظاهرة الصلاة الكبرى في ١٤ فبراير وانتهت بسعي درعى الى التصوف الديني الذي يجذب مؤيديه الكثيرين وأضاف الحاخام كدوري "أن الله سوف ينزل بالقضاة الخوف والرعب" .

في الأيام الاخيرة قبل صعود القرار مشيت بجوار درعى ومؤيديه ساعات طويلة ولاحظت أن القضية تحولت الى قضية حماسية دون أي علاقة بالنتيجة . فقد عرف درعى الذكي جيدا أن القرار قد صدر وأن صلواته هي صلوات سابقة وبلغه المتدينين تساعده فقط في الاستئناف . لكن درعى استغل جيدا هذا الحماس الموجود لصالح الدعاية وجمع المال والناخبين . فقد خرج مؤيدو شاس كمن يطاردون الشيطان من القيادة الرئيسية في مبنى أبواب المدينة من أجل بيع مليون علامة لكتاب العهد القديم ويجب على كل مشتري أن يترك اسمه وعنوانه وبهذا يدخل في دائرة مؤيدي شاس بالقوة .

وفي يوم الاثنين الماضي وصل درعى الى منزل "موشيه هابا" في راموت حيث جمعت زوجته يافا هناك التبرعات من أجل حركتها "يهودا السامية" .

واستقبل درعى استقبال الملوك وساعد زوجته في بيع صلوات

عيد الفصح في مقابل نصف مليون شيكل (كان من بين المشترين يعقوب نينمان وزير المالية الاسبق وصديق درعى). وفي اليوم التالي ظهر درعى في مؤتمر نسائي بفندق شالوم بالقدس الذي نظمه "موشيه قننى" عضو حزب شاس ولما علمت السيدات ان درعى قد صلى قبل وصوله في ضريح راحيل، أقمن جميعا الصلاة من أجل درعى.

ودرعى من ناحيته طالبهن بالحفاظ على الفضيلة وضبط النفس والطهارة ولم ينس أن يجعل كل واحدة توقع على وثيقة انضمامها الى حركة "النور للاخوة" وهى إحدى حركات دعوي الرجوع الى الدين فى حزب شاس. أما (شموئيل بن عييز) المذيع المشهور فى اذاعة صوت الحق التابعة لحزب شاس فقد غني عند مدخل فندق شالوم أغنية تشجيع لدرعى حتى أن الحاخام يوسف نفسه قد نقر بأصابه على المنضدة تعبيراً عن غبطته.

والسؤال الرئيسى لدى حزب شاس هو: هل ادانة درعى الشديدة سوف تجعل الناخبين يفرون من الحركة. ففي الانتخابات الاخيرة حصل شاس على تأييد ٢٥٩ ألف ناخب، الآلاف منهم محافظون ومتدينون يحترمون نظام الحكم والهيئات القانونية. ودرعى يعلم جيداً أن ليس كل المؤيدين قد استوعبوا التحول الحريدى الطائفى للحاخام عوياديا يوسف وأنهم لا يريدون رؤية مظاهراته ونداءات تقول (نحن لا نؤمن بحكم الكفار) و(ارجع باتصميم الى بيتك) كما حدث أول أمس فور صدور الحكم.

فقد دعا درعى الى الالتزام بضبط النفس فى كل وقت وأوضح أن قوة أبناء التوراة التابعين لشاس تنبع من الصلاة الخالصة وقال "نحن لسنا الفهود السودا".

فى بداية هذا الاسبوع الغى درعى كل لقاءاته التليفزيونية فى جميع الشبكات بنصيحة من صديقه المحامى بجائيل أرنون كى لا يتم تفسير ذلك على أنه يحاول التأثير على حكم المحكمة، وأيضاً محاولة درعى بمساعدة محاميه نافون تلسور فى ضم الحكم الى القرار النهائى لم تنبع من اعتبارات قانونية فقط، فقد خشى درعى من اندلاع الاضطرابات خلال الاسبوع وبذلك يفقد السيطرة عليها. ويرى درعى أن الاستدعاءات الكبيرة لقوات الشرطة نفسها الغضب الذى من شأنه أن يجذب أعضاء حزب شاس الى التظاهر بأن يسقطوا بالقوة فى فخ المعركة الكبرى ضد الحزب.

وقد حذر درعى رجاله عدة مرات قائلاً "لا تفعلوا فى هذا الفخ" فدرعى يريد أن يجذب خيبة الأمل الكبيرة الى صناديق الاقتراع وهو نفسه مقتنع بأن شاس سوف يفوز فى الانتخابات المقبلة بـ ١٨ مقعداً. ويقول مقربوه أنه لا يخطئ فى تقديراته. ففي الانتخابات الماضية دمج فى نشيد الحركة عبارة أن شاس فقط هى التي سوف تحصل على عشرة مقاعد وقد حدث ذلك.

وتقديراته درعى الأخرى تقول أن نتنياهو سوف يفوز بالانتخابات ويشكل على الفور حكومة وحدة وطنية وأن حكومة نتنياهو - باراك سوف توقع خلال عام على اتفاق سلام مع سوريا وسوف تنسحب من الجولان حتى بحيرة طبرية، ودرعى نفسه يؤيد نتنياهو، صديقة الحميم، وكذلك ايضا الحاخام يوسف الذى انتخب شمعون بيريز عام ١٩٩٦.

ماذا عن درعى نفسه؟ لا يوجد اليوم شخص فى حزب شاس يجرؤ أن يطلب من درعى علانية أن يترك قيادة الحزب. فبعد التغطية الدرامية التى منحها له أول أمس الحاخام عوياديا

يوسف، على الهواء، فمن الواضح ان درعى سوف تقوى مكانته فى شاس. وقال درعى نفسه بعد هذا البث "إننى لن أترك شاس فى هذا الوقت".

وفى منزله بدأ مؤيدوه فى غناء "اربيه درعى لن يذهب الى أى مكان" صرح بذلك لصحيفة معاريف عضو الكنيست اسحاق فاكنين وقال "لا يوجد من يحطم معنوياتنا، فنحن لسنا جسر دافيد ليفى المحطم. نحن أبناء التوراة مؤمنون غير خائفين. نحن نقدر الله فى كل وقت".

وعلى الطبيعة، الأمر متشابه فى هذه اللحظة على الأقل. فتركييب عوياديا يوسف هو تركيب المنتصر. فى يوم الاثنين صباحاً زرت مدرسة "أبناء وبنات صهيون" فى راموت واعتاد أن يصلى درعى هناك مع الحاخامات والتلاميذ. فى أول كل شهر. ويقول اصداقاه ان درعى يستمد قواه من هناك ويقول الحاخام موشيه ناتانيا نائب المدير ويوافق الحاضرون فى ذلك "أن درعى ليس رجلاً قوياً لكن هناك من يمنحه القوة، الحاخام عوياديا هو أعظم العظماء ودرعى هو رسوله ولا يمكن أن يتنازل عنه ودرعى لدى الحاخام برى ومقدس ولا يجب أن نشك فيه، والحاخام يوسف لا يخطئ وهذا رأى التوراة".

لكن الامر الواضح هو أن مكانة درعى العامة قد تزعزعت على الأقل على المدى البعيد، فإسرائيل هى دولة القانون ودرعى الذى أدين بالرشوة لن يستطيع ان يحافظ على علاقاته وتأثيره المعروف على الوزراء، لمدة طويلة، ولن يدوم هذا حتى مع نتنياهو الذى من الممكن أن يتملقه اليوم قبل شهرين من الانتخابات. فالتاريخ السياسى فى إسرائيل لا يعرف وزراء أو أعضاء كنيسة تمت ادانتهم ظلوا فى مناصبهم فترة طويلة فمعظمهم، ومن بينهم رجال من شاس اختفوا من الخريطة السياسية تدريجياً علاوة على عدم اعطاء خصومهم فرصة للراحة. ولدرعى خصوم فى كل مكان ابتداءً من الحزب القومى الدينى وحتى حزب ميرتيس والذين سوف يكونون ثروة فى هذه الانتخابات على حساب ادانة درعى. ولو دخل درعى السجن لفترة طويلة فلا يمكن ان يصبح عضو كنيست. حيثشذ لن يستطيع أحد أن يخلصه حتى الحاخام عوياديا يوسف نفسه.

لكن ليست هذه هى النهاية، فهناك على ما يبدو عالم آخر أكثر من المدى البعيد. ففي يوم الأحد ظهر الحاخام يوسف فى معبد "الياهو النبى" فى حى روماما وقال بضعة كلمات فى ذكرى المرحومة سارة ناتانيسال وحكى يوسف عن شخص عانى من الآلام والأمراض ثم جاء الى الحاخام يوسف داوود آرولاى للحصول على المشورة والبركة لأنه كان اشهر حاخام فى ذلك الوقت، فطلب منه الحاخام ان يجلس على أحد المقاعد فما أن فعل الرجل ذلك حتى عفا ورأى مناما له تفسيرات كثيرة. فقد رأى فى منامه انه يحاسب بين يدي خالقه وفى كفتى الميزان وضعت الملائكة ذنوبه الكثيرة وحسناته القليلة ففرغ الرجل وقال إننى سأذهب الى جهنم لكن فجأة جاء ملك وجلس على كفة الذنوب فهبطت كفة الحسنات لصالح الرجل فدخل الجنة ثم استيقظ الرجل. ويقول الحاخام عوياديا يوسف فى تفسير ذلك المنام أن كفة الآلام لا تمتلئ سريعاً وكلما امتلأت اقترب الانسان من المجد دون مساعدة ملائكة السماء فضع ذلك فى حسابك يا عضو الكنيست درعى.

قائمة الأحزاب التي ستتنافس في انتخابات الكنيست الخامس عشر

اسم الحزب	الرمز	رئيس القائمة
١ - إسرائيل واحدة	أ م ت	ايهود براك
٢ - الليكود	م ح ل	بنيامين نتنياهو
٣ - شاس	ش س	أرييه درعي
٤ - المقدال	ب	الحاخام اسحاق ليفي
٥ - ميرتس	م ر ص	يوسي ساريد
٦ - يسرائيل يعليا	ل ن	ناتان شرانسكي
٧ - الطريق الثالث	ه و	افيجدور كهلاتي
٨ - يهودت هاتوراه	ج	ماتير بوراش
٩ - حداث	و	محمد بركه
١٠ - مدع	ع	عبد الملك الدهاشه
١١ - حزب الوسط	ل ز أ و ف ه	اسحاق موردخاي
١٢ - الاتحاد القومي	ي ط	بني بيجين
١٣ - عم إحد (شعب واحد)	ص أ و ف أوم أ و عم	عمير بيرتس
١٤ - تسوميت	ص	رفائيل ايتان
١٥ - بلد	ص	عزمي بشاره
١٦ - شينوي	ي ش	يوسف لبيد
١٧ - بنينا روز نيلوم	ف	دبنينا روزنلوم
١٨ - ارياب المعاشات	ف ز	جدعون بن يسرائيل
١٩ - قانون الطبيعة	رم	رؤيان زلينكوفسكي
٢٠ - الخضر	رق	وادي تسوكي
٢١ - حزب الوسط التقدمي	ن أ و ف ن	برخياهو يونو فيتس
٢٢ - حقوق الرجل في الاسرة	ز	يعقوب شولسر
٢٣ - عاليه ياروق (الفصن الاخضر)	ق ن أ و ق ف	بوعاز وكسل
٢٤ - ليف (القلب)	ي أ و ي م أ و ف	عوفديا فتحيا
(مهاجرون من اجل اسرائيل)	ق ز	عزرا سيونا
٢٥ - حزب الكازينو	-	اليكس سنتسر
٢٦ - تكفاء (الامل)	ز خ	يوسف باجاد
٢٧ - مورشت افون	ل	افيجدور ليبرمان
(تراث الاجداد)	ك ص	رينا راموت
٢٨ - يسرائيل بيتينو	ق أ و ق ن أ و ق ص	روني كرم
(اسرائيل وطننا)	ق ف	مكرم خوري
٢٩ - حزب النقب	ن ي	موردخاي كرفل
٣٠ - صوت البيئة	ق م	خطيب ساميه
٣١ - العربي الجديد		
٣٢ - زعامة يهودية لاسرائيل		
٣٣ - منظمة العمل الديمقراطي		

هآرتس
١٩٩٩ / ٤ / ٢

قائمة المرشحين لرئاسة الحكومة: ١ - بنيامين نتنياهو ٢ - ايهود براك ٣ - اسحاق موردخاي
٤ - بني بيجين ٥ - عزمي بشاره ٦ - يوسف باجاد



هآرتس
٢٩ / ٣ / ١٩٩٩
بقلم : افراهم طال

كم تساوى الاشادة؟

مقدار درجة الأهمية لا يجد استحسانا فى نظر رئيس الوزراء . كسبب رئيسى أول للاتكماش الاقتصادى ذكر الصندوق اهتزازات عملية السلام (ولم يذكر فى أى موضع فى التقرير الزيادة المطردة ، من عام لعام منذ ١٩٩٥ ، فى الاستثمارات الفعلية للمواطنين الاجانب) والسبب الثانى هو تراجع الهجرة ، والثالث سياسة الكبح التى كانت مطلوبة من اجل تهدئة الاقتصاد الذى عانى فى اعتقاد الصندوق من (التحميل الزائد) وأخيرا (ضعف التصدير مؤخرا بسبب تراجع الطلب فى الخارج). إن الزيادة الفعلية فى قيمة الشيكلى على مر ثلاث سنوات ، والتى أضرت بإصدارات موجودة فقط فى الجداول الاحصائية الملحقه بالتقرير.

ولكن هذه الجداول ، وليس نص التقرير الذى يتضمن انجازات السياسة الاقتصادية ، تكشف حقيقة وضع الاقتصاد فى السنوات الاخيرة مثل التدهور المطرد فى معدل زيادة الناتج القومى من ٦.٩٪ عام ١٩٩٤ الى ٢.٠٪ عام ١٩٩٨ ، وتراجع إجمالى الاستثمارات من زيادة مقدارها ٨.٤٪ عام ١٩٩٤ الى نسبة ٧.٦٪ والبطالة من ٦.٧٪ عام ١٩٩٦ الى ٨.٦٪ العام الماضى. وترسم ابتسامة مريرة عند دراسة الهدف الذى من أجله تم دفع الثمن الفعلى. فى السنوات الأربع الاخيرة تحرك التضخم بعناد الى اعلى وإلى اسفل ما بين ١٠.٦٪ الى ٨.١٪.

لو تجاهلنا الملحق الاحصائى وبياناته المحبطة ، فإن التقرير يشيد بينك اسرائيل وبالسلطات لأدائها الاقتصادى . والسؤال هو: كم تساوى إشادة من صندوق النقد فى التسعينات إزاء الفشل المدوى فى بعض الدول التى تدخل

هذا الصباح سيعلم محافظ بنك اسرائيل عن نسبة تخفيض الفائدة للشهر القادم ، وذلك طبقا لتوصية صندوق النقد الدولى فى تقريره عن الاقتصاد الاسرائيلى والذى نشر الاسبوع الماضى ، حيث جاء أن «مديرى الصندوق يرون أنه من المناسب إجراء تخفيض آخر فى نسب الفائدة مستقبلا». فى إطار العلاقات التعايشية بين صندوق النقد وبين بنك اسرائيل لا يكون من الواضح دائما من الذى يعمل بروح توصيات من ، ولكن الرأى الاقتصادى للهيئتين متطابق ١٠٠٪ على طول الخط . إن تخفيضات الفائدة - مثلا - مشروطة فى رأى الصندوق بوجود (دليل واضح على انه سيحقق هدف التضخم وسيتم احراز تقدم فى حسن إدارة الميزانيات العامة والاصلاحات الهيكلية) أما الجوانب الواقعية - أى تأثير الكبح المالى الشديد على النشاط الاقتصادى والعمل - فليست موضوعية .

لقد جاء تخفيض الفائدة متأخراً للغاية وسيكون على ما يبدو بنسبة صغيرة جدا بسبب تخوف محافظ البنك من أن يؤدي التخفيض الكبير الى اضافة بضعة ارقام عشرية الى المعدلات القادمة عن طريق التأثير على سعر التبادل . ينخفض محيط البيئة هذه الشهور بفضل الزيادة المتجددة فى قيمة الشيكلى ، وهذه العملية المباركة (من منظور بنك اسرائيل) قد تنقطع بل وتنقلب رأسا على عقب لو تم تخفيض الفائدة بنسبة ملحوظة.

وكما هو متوقع ، يؤيد تقرير صندوق النقد السياسة الاقتصادية التى تضع على رأس جدول الافرصيات هدف التضخم وهى بالفعل السياسة الاقتصادية لحكومة اسرائيل فى السنوات الثلاث الاخيرة . الصندوق على علم بوضع الانكماش والبطالة ، بل وتفصيل اسباب ذلك ، وإن كان

فيها . فقد قام البروفيسور جفري زكس ، أحد كبار الاقتصاديين بجامعة هارفارد ، بتوجيه نقد شديد الى عمل الصندوق في أمريكا اللاتينية وبخاصة في البرازيل ، بعدما انتقد بشدة في الماضي تدخل الصندوق في جنوب شرق آسيا . وفي مقال متوهج عن جون مينارد كينس في (التايم مجازين) يتساءل روبرت رايب ، وزير العمل في إدارة كلينتون في السنوات ٩٣ - ١٩٩٧ ، والذي كان كبير الاقتصاديين في هذا القرن عن (صندوق النقد الدولي الذي

يطالب دول العالم الثالث التي تعيش في فقر أن ترفع حد الضرائب وأن تقلل من الانفاق) وعن الدول الغربية التي تستخدم الكبح الشديد في ظروف البطالة . يجيب قائلا : أنه على الرغم من طابعه الهادئ ، فإن كينس كان ينقض للقتال في حالة الغضب . أيا كان ، فإن اشادات صندوق النقد لا تفيد لأن العلاقة بينها وبين الواقع الاقتصادي الواضح في البيانات الواقعية وإحساس المواطن البسيط ضعيفة جدا .

معاريف

١٩٩٩ / ٣ / ١٥

بقلم : هداس مانور

زيادة بنسبة ٢٣٪ في العجز التجاري الاسرائيلي مع أوروبا

زادت بنسبة ١٤٪ . وهناك تدهور آخر في التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث انخفض فائض التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤٠٪ ليصل الى ٢٧٠ مليون دولار فقط . والعجز (بدون الماس) قد تزايد ٢,٨ ضعف ليصل الى ٢٩٠ مليون دولار . وبذلك يمكن القول أن الصادرات الشاملة للولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة ٦٪ .

وتجدر الإشارة الى أن واردات الماس قد ارتفعت بنسبة ١٣٪ (٢٠٥ ملايين دولار) بالمقارنة الى نفس الفترة من العام الماضي . وانخفضت صادرات الماس في شهري يناير وفبراير بنسبة ١١٪ بالمقارنة الى نفس الفترة من العام الماضي . وفي نفس الوقت فإن صادرات النسيج قد زادت في العام الماضي بنسبة ٨٪ لتصل الى ١,١ مليار دولار . وهي أعلى نسبة في السنوات الأربع الاخيرة . وهذا ما قاله رئيس شعبة النسيج والموضة في اتحاد الصناعيين يائير روتليف . وأضاف ان الشعبة تمر بمرحلة من الترشيد الذي يبرز في زيادة الانتاج بنسبة ٢٪ وزيادة بنسبة ٣,٧٪ في عدد العاملين .

تدهور كبير في التجارة الخارجية لاسرائيل في بداية عام ١٩٩٩ ، حيث أن العجز التجاري الاسرائيلي مع الاتحاد الأوربي تزايد ٢٠٠ مليون دولار ليصل الى ١,١ مليار دولار . وتبلغ هذه الزيادة ٢٣٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي . فقد انخفضت الصادرات للاتحاد الأوربي بنسبة ٣٪ وأما الواردات فقد زادت بنسبة ٨٪ .

هذا ما أعلنه المتحدث باسم المكتب المركزي للإحصاء . وقد انخفضت الصادرات لدول الآفتا بنسبة ٣١٪ وأما العجز التجاري فقد زاد بنسبة ١٦٪ ليصل الى ٢٢٠ مليون دولار . وأما العجز التجاري مع دول جنوب شرق آسيا فقد وصل الى ٣٥ مليون دولار في شهري يناير وفبراير ١٩٩٩ في مقابل فائض يصل الى ٥٠ مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي .

وتجدر الإشارة الى أن إجمالي الصادرات للشرق الأقصى قد انخفض بنسبة ٥,٥٪ ليصل الى ٤٢٠ مليون دولار . وبدون صادرات الماس يكون مجموع الصادرات للشرق الأقصى قد انخفض بنسبة ١٣٪ ، وأما الواردات من هذه الدول فقد

معاريف

١٩٩٩ / ٣ / ٢٢

بقلم : عمي اتينجر

امريكا واسرائيل تستثمران أربعة ملايين دولار في تطوير الصناعات العسكرية

وقد صدرت هذه القرارات في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي المفوضية الاسرائيلية الأمريكية للتكنولوجيا ، والذي عقد في بليزهاوس في واشنطن بحضور نائب الرئيس الأمريكي آل جور ووزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي ناثن شرانسكي وكبيرة علماء وزارة التجارة

من المقرر ان تستثمر الحكومة الأمريكية وحكومة اسرائيل مبلغ أربعة ملايين دولار في تطوير الصناعات العسكرية ، وستكون هناك مزيد من الاستثمارات في مجالات الانترنت والبيوتكنولوجية والبيئة . والمبلغ الاجمالي الذي سيوجه لدعم هذه المجالات يصل الى حوالي ٢٠ مليون دولار .

والصناعة الدكتور إيرنا برى .
وتجدر الإشارة الى أن تحويل الصناعات العسكرية الى
صناعات مدنية يعتبر من بين المجالات التي تم الاتفاق
علي التركيز عليها نظرا لأنه يلعب دورا كبيرا في تطوير
اقتصاد اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .
ومن المعروف أن المفوضية العلمية المشتركة بين إسرائيل
والولايات المتحدة قد أقيمت عام ١٩٩٤ بواسطة الرئيس

بيل كلينتون ورئيس الوزراء الراحل اسحاق رابين. وتعمل
هذه المفوضية تحت رقابة مكتب كبير العلماء في وزارة
الصناعة والتجارة . وتصل ميزانيتها الى حوالي ٦٠
مليون دولار. و ٥٠٪ من هذه الميزانية بتمويل من اسرائيل
والولايات المتحدة الأمريكية وال ٥٠٪ الباقية بتمويل
ذاتي من الصناعات.

نتنياهو ويهلوم يتراجعا

يديعوت احرونوت

١٩٩٩ / ٣ / ٢١

بقلم : ارييه اجوزي

وتلقى أعضاء مجلس إدارة العال كلام نتنياهو ويهلوم بشئ
من خيبة الأمل.
وصرح أحد أعضاء مجلس إدارة شركة العال قائلا :
"باستثناء خطاب الانتخابات لم تعرض هنا أى خطة".
وتقول عناصر معينة في إدارة العال أنه بدون الخصخصة
ومع المنافسة الشديدة من جانب شركات طيران خاصة
سيكون من الصعب تحقيق أهداف الشركة في السنوات
القادمة.

ويقول أحد أعضاء مجلس إدارة العال : "أن الأرباح التي
وصلت الى ٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٨ قد تحققت نتيجة
لعناصر خارجية مثل أسعار الوقود المنخفضة وكذلك سعر
صرف الدولار. وفي الظروف العادية سيكون من الصعب
علينا تحديد الأهداف كشركة حكومية في هذا الجو الذي
يتسم بالتنافس الشديد".

وصرح المتحدث باسم وزارة المواصلات أن الوزارة تؤيد
خصخصة الشركة على الفور وأن الوزارة على استعداد لذلك
، ولكن الشرط الذي يضعه وزير المواصلات هو حل مشكلة
العجز في صندوق التعويضات للعاملين في الشركة.

أعربت بعض المصادر في إدارة شركة العال عن اعتقادها بأن
خطة خصخصة شركة العال لن تنفذ قبل الانتخابات علي
الرغم من نية الحكومة للبد في هذه الخطة في أبريل .
وكان يبدو قبل حوالي شهرين أن عملية الخصخصة سوف
تبدأ قبل الانتخابات ، ولكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو
وزعيم المواصلات شامول يهلوم قد تراجعا عن الخطة. ويرجع
السبب أيضا الى معارضة العاملين، في العال والذين
يطالبون بحل مشكلة العجز في صندوق التعويضات الخاص
بهم والذي يصل الى ١٣٥ مليون دولار وذلك كشرط
للتعاون في عملية الخصخصة .

وتجدر الإشارة الى أنه في نهاية الاسبوع الماضي وفي حفل
تدشين الطائرة بوينج ٧٣٧ الجديدة التي دخلت الخدمة في
شركة العال، تحدث نتنياهو ويهلوم عن عملية الخصخصة
بصفة عامة، ولم يكن هناك أى التزام من جانبهما. فقد ذكر
نتنياهو ويهلوم ضرورة تنفيذ عملية الخصخصة بموافقة
العاملين. وأكد يهلوم أنه يجب القضاء على العجز في
صندوق التعويضات للعاملين عند بدء عملية الخصخصة.
ولم يتطرق الإثنان الى تحديد تاريخ محدد لبدء الخصخصة،

شركات من إيران تطالب بالاتجار مباشرة مع إسرائيل

معاريف

١٩٩٩ / ٣ / ٢١

بقلم : داليا مزورى

مع ممثلى المصنع الاسرائيلى وناقشوا معهم إمكانية الاتجار
مباشرة بين الدولتين. ويضيف قائلا: أن الايرانيين طلبوا
الحصول على طلبية كبيرة من منتجات المصنع ، وأن
الطلبية سوف تصل الى ايران عن طريق اليونان . وردا
على سؤاله لماذا يفكر الايرانيون فى الاتجار مباشرة مع
إسرائيل بعد عشرين عاما من القطيعة ؟ قالوا أن المسؤولين
فى دولتهم يشعرون بأنه سيتم عن قريب فتح الحدود
للتجارة المباشرة، وهم يأملون فى أن يكونوا أول من يقوموا
بهذه التجارة.

طالبت شركات تجارية من إيران الاتجار مع إسرائيل بصورة
مباشرة. وقد طرحت هذه العروض في المعرض الدولي الذي
أنهى أعماله فى الاسبوع الماضي فى ألمانيا.
وكشفت أمنون شاهام مدير عام شركة جيميل فى كيبوتس
سريد التي تطور وتنتج آلات تقطيع وخرائط المعادن
والأحجار والأخشاب. ويقول أن ممثلى ثلاث من الشركات
الكبرى فى إيران المتخصصة فى تسويق الآلات والأجهزة
وماكينات خراطة المعادن قد التقوا فى الجناح الاسرائيلى

معاريف ٣٠ / ٣ / ١٩٩٩

بقلم : فائدة ميلباوار

السيدات ضد الإكراه الديني

وهناك نداءات تحقر من المرأة العاملة في أماكن معينة. وهناك رجال يعتقدون أنهم يعرفون ما هو الأفضل للآخرين ويستغلون نفوذهم السياسي لفرض وسائلهم وعقائدهم على الذين يفكرون بشكل آخر. وهناك خوف من أن يوجد في مجتمع مثل مجتمعنا من ينصت إليهم. ومن أجل نداءات زائفة مثل "سلام البيت" أو "أمر الوفاق" يوافقون على دفع الثمن على حساب مكانة المرأة في إسرائيل.

كانت الدعوة النسائية من بداية طريقها هي، أن الأمر الشخصي هو موضوع سياسي ولا يجب الفصل بين ما يحدث للمرأة كفرد أو في منزلها ومع عائلتها وبين السياق السياسي العام. وأي محاولة لعمل ذلك سوف تحطم التنظيم السياسي من أجل النضال حول المصالح المشتركة. والسياسي السياسي العام في إسرائيل يتغير إلى الأسوأ بالنسبة للسيدات. فالمطلوب إذن من الحركات النسائية في إسرائيل أن تخرج إلى نشاط سياسي مكثف من أجل منع التدهور الذي من شأنه أن يضر بمكانة المرأة في إسرائيل. وهناك دور هام للمنظمات النسائية في صراعها حول شكل المجتمع الإسرائيلي وأكثر من ذلك حول حقوق المرأة في العيش كإنسان.

والحقيقة أن المرأة لا تحول مشكلتها إلى موضوع للنقاش، لكن مازال هناك مجال للعمل حالياً خاصة في مرحلة الاستعداد للانتخابات وذلك من خلال توجيه السيدات إلى التصويت لصالح مرشحين يلتزمون بشن حرب علنية من أجل تأسيس مجتمع متساو وعدم الخضوع للاملاءات الدينية السياسية.

إن القوة السياسية التي حصل عليها المشتغلون بالدين تقلق منذ فترة طويلة كثير من العلمانيين. فالخوف والقلق من استمرار أساليب الحياة والقيم الخاصة بهم تجعلهم يعارضون ويعملون من أجل وقف هذا التطرف والإكراه الديني الذي من شأنه أن يدمر الثقافة والتنوير والديمقراطية في إسرائيل. لاشك في أن هذه المعارضة تبدو ضعيفة جداً وغير فعالة من أجل إيقاف هذا النشاط الديني التبشيري. لكن هناك صوت غضب حقيقي وأحاسيس سلبية من شأنها أن تدفع المصالح العلمانية إلى الامام، مع بذل الكثير من الجهود والمثابرة.

لكن الأمر المحبط في هذه الموجات الأولى من الاحتجاج العلماني أن الصوت النسائي غير مسموع. ففي البلد التي توجد فيها المنظمات النسائية جنباً إلى جنب مع المنظمات النسائية فوق الحزبية والمنظمات النسائية التي تمثل قطاعات خاصة من النساء لا يوجد احتجاج سياسي منظم لأي منها بمفردها.

أن مكانة المرأة قوية فقط في البيئة العلمانية الملتزمة بالحفاظ على القيم الليبرالية والمساواة. وقد اتخذ النضال من أجل مكانة المرأة خطواته الأولى في نهاية القرن الماضي إلى جانب الثورة الصناعية. وكلما ارتفع صوت العقل الليبرالي الذي أدان قمع حقوق الفرد وخلق قيماً مرتبطة بحقوق الإنسان وحرية، اشتد النداء إلى تحقيق حقوق المرأة كمواطنة متساوية الحقوق في المجتمع.

أن الموجة الأصولية التي تجتاح أجزاء معينة في العالم وفي إسرائيل هي خطر حقيقي على مكانة المرأة. فنسمع هنا

مائة معلومة عن المهاجرين الروس

١- تفيد معطيات الجهاز المركزي للإحصاء أن إسرائيل قد استقبلت خلال أعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٨ ٧٦٩٠٠٠ مهاجرا روسيا ، وتفيد ذات المعطيات أن ٦١٠٠٠٠ مهاجرين كانوا من الجمهوريات الأوروبية بالاتحاد السوفيتي سابقا ، في حين أن ١٥٩٠٠٠ مهاجرا قدموا من الجمهوريات الآسيوية . ويقدر عدد مهاجري الاتحاد السوفيتي سابقا بإسرائيل بحوالي مليون مهاجر . أما من يملكون حق الانتخاب منهم فيقدر بخمسمائة ألف مما يعني أنه بمقدورهم الحصول على عشرين مقعدا بالكنيست.

٢- ويتضح من التقرير الذي أعدته لجنة تامين التي تشكلت في عام ١٩٩٨ أن عدد اليهود الذين يقيمون حاليا بدول الكومنولث يقدر بـ ٩١٦٢٠٠ فرد . وقد أعلنت وزارة الداخلية مؤخرا أنها أعلنت الاستعداد لاستقبال موجات أخرى من المهاجرين . وتعتمد تكهنات وزارة الداخلية على تقديرات مكتب الاتصال التي تفيد أن الفترة القادمة ستشهد تدفق المزيد من المهاجرين.

وقد ذكر "رافى كوهين" رئيس إدارة تسكين المهاجرين "إذا أحسنا التصرف فلن يحدث المهاجرون ذوبهم وأصدقاؤهم الروس عن تفشى البطالة في إسرائيل أو عن تلك المشكلات السياسية والاجتماعية التي يواجهونها . وقد أصبح من الملموس خلال الشهور الماضية مدى تزايد الهجرة ."

٣- وفيما يتعلق بالمدن التي يقطنها اليهود الروس فتشغل حيفا المرتبة الأولى إذ يقطنها خمسة وأربعون ألفا ، في حين أن تعدادهم في مدينة أشدود يقدر بسبعة وثلاثين ألفا . أما تل أبيب وبئر سبع فيقطن في كل منهما خمسة وثلاثون ألف يهودي روسي.

٤- أما مدينة "معالوت" فيكثر بها عدد المهاجرين المتقدمين في السن ، فيشكل هؤلاء المهاجرون ٤٧٪ من سكان منطقة أشدود ، و ٥٠٪ من سكان منطقة الناصرة العليا ، و ٤٠٪ من سكان بشور يعقوف ، و ٣٠٪ من سكان منطقة كرميئيل.

٥- ويشعر "شومو بوجيوط" رئيس بلدة "معالوت" بقلق بالغ من تدفق عائلات المهاجرين على هذه البلدة ، ويوضح "بوجيوط" موقفه بقوله لست ضد الهجرة غير أنه لم يعد بالمدينة موطن قدم للمهاجرين . وتستشهد البلدة عما قريب انفجارا سكانيا ، فقد تضاعف عدد سكان البلدة خلال السنوات الثلاثة الماضية إذ أصبح يقدر باثنين وعشرين ألفا.

٦- أما "إيلي مويال" رئيس بلدة "شيدروت"

٧- ويضيف إيلي موي إن البطالة تنذر بالانفجار ، وكيف يمكننا حل هذه المشكلة ، ولا أدري لماذا يتدفق المهاجرون على هذه البلدة . لقد كانت توجد وفرة في الشقق خاصة بعد أن بادر الوزير إيريل شارون ببنائها في إطار خطة وزارة الإسكان ، وكانت الحكومة قد وعدت شركات المقاولات بأنها ستقدم على شراء الوحدات سكنية في حالة عدم بيعها . وحينما انهارت أسعار الشقق فقد بحث الروس عن أرخص الشقق . غير أن أماكن العمل تكاد تكون معدومة ، ويتضح من هنا أن الحكومة تعاود ارتكاب أخطاء الخمسينيات.

٨- يملك ٨٠٪ من المهاجرين وحدات سكنية مستقلة ، وتفيد معطيات وزارة الاسكان أن ٧٧٪ من المهاجرين حصلوا خلال أعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٧ على قروض سكنية . ٩- هاجر إلى إسرائيل خلال أعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٦ خمسون ألفا من اليهود القوقاز ، مما أدى إلى تزايد تعداد يهود القوقاز بإسرائيل خاصة أن عقد السبعينيات كان قد شهد هجرة أحد عشر ألفا من هذه البلدان إلى إسرائيل . ويتحدث أربعون ألفا منهم لغة خاصة بهم تعرف باسم "الطاطية".

١٠- اتسمت الهجرة الأخيرة وعلى خلاف الهجرات السابقة بعدم حرص المهاجرين على تغيير أسمائهم الروسية الأصلية ، أو استبدالها بأسماء عبرية ، فحرصت معظم عائلات المهاجرين على الاحتفاظ بأسمائهم الأصلية.

١١- شهدت أعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٨ إعداد ستمائة بحث عن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي سابقا إلى إسرائيل . ويشكل هؤلاء المهاجرون معينا لا ينضب

للباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية وتلك الدراسات الخاصة بالتعرف على اتجاهات الرأي العام.

١٢- وقد حسب بعض المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى إسرائيل التوجه إلى حي "بريتون بيتش" بمنطقة بروكلين الواقعة بولاية نيويورك، فذكرت مجلة "نيوزويك" في تقرير أعدته عن الوجود الروسي في أمريكا الشمالية "لا يتعين على المرء معرفة اللغة الانجليزية عند إقامته في "بريتون بيتش" فيمكنه الاكتفاء باللغة الروسية، ويطلق على هذا الحي مسمى "اوديسا الصغيرة". وتكثر في هذا الإطار وفي هذه المنطقة تلك المحال التي توجر أفلام الفيديو الروسية، كما أن مكاتب البريد تضع إعلانات كثيرة عن أسعار مكالمات الهاتف لليتوانيا ومولدوفا وغيرها .

* المهن :

١٣- وفيما يتعلق بمهن المهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل خلال أعوام ١٩٨٩-١٩٩٧ فقد ضمت هذه الهجرة في صفوفها ٧٨١٠٠ مهندس و ١٦١٠٠ طبيب وطبيب أسنان، و ١٦٠٠٠ فنان وأديب، و ٣٦٣٠٠ مدرس.

١٤- ولا تعد مهنة المحاماة من بين المهن الشائعة في أوساط اليهود الذين قدموا من دول الكومنولث . وتفيد معطيات نقابة المحامين الإسرائيلية أن عدد المهاجرين الذين تقدموا إلى امتحانات النقابة واجتازوها منذ عام ١٩٩٢ وحتى يومنا هذا لم يتعد ٢٨١ فردا . وكما يبدو فقد مثل عام ١٩٩٤ ذروة من اجتازوا هذه الامتحانات، إذ قدر عددهم بـ ٥٤ محاميا في حين أن عددهم في عام ١٩٩٢ قدر بسبعة وعشرين محاميا . وقدر في عام ١٩٩٣ بـ ٣٣ محاميا، وفي عام ١٩٩٤ باثنين وخمسين محاميا، وفي عام ١٩٩٥ بواحد وخمسين محاميا، وفي عام ١٩٩٦ بأربعة وتسعين محاميا، وفي عام ١٩٩٧ باثنين وأربعين محاميا، وفي عام ١٩٩٨ بسبعة وعشرين محاميا .

١٥- قدر المتوسط الشهري لعدد الباحثين عن عمل في عام ١٩٩٨ بأحد عشر ألفا، يشكلون ٩,٦٪ من مجمل الباحثين عن عمل في إسرائيل . ويفرض المقارنة يجب أن نضع في اعتبارنا أن عددهم قدر في عام ١٩٩٣ بـ ١٥,١٥ أي أنهم كسانوا يشكلون ٧,١٢٪ من مجمل الباحثين عن عمل .

١٦- تعد نسبة البطالة في أوساط يهود القوقاز من أعلى النسب في أوساط المهاجرين . ويتضح من تلك الدراسة الميدانية التي أجراها معهد "بروكديل" والتي صدرت خلال عام ١٩٩٨ أن نسب العاملين منهم تقدر بـ ٥٧٪ من الرجال، و ٤٣٪ من النساء . ومن الملاحظ أن القدرات المهنية لمهاجري القوقاز تعد أدنى من نظيرتها في أوساط سائر المهاجرين إذ إن نسبة المشتغلين منهم في مهن أكاديمية أو حرة أو فنية لا تتعدى ٢٦٪.

١٧- شهد عام ١٩٩٨ قيام تسعمائة مهاجر من دول

الكومنولث بممارسة بعض الأنشطة الخاصة.

١٨- تولى مركز الاستيعاب العلمي بوزارة الاستيعاب خلال أعوام ١٩٨٩-١٩٩٨ رعاية ١٣٢٥٠ عالما من دول الكومنولث . وقد بدأ ٨٤٠٠ منهم أي ٧٠٪ من عددهم الإجمالي العمل، واعتمد هؤلاء على المساعدات المقدمة من الوزارة ، وفي المقابل فقد انصرف ٤٠٣٧ منهم إلى قطاع الأعمال . ولم يعمل في القطاع العام سوى ١٧٠٠ منهم، وعملوا على وجه الخصوص في السبع جامعات الإسرائيلية .

١٩- يعد الاسهام العلمي للهجرة محدودا للغاية فقد قدر عدد العلماء الروس في الجامعات الإسرائيلية في نهايات عام ١٩٩٦ بمائة وسبعة وخمسين عالما . ولم ينجح سبعمائة منهم في الانخراط بالجامعات، فتعرضوا للفصل من عملهم . أما البقية المتبقية فما زالت تعيش مرحلة التأقلم مع الواقع الجديد . ويوضح "عمري اينجير" مدير مركز الاستيعاب العلمي بوزارة الاستيعاب طبيعة الوضع بقوله إن ٦٥٪ من العلماء الذين أتوا في إطار الهجرة متخصصون في مجالي التكنولوجيا والعلوم، غير أن سوق الطلب في إسرائيل يهتم حاليا بمجالي العلوم الاجتماعية والإنسانية . وتكمن المشكلة في أن ما عرضه هؤلاء المهاجرون لا يتماشى مع احتياجاتنا، فضلا عن أن العمل في مجال الجامعة لا يرتبط بالضرورة بطبيعة عملك الذي كنت تؤديه في الماضي بقدر ما يعتمد على ما يمكنك تقديمه في السنوات القادمة . وعلاوة على هذا، فبينما يقدر الحد الأقصى لسن العلماء المتقدمين للعمل بالجامعات بتسعة وثلاثين سنة فإن متوسط أعمار العلماء الذين قدموا من دول الكومنولث يقدر بتسعة وخمسين عاما .

ويذكر بروفيسور "دان هوفرط" المسئول عن استيعاب المهاجرين بجامعة تل أبيب "إن الجامعة تبحث عن شباب العلماء، وحينما يأتي العالم المهاجر فإنه يجلب معه خبرة وحنكة ضخمة تستحق التقدير، لكننا لسنا في حاجة إليهما . إن الجامعة لا ترحب بمن تجاوزوا الخمسين من العمر، ولا يعني هذا الأمر أنها لا تكن لهم كل التقدير . إننا نعمل على ضوء نموذج بحثي أي كما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن العلماء المهاجرين لا يعملون وفقا لهذا النهج . لقد اعتادوا على أن يعملوا في إطار جماعات بحثية ضخمة، وعلى الحصول على تأييد ودعم خارجي . إننا نبدأ بطالب الماجستير، ويتكون العلماء في هذه المرحلة . ومن هنا فإن الحديث عن الإسهام العلمي للمهاجرين الروس لا يعدو كونه أسطورة، ومن الضروري أن نتعامل مع الأمور على نحو نسبي، وألا نبخس حق أنفسنا . ويجب أن نضع في اعتبارنا حقيقة أن الجامعات الإسرائيلية لم تستوعب إلا ١٥٧ عالما من بين مجمل العلماء الذين قدر عددهم بثلاثة عشر ألف عالم .

٢٠- ويرى "يولي ادلشتاين" وزير الاستيعاب أنه ليس من الممكن الأخذ برؤية مسئولى وزارة الخزانة ومفادها أنه

إذا كان هؤلاء المهاجرون من العلماء متقدمين للغاية فمن الواجب أن يتم استيعابهم في الحال في المؤسسات الأكاديمية .

٢١- ويرى البروفيسور "دان عميرام" المسئول عن استيعاب المهاجرين بجامعة تل أبيب إن المهاجرين الروس أكثر تقدما منا في مجال الرياضيات . ويكفينا معرفة أن المؤتمر الدولي للرياضيات الذي عقد مؤخرا في ألمانيا وجه الدعوة لتسعة علماء إسرائيليين متخصصين في الرياضيات ، وأنه كان من بينهم ستة مهاجرين روس .

٢٢- حصل ٨٤٠٠ طبيب روسي على حق مزاوله المهنة في إسرائيل ، ويشكل هؤلاء ٣٠٪ من مجمل الأطباء في إسرائيل ، ومع هذا فلا يعمل كل الأطباء الذين حصلوا على حق مزاوله المهنة . وقد رحل بعضهم عن إسرائيل فضلا عن أن بعضهم الآخر أقدم على تغيير نشاطه . ومن الصعوبة بمكان أن نحصل على معطيات دقيقة بشأن عدد الأطباء الذين تركوا مهنتهم .

٢٣- ويرى الدكتور "إسحاق برلوفيتش" رئيس الإدارة الطبية بوزارة الصحة إن المقصود بكلمة طبيب في الاتحاد السوفيتي سابقا يختلف عن المقصود بلفظة طبيب في إسرائيل . ومن هنا فيوجد ثمة فرق بين البيانات التي يدونها المهاجرون في استمارات الهجرة التي وزعتها وزارة الهجرة والاستيعاب وبين الأطباء المسجلين فعليا في وزارة الصحة .

٢٤- تمثل الحل الذي توصل إليه الأخوان المهاجران "ستينسلاف" البالغ من العمر اثنين وثلاثين عاما و "بيوتر" البالغ من العمر تسعة وعشرين عاما واللذان عملا بالطب قبل هجرتهم إلى إسرائيل في افتتاح محل للحلوى في منطقة "بات يام" الذي افتتحاه في عام ١٩٩٦ ، وقد افتتحا منذ شهور قليلة محلا آخر . وكانت هذه العائلة قد هاجرت إلى إسرائيل في عام ١٩٩٣ . وكان "ستينسلاف" يعمل طبيبا للأطفال قبل هجرته إلى إسرائيل ، كما كان أخوه طالبا بالفرقة الرابعة بكلية الطب . وعند هجرتهم فقد فشل "ستينسلاف" في اجتياز الامتحانات التي تؤهله لممارسة المهنة ، بينما قرر "بيوتر" عدم استكمال دراسته . وقد كانت والدتهما طبيبة أيضا غير أنها لم ترغب بعد هجرتها في دراسة كتبها القديمة ، والتقدم مرة أخرى إلى الامتحانات . وأقامت هذه العائلة في منطقة "بات يام" وافتتحت محلا للحلوى أطلقوا عليه اسم "يلسيفسكي" ذلك الاسم الذي يذكروهم بوطئهم القديم خاصة أنه كان يوجد بموسكو محل حلوى شهير عرف بهذا الاسم .

* التعليم :

٢٥- تهتم أية عائلة روسية بتعليم أبنائها من العرف على البيانو أو الكمان في حين أن العائلات التي سمنى إلى أصول شرقية تهتم ولاحتلاف منظومة القيم بمكره البقاء فقط بوصفه إحدى الغرائز البشرية الفطرية .

٢٦- ترتفع في أوساط صغار المهاجرين الذين تتراوح

أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة ظاهرة الانصراف عن الدراسة . وقد أعد معهد "بروكديل" خلال أعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٦ بحثا عن مدى استيعاب المهاجرين في مناطق "كرمينيل" و "رحوفوت" و "نتانيا" و "رام الله" و "أوفقيم" . وكان من بين النتائج التي توصل إليها البحث أن نسبة انصراف التلاميذ الروس عن الدراسة تقدر في منطقة "كرمينيل" بـ ٨٪ في حين أنها تقدر في منطقة "أوفقيم" بـ ٢٣٪ ، وفي المقابل فلم تتعد هذه النسبة في أوساط الإسرائيليين حدود ٤٪ . وتبلغ ظاهرة الانصراف عن الدراسة معدلات أعلى بكثير في أوساط من تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والسابعة عشرة إذ إنها تقدر بـ ١٣٪ في منطقة "رحوفوت" و ٣٦٪ في منطقة "أوفقيم" . ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة تنفشي في أوساط البنين أكثر من الفتيات فبينما تقدر في أوساط البنين بـ ٣١٪ فإنها تقدر في أوساط الفتيات بـ ١٤٪ . ويجب أن نلاحظ أيضا أن هذه الظاهرة أكثر شيوعا في أوساط يهود القوقاز مقارنة بسائر المهاجرين إذ تقدر نسبة هذه الظاهرة في أوساط من تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة بـ ٢٥٪ في حين أنها تقدر في أوساط سائر الإسرائيليين بـ ٤٪ .

٢٧- أسس "زئيف جيزل" الذي كان بطل الاتحاد السوفيتي في علوم الرياضيات ، بل والذي كان مدبرا لمنتخبها في الأولمبياد بعد هجرته إلى إسرائيل منظمة "موفيت" للرياضيات والفيزياء والثقافة بغرض الارتقاء بمعارف أطفال المهاجرين بهذه العلوم . ولم يقدم على تأسيسها إلا بعد أن تبين له إثر هجرته في عام ١٩٨٢ أنه لا توجد بطولات في إسرائيل في هذه المجالات ، وأنه لا وجود للمدارس المتخصصة في هذه العلوم أو صحيفة متخصصة في تقديم أسس علوم الرياضيات للأطفال . وتأسس على هذا النحو بجنوب تل أبيب المعهد المدني للعلوم والثقافة ، غير أن هذا المعهد يعرف باسم "المدرسة الروسية" ، بل ويروق لمديره "آفي بنفينستي" أن يطلق عليه اسم "هارفارد" .

ويذكر "بنفينستي" "كان هذا المعهد منذ ست سنوات لا يعدو كونه مدرسة فنية ، وكان المستوى الدراسي لمعظم تلاميذه متدنيا . وكان عدد الطلاب يتراوح بين أربعائة وخمسمائة طالب ، ومن هنا فكثيرا ما كان البعض يطالب بإغلاقه ، ومع هذا فقد تغيرت صورة الوضع بالكامل بعد أن ازداد ارتباط هذا المعهد بالمهاجرين القادمين من روسيا . ويقدر عدد فصول المدرسة حاليا بخمسين فصلا يعمل بها مائة وسبعون مدرسا يقومون بتدريس العلوم والفنون ، والحاسب الآلي ، وإدارة الأعمال ، والهندسة الكهربائية والالكترونية . ويقضى التلاميذ معظم اليوم بالمدرسة ، ويتسم هؤلاء التلاميذ بمزيد من الجدية مقارنة بسائر التلاميذ الإسرائيليين ، ويكفينا مشاهدة ذلك البريق في عيونهم خلال عملهم بالمعمل .

٢٨- ويرى د. بوري شتيلمان المقيم في منطقة "كفر سبا" والمتخصص في علم الفيزياء أن طريقة التعليم المتبعة في إسرائيل تتسم بالسطحية، ومن هنا فقد أسس بعد أن استبد به اليأس من منظومة التعليم الإسرائيلية منظمة "المعلم". ويشرح أسباب قيامه بتأسيسها بقوله: "إن الأطفال لا يتفهمون ما يذكره المدرسون في دروس الرياضيات والفيزياء. إن المدرسين يكتفون بتدريسهم طرق حل الأسئلة على نحو "ميكانيكي" دون أن يفسروا لهم النظريات الخاصة بالموضوع.

وقد تولدت عن هذه المنظمة التي شكلها مدرسة للمتفوقين في منطقة "كفر سبا" وتعرف هذه المدرسة باسم "مركز فيكتور شفارتسمان الدراسي". ويدرس بهذه المدرسة في فترات بعد الظهر وفي المساء حوالي مائة وأربعين تلميذا يتلقون بها دروسا في الرياضيات واللغة الإنجليزية والفيزياء، والحاسب الآلي، والرسم، واللغة الروسية وآدابها. ويقدر عدد تلاميذ الفصل الواحد بعشرة تلاميذ.

وعند سؤاله عما إذا كان اليهود الروس يحاولون الحفاظ على ثقافتهم فقد علق على هذا السؤال بقوله من الوارد أن يكون الأمر على هذا النحو، ولا يمكننا إنكار وجود هذه الظاهرة في أوساط كافة الطوائف، ومع هذا فلا يمكننا تجاهل الرغبة في التميز.

٢٩- ويذكر المؤرخ البروفيسور "جاي جورودتسكي" إن أعدادا كبيرة من المهاجرين تقيم في جيتو ثقافي خاص بها، ويبررون موقفهم بقولهم إننا نمثل أوروبا وأنتم تمثلون الشرق. إن أطفالكم لا يقرأون أعمال بوشكين، كما أن منظومتكم التعليمية ضعيفة للغاية. إنهم يقيمون بالفعل أسوارا بينهم وبين المجتمع الإسرائيلي، بل إنهم غير معنيين بالاتصال بنا. إن هذا الجيتو يسهم في تكثيف إحساسهم بالقوة، وبخصوصيتهم الثقافية.

٣٠- ويرى البروفيسور "ولف موسكوفيتش" مدير مركز الدراسات السلافية بالجامعة العبرية بالقدس أنه يمكنه تفهم إحساس المهاجرين بالتفوق الثقافي، فيذكر "موسكوفيتش" "كان الكثيرون من علماء الاتحاد السوفيتي من اليهود. وكان لليهود وجود ملحوظ في مختلف المجالات مثل الموسيقى والأدب والطب والرياضيات. لقد كان اليهود الروس ينتمون إلى شريحة الانتلجنسيا الروسية. إن تفوقهم ليس بالأسطورة فلقد أحسوا دائما أن الجميع ينتظر منهم الكثير، ومن هنا فيشعر أطفالهم أنه من الضروري أن يكونوا متفوقين.

٣١- وقد وصفت الهجرة "لاريسا جرشتين" المجتمع الإسرائيلي في إطار إحدى البرامج الإسرائيلية بقولها إنهم كسالي.

٣٢- ويقدر عدد المدرسين الذين قدموا في إطار الهجرة الروسية إلى إسرائيل بأربعين ألفا، ومع هذا فلم يعمل منهم سوى ستة آلاف مدرس. وقد نجح المهندس "كوستا شفيبيش" المتخصص في برامج الحاسب الآلي في حل

مشكلة سائر المهاجرين إذ أسس في عام ١٩٩٢ رابطة "منظمة المدرسين المهاجرين" التي افتتحت مائة وخمسين مركزا دراسيا في كافة أنحاء إسرائيل. ويبلغ عدد الدارسين في هذه المراكز ثلاثة آلاف تلميذ، ويدرسون بها ثمان ساعات أسبوعيا. وتشمل المواد الدراسية أسس علم المنطق، وتاريخ الفنون، وبرنامج إنساني شامل يدرس الطالب به على سبيل المثال علاقة الأدب الروسي بالأدب العالمي.

ويذكر "شفيبيش" أن المحاضرين يلقون الدروس باللغة العبرية حينما يكون ١٥٪ من التلاميذ من مواليد إسرائيل. وقد أسست المنظمة اثنتي عشرة دار حضانة روسية للأطفال، ويرى "شفيبيش" أن هذه الحضانات الروسية تأسست للحيلولة دون تعرض الأطفال لأية صدمة نفسية في حال التحاقهم بدار حضانة أخرى خاصة أنهم لا يعرفون العبرية. ويتلقى الأطفال بهذه المدارس أساسيات الرياضيات والمنطق، والرسم، والمعلومات الأساسية.

وعند سؤاله عما إذا كان المهاجرون الروس يحرصون على تأسيس جيتو مستقل فقد أجاب بقوله إننا لا نعارض التحاق الأطفال الإسرائيليين بمدارسنا، ولكنني واثق أن الآباء الإسرائيليين لن يقبلوا أن يسددوا الرسوم التي نسدها للدراسة. إننا لا نتحدث ذات اللغة. إن الطفل الروسي يجد صعوبة بطبيعة الحال في تقبل هذا النظام الدراسي، غير أن الأم الروسية تملك الوسائل التي تؤهلها لإجبار طفلها على الاستمرار في الدراسة. إننا نقدم للمجتمع الإسرائيلي في حقيقة الأمر تقاليدنا الثقافية.

٣٣- ويذكر "بني شوكرين" المتحدث باسم وزارة التعليم "سمعت ذات مرة أن المهاجرين يذكرون أن نظامنا التعليمي يعد محدودا للغاية، ولن أتطرق إلى هذا الموضوع، وكفيني قول أننا لن نعترض على قيامهم بتأسيس أية مدرسة روسية

* السياسة :

٣٤- يشغل "رومان برونفمان" المرتبة الثالثة في قائمة حزب "إسرائيل باعلياه" "الانتخابية، ذلك الحزب الخاص باليهود الروس. وفيما يتعلق بتوجهات الحزب السياسية فبينما يفضل "برونفمان" "تبنى الحزب لموقف الوسط على أن تكون له بعض الميل اليسارية فإن زعيم ناتان شرنسكي يفضل أن تكون للحزب توجهات يمينية. ويعمل "شرنسكي" حاليا على تعضيد مكانة الحزب حتى يصبح حزبه ممثلا للوسط الإسرائيلي بدلا من بقائه كحزب خاص باليهود الروس. ومن الوارد أن ينافس "شرنسكي" خلال العقد القادم على منصب رئيس الوزراء، هذا في حالة قيام زعيم حزب الوسط إسحاق موردخاي الكردي الأصل بالمنافسة على هذا المنصب.

٣٥- يذكر البروفيسور "موسكوفيتش" إن المجتمع الإسرائيلي يمر حاليا بمرحلة تغيير الأجيال و "النخب" الثقافية، وفي ظل هذا الوضع فمن الوارد أن يتولى

يهودى شرقى منصب رئيس الوزراء، كما أن لليهود الروس تطلعات كثيرة تفوق بكثير حدود قيادة اليهود الروس المقيمين فى إسرائيل. ويصبو "شرنسكى" إلى هذا المنصب، فيقوم حاليا بضم شخصيات لا تعرف الروسية لحزبه. ومن الواضح إنه يؤهل نفسه ليكون زعيما لإسرائيل.

٣٦- يواجه "برونفمان" مشكلة تتمثل فى أنه بتعيين عليه مواجهة نهج منافسه الجديد "ايوط ليبرمان" الذى يتحدث عن المشكلات التى يواجهها المهاجرون الروس حاليا وتلك الأخطاء التى أحاطت بعملية استيعاب المهاجرين فى عقد الخمسينيات. ويعنى هذا الوضع أنه يحرص على "تخليد" ذلك الإحساس بالتدنى، وعلى إدخال المهاجرين فى مواجهة مع النخبة الإسرائيلية. ومع هذا فليس من الوارد أن يسفر هذا النهج عن حصول ليبرمان "على تأييد المهاجرين خاصة وأنهم يرون أنفسهم يمثلون النخبة الثقافية فى إسرائيل.

٣٧- ويعتزم حزب "يسرائيل بعلياه" فى المقابل التخلي عن "ليبرمان" والسماح له بالانضمام لحزب الليكود، ويذكر "يولى ادلشتاين" وزير الاستيعاب أن ليبرمان سيحظى عند انضمامه لحزب الليكود بمكانة محدودة للغاية. ويضيف "ادلشتاين" إن ليبرمان سيحصل على أصوات من عجزوا عن الانخراط فى المجتمع الإسرائيلى، والذين يشعرون بقدر كبير من التشاؤم إزاء مستقبلهم.

٣٨- كان لظهور ليبرمان الذى لوح بخطر الانقسام والشقاق، أثر فى تزايد تأييد الشارع الإسرائيلى لكبرى الأحزاب الإسرائيلىة وخاصة لحزبى الليكود والعمل.

٣٩- بينما كان حزب "يسرائيل بعلياه" شديد التحمس لفكرة تقديم موعد الانتخابات، يتخوف قاداته حاليا من الانتخابات بسبب قدرة ليبرمان التنظيمية، ومع هذا فيشعر الحزب بالفخر لتحقيقه قدر كبير من النجاح فى الانتخابات المحلية، فيذكر شرنسكى "لقد نجحنا فى إدخال مائة عضو إلى المجالس المحلية، بل ونجح ثمانية عشر عضوا من الحزب فى شغل مناصب نواب رؤساء بعض المدن".

٤٠- ويرى البروفيسور "موسكوفيتش" أنه من الوارد أن تصوت أعداد كبيرة من المهاجرين إلى حزب ميرتس، ويعلل تصوره بقوله: "قمنا فى الجامعة بتجربة ما إذ قدما برنامج الحزب دون أن نشير إلى أنه معبر عن حزب ميرتس إلى عدد من المهاجرين واستفسرنا منهم عن رأيهم فى هذا البرنامج. وتبين لنا أن معظم المهاجرين تحمسوا للغاية لموقف الحزب تجاه قضيتى حقوق الإنسان، وعلاقات المتدينين بالعلمانيين. ومن الواضح إذن أنه بينما يؤيد اليهود الروس فكرة المجتمع المدنى، ويدعون إلى التمسك بحقوق الإنسان، وأهمية الفصل بين الدين والدولة إلا أنهم يؤيدون فى ذات الحين فكرة تحويل إسرائيل إلى إمبراطورية ضخمة خالية من العرب على ألا يتم التنازل عن الأراضى".

٤١- تعد مدينة "شيدروت" إحدى معاقل حزب الليكود، ويتوقع "إيلي مويشيل" حصول نتنياهو على أغلبية أصوات مدينته فى الانتخابات القادمة. وعند سؤاله عن موقف المدينة تجاه "ليبرمان" ذكر: "لست واثقا بما إذا كانت توجد أية فروق بين نتنياهو وليبرمان خاصة أن كلا منهما يعمل بوحي من حزب الليكود.

٤٢- شهدت انتخابات رئاسة المدينة وقوف المهاجرين الروس صفا واحدا خلف حزب "يسرائيل بعلياه" ومن هنا نجح الحزب فى الحصول على ثلاثة مقاعد بمجلس المدينة. وتري إحدى الاتجاهات السائدة فى أوساط سكان هذه المدينة أن القوة التى أسهمت فى نجاح حزب "يسرائيل بعلياه" فى الانتخابات البلدية ستنتقل إلى "ليبرمان" الذى يتزعم حزب "يسرائيل بيتينو". ويفسر مساعده "إيدى جتلفوسكى" هذا الموقف بقوله: "لم يقدم حزب "يسرائيل بعلياه" شيئا للمهاجرين. أما ليبرمان فقد أثبت ذاته، فضلا عن أنه يتمتع بالقدرة على جلب رجال الصناعة والمستثمرين الذين يوسعهم إصلاح كل شيء فى هذا المكان".

٤٣- أعلن عوفديا بتحوف أنه يعتزم تزعم حزب جديد من المهاجرين فى الانتخابات، ويعرف هذا الحزب باسم "القلب - مهاجرون من أجل إسرائيل". أما ابن عمه "انريكو بتحوف" فيرأس شركة صغيرة للاتصالات. ويؤمن كلاهما بعد مضى تسع سنوات على إقامتها فى إسرائيل أن بمقدورهما الحصول على أصوات يهود بخارى، ويهود القوقاز الذين يقدر عددهم بمئات الآلاف والحصول بالتالى على ما يتراوح بين مقعدين وثلاثة مقاعد فى الكنيست.

٤٤- ويصف "انريكو بتحوف" الوضع القائم بقوله "إننا نمثل مائتى ألف يهودى من بخارى، ومائة وخمسين ألفا من يهود القوقاز، وعدد محدود من اليهود الإشكناز الذين تعود أصولهم إلى آسيا الصغرى، أى أننا نمثل حوالى ثلاثمائة وخمسين ألف ناخب. وعند سؤاله عن أسباب إقدامهما على تشكيل حزب جديد فأجاب "لقد كان هذا مطلبنا جماهيريا. ولقد نجح ناخبونا فى الحصول على مقاعد فى العديد من المجالس البلدية بكل المدن. ولقد خلقت الأحزاب الكبيرة حالة من اليأس وخيبة الأمل فى أوساطنا فلم يحظ أى يهودى من بخارى بأى تمثيل فى أى حزب إسرائيلى، ومن ثم فقد سيطر علينا الإحساس بضرورة عمل شيء ما. وفيما يتعلق بـ "ليبرمان" فبالرغم من أنه يزعم أنه يمثلنا إلا أنه يمثل ذاته ولا يمثلنا.

٤٥- ويذكر "بتحوف" "لقد اسهم يهود بخارى فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٩٦ فى حصول كل من "شاس" و "يسرائيل بعلياه" على مقعدين، وأضاف أن الانتخابات القادمة ستشهد تحولا جذريا. وأضاف أنه بينما أعربت شريحة "الانتلجنسيا" فى أوساط طائفتنا خلال الانتخابات الماضية عن تأييدها لحزب "يسرائيل

بعلياه "فلم يف الحزب بوعوده . أما حزب شاس فحدث ولا حرج . وفي حقيقة الأمر فلم يهتم أحد بالاتصال بطانفتنا . ومن الصعوبة بمكان أن نتكهن حالياً بالمجاهات التصويت لدى الطائفة ، غير أن الجميع يؤيد مفاوضات السلام . وقد اتسعت حالياً دائرة الاختيار ومع هذا فإن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق إسحاق موردهاي قريب للغاية من قلوبنا .

٤٦- ويرى البروفيسور "موسكوفيتش" أن المهاجرين الروس أخذوا بعد مجيئهم إلى إسرائيل بالنماذج السياسية السائدة إذ نظموا أنفسهم في أطر عرقية مثلما يفعل اليهود المغاربة . وإذا كان يتم السماح بهذا الأمر لديفيد ليفي المغربي الأصل فمن الواجب أن يتم السماح به أيضاً لليهود الروس .

٤٧- تفيد الاستطلاعات التي يجريها حزب "موليدت" أن الحزب يحظى بتأييد ضخم في أوساط اليهود الروس ، ويكفيها في هذا المجال معرفة أن مجلة "رودجينا" الشهرية التي يصدرها الحزب باللغة الروسية والمكونة من ثمانين صفحات توزع حوالى خمسة وثمانين ألف نسخة . وتوزع هذه المجلة مجاناً على محال الصحف .

* الإعلام :

٤٨- يحرص بعض اليهود الروس على نشر قصص تعبر عن أحوالهم في إسرائيل ، وينشرونها باللغة الروسية في مجلة "فيستي" التي تصدر في إسرائيل .

٤٩- يصدر في إسرائيل ما يربو على خمسين صحيفة روسية منها أربع صحف يومية ، وإحدى عشر مجلة أسبوعية ، وخمس فصلية ، وخمسين محلية . وتشتمل الصحف اليومية في الصحف التالية : "فيستي" ، "وتصدر عن دار "يديعوت أحرونوت" ، و "نوفوستي نيديلي" و "فرميا" و "ناشا ستانا" ، ويملك هذه الصحف الثلاثة رجل الأعمال "إيلي عزور" . أما المجلات الأسبوعية الأكثر رواجاً فهي : "جلوبوس" و "أربع وعشرون ساعة" و "بانوراما" ، ويملك هذه المجلات ايلان كابير وأحد الصحفيين وأمنون نويفاك الذي تولى في الماضي منصب الملحق الاقتصادي بالسفارة الإسرائيلية في العاصمة الأمريكية واشنطن . وتشتمل المجلات الأسبوعية أيضاً : "ناكو" و "لوتس" و "مريديان" و "سكارت" (التي يملكها إيلي عزور) و "مجازين" ، والمجلة السياسية "روسكي ايزراليتون" التي يملكها عدد من رجال الأعمال الروس من بينهم "يوسف كوفزون" . وما يذكر أن وزارة الداخلية الإسرائيلية رفضت منذ ثلاث سنوات السماح لكوفزون دخول إسرائيل بدعوى أنه ينتمى إلى المافيا الروسية .

٥٠- تقدر مبيعات الأعداد الأسبوعية للصحف الروسية في إسرائيل ثمانتى وخمسين ألف نسخة ، وتقدر مبيعات العدد الأسبوعى لصحيفة "فيستي" بأربعين ألف نسخة ، فى حين أن نسبة توزيع صحيفة "نوفوستي" تقدر بعشرين ألف نسخة . وفى المقابل ، تقدر نسبة توزيع

صحيفة "نوفوستي نيدلي" بعشرين ألف نسخة . أما صحيفة "فرميا" فتقدر مبيعاتها بإثنتى عشر ألف نسخة . وتقدر مبيعات صحيفة "ناشا سترناه" بثلاثة آلاف نسخة .

٥١- تشمل الحملة الانتخابية الروسية إحدى الإذاعات الموجهة للمهاجرين ، وقناة تلفزيونية خاصة ، وقناة NTV الخاصة التي يملكها رجل الأعمال "فيلاديمير جوسينسكى" الذي يملك أيضاً ٢٥٪ من أسهم صحيفة معاريف .

٥٢- لا تتضمن برامج قناة NTV التي يشاهدها المواطنون الإسرائيليون كل البرامج الأصلية الموجهة للروس ، إذ إن البرامج التي يشاهدها الإسرائيليون يتم إعدادها على نحو يتماشى مع الذوق الإسرائيلى .

٥٣- يرى أحد كبار الصحفيين الروس الذي يسهم بقلمه فى صحيفة "روسكى ايزراليتون" أن الانتقادات التي وجهتها الصحافة الروسية الصادرة بإسرائيل لرئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو خلال العاميين الماضيين كانت بالغة الرقة ، فيذكر هذا الصحفي "لقد علقت الصحف الروسية على تلك الاضطرابات التي حدثت عقب افتتاح نفق البراق بقولها : لقد ارتكب نتياهو هذا الخطأ بسبب قلة خبرته ، بل ورأت أن تورطه فى قضية "بار أون" يعد أمراً طبيعياً من الوارد أن يتعرض له أى مسئول" .

٥٤- يعد الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف واحداً من كتاب الأعمدة الرئيسية فى صحيفة "روسكى ايزراليتون" .

٥٥- تشغل "ريسا جرشتاين" المكانة الثانية فى القائمة الانتخابية لحزب "يسرائيل بيتينو" الذى يتزعمه "أفيجدور ليبرمان" ، ويتولى زوجها "ادوارد كوزنيتسوف" منصب رئيس تحرير صحيفة "فيستي" سألقة الذكر . وقد اضطر "كوزنيوف" إثر هذا الوضع للتوقف عن تولى هذا المنصب إلى فترة ما بعد الانتخابات

٥٦- ذكرت "ريسا جرشتاين" خلال حديثها فى البرنامج التلفزيونى "مباط شنى" الذى تم بثه فى الثالث والعشرين من شهر يناير الماضى وفى إطار حديثها عن العرب "إننا نرى أن الحياة تعد قيمة على قدر كبير من الأهمية . وفى المقابل فإنهم لا يرون الأمور على هذا النحو إذ يرون عكس ما نراه .

٥٧- يرى "فيلاديمير بوجدنوفيتش رزون" المعروف باسم "سوفوروف" أنه من الوارد أن يكون ستالين قد خطط لشن هجوم على ألمانيا قبل قيام هتلر بمهاجمته ، ومن هنا فقد شن عملية "بربروسا" بغرض درء الهجوم الألمانى . وكان "سوفوروف" قد عمل مدقق بسفارة الاتحاد السوفيتى فى جنيف ، ثم فر إلى بريطانيا فى عام ١٩٧٨ . وقد وجهت صحفه "فيستي" منذ أربعة شهور الدعوة إلى "سوفوروف" لإلقاء سلسلة من

المحاضرات في إسرائيل لشرح رؤيته .
وقد نشر البروفيسور "جاي جورودسكي" الأستاذ بمعهد "كينجس" المتخصص في بحث تاريخ الاتحاد السوفيتي والتابع لجامعة تل أبيب منذ ما يقرب من عام كتاب "أسطورة كسارة الثلج" . ذلك الكتاب الذي سخر فيه من تلك النظرية التأميرية التي يروج لها "سوفوروف" . أما صحيفة "فيستي" فقد أثارت هذه الانتقادات حفيظتها ومن هنا فشنت هجوما حادا على "جورودسكي" الذي وصف هذا الهجوم بقوله "إنه يذكرني بذات النهج الذي كانوا يتعاملون به في روسيا مع ما كانوا يسمونهم بأعداء الشعب" .

٥٨- يتولى "انريكو بتخوف" رئاسة جماعة إعلامية صغيرة تتولى إدارتها عائلة "بتخوف" التي تعود أصولها إلى منطقة بخارى، كما أنه يشغل حاليا وظيفة رئيس تحرير مجلة "بوخارسكه جازيته" التي تصدر باللغة الروسية . وتطبع هذه المجلة خمسة وعشرين ألف نسخة وتوزعها مجانا . وكان "بتخوف" قد بدأ عمله كمصحح لغوي بصحيفة "ها آرتس" ثم عمل في إدارة التوزيع بصحيفة "حداشوت" .

ويذكر بتخوف "أن هذه الصحيفة التي يصدرها حاليا شبيهة للغاية بصحيفتي "فياتسا نوستر" و"ليتستي نيس" اللتين كانت تصدران في بخارى . وتحصر الصحيفة حاليا على الحفاظ على صلات مهاجري بخارى بوطنهم القديم، وتناول الصعاب التي يواجهونها في وطنهم الجديد . وتصدر عائلة "بتخوف" مجلات أخرى من بينها "أكسبريس اينفو" التي تصدر باللغة الروسية، ومجلة "ميفجاش" التي كثيرا ما تنشر عناوين الراغبين في إقامة علاقات الصداقة . وقد توقفت مجلة ميفجاش عن الصدور منذ ستة شهور بسبب بعض المشكلات المتعلقة بالتمويل . ويعتقد "بتخوف" أن الوضع سيمتحسن بعد الانتخابات، وأن مجلة "بنويم - بنويوت" ستعاود الصدور .

٥٩- أسهم ذلك الاستطلاع الذي عده معهد "بوري" في شهر فبراير الماضي في إحياء ذلك التصور الذي مفاده أن غالبية المهاجرين لا يطالعون الصحف العبرية، فقد اتضح من الأجوبة المقدمة على سؤال كان مفاده "هل يقرأ المهاجرون الصحف العبرية ولو مرة واحدة في الأسبوع؟" أن ١١٪ من المهاجرين الروس الذين قدموا خلال عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ يقرأونها مرة في الأسبوع في حين أن نسبة من يقرأونها من المهاجرين الذين قدموا خلال عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ تقدر بـ ٣٨٪ .

* الاستهلاك :

٦٢- تشكلت في إسرائيل ستة مكاتب دعاية واستشارات تسويقية، وتقوم هذه المكاتب بالاهتمام بالقطاع الروسي . ويعد مكتب "تل أبيب - موسكو" الذي تأسس منذ سبع سنوات، والذي يقدر عدد العاملين به بأربعة وعشرين عاملا والذي تتولى إدارته كل من "

ليلياه رزنيك "و" ليناه شترانبرج "واحدا من أبرز هذه المكاتب . وتشتهر قدرة المهاجرين الاستهلاكية حماس الشركات الضخمة التي يبدى معظمها استعدادا لبذل كل شيء في مقابل إقدام المهاجرين على شراء منتجاتها .
٦٣- يشعر المستهلك الروسي أنه مستهلك أوروبي، كما أنه لا يتفهم أوجه الدعاية الإسرائيلية المبالغ فيها، ومن هنا فليس هناك أي مبرر لاستثمار تلك الأموال الطائلة في ترجمة الإعلانات إلى اللغة الروسية .

٦٤- لقد أجبرت تلك الفروق الثقافية السائدة بين الثقافة الروسية ونظيرتها الإسرائيلية شركة "شترافوس" على تغيير إعلاناتها الخاصة بمنتج "اليس كريم" فبينما كان إعلاناتها السابق يبرز جانب التمتع بالسعادة عند تناوله، الأمر الذي لم يشكل أي جديد بالنسبة للمهاجرين الروس خاصة أنهم كانوا يتناولونه بكثرة قبل هجرتهم، فقد أصبح المهاجرون يتسابقون على ذات المنتج بعد أن ركز الإعلان على أن تنوع مذاقات هذا المنتج يجلب اللذة .

٦٥- يرى المهاجرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل النموذج الأفضل في مجال الاستهلاك .

٦٦- لا يشعر المهاجرون بالارتياح حينما يتعامل البعض معهم بوصفهم مستهلكين سذج وكأنهم قدموا للتو من الغابات . وتذكر "شوكين" المتخصصة في مجال الإعلانات إنهم لا يقبلون على سبيل المثال على اقتناء السيارات التي يكتفى المعلن بالتركيز على أنها السيارة الأفضل والأرخص . إن المهاجرين الروس يرغبون في أن يقدم لهم الإعلان قدرا كبيرا من التفاصيل، والتأكد من أن السيارة تتمتع بالمواصفات الدولية .

٦٧- تقوم شركة "كاوف" المتخصصة في الإعلانات برصد مليون دولار سنويا للإعلان عن المنتجات في أوساط الروس .

٦٨- قامت شركتا "كاوف" و"شويرسل" التسويقيتين خلال الأعوام الماضية بتنويع منتجاتها واضعتين في اعتباراتهما احتياجات المستهلك الروسي، ومن هنا فقد أصبح المعروض من منتجاتهما يشمل أنواعا مختلفة من "الفودكا" ، والخبز والجبن المزود بالزبيب، والزيت، ومنتجات الألبان، والشاي والسجق، والأسماك .

٦٩- ذكر "بورام دار" نائب مدير عام شركة "كواوب" للتجارة والتسويق أن استهلاك الفودكا ارتفع خلال العقد الماضي بنسبة ٥٠٪ ، ومع هذا فقد شهد هذا العام انخفاض في الاستهلاك . وفي المقابل فقد شهدت مبيعات شركة "شويرسل" خلال عام ١٩٩٨ ارتفاعا في مبيعاتها من الفودكا قدرت بـ ١٥٪ مقارنة بالعام السابق .

٧٠- ترى "كرمي لينشتاين" مديرة إدارة التسويق بشركة "كرمل مزراحي" أن التصور الخاص بأن الروس لا يتناولون سوى الفودكا كان صائبا منذ عامين فقط، غير أن الوضع السائد حاليا قد أصابه قدر كبير من

التغير إذ أصبحوا يتناولون أيضا النبيذ. وتفيد إحدى الدراسات الميدانية التي أعدتها شركة "نيلسن" في شهر أبريل من عام ١٩٩٨ أن استهلاك الفودكا في السوق المحلي قد انخفض، فبينما كانت تقدر مبيعات زجاجات الفودكا خلال عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بـ ٢٥٩٣٠٠٠ زجاجة فقد قدرت هذه المبيعات خلال عام ١٩٩٧-١٩٩٨ بـ ٢٤٣٥٠٠٠ زجاجة.

٧١- أنتجت شركة "كريميل ميزراحي" في عام ١٩٩١ مشروب "فودكا ستوبكا"، ذلك المشروب الذي أنتجته خصيصا للمهاجرين. ويذكر "لبشتاين" مدير هذه الشركة "حينما علمنا أن الروس قادمون فقد بذلنا كل ما في وسعنا لتخليق نوع جديد من الفودكا. لقد كنا ندرك أن مجيئهم يمثل فرصة ممتازة لرجال الأعمال. وقد بدأت هذه الشركة أيضا في تصدير هذا المشروب الجديد إلى دول الكومنولث فصدرت هذه الشركة خلال عام ١٩٩٥ ثمان عشر مليون زجاجة من هذا المشروب الجديد إلى هذه الدول. وتنتج هذه الشركة ويعقول إسرائيلية هذا المنتج في مصنعين بمولدوفيا وأوكرانيا.

٧٢- تفيد معطيات شركتي "كوآب" و "شورسل" أن المهاجرين الروس يفضلون الفودكا من نوع "جولد" والتي تنتجها معاصر الجليل التي يملكها شلومو جولد الروسي الأصل. وقدرت مبيعات معاصر الجليل من الفودكا في عام ١٩٩٠ بـ ١٠٥٩٠٨٦ زجاجة، وقد ارتفعت مبيعاتها في عام ١٩٩٨ لتقدر بـ ١٦٦٩٠٢٩.

٧٣- أما الفودكا التي تباع لدينا في إسرائيل منذ ثلاثين عاما والتي تعرف باسم "كجلفيتش" فإنها تصنع في معاصر "بركان" وبخبرة من الشركة الإيطالية "ستوك". وتفيد معطيات هذه المعاصر أن عام ١٩٩٨ شهد ارتفاعا في مبيعاتها من الفودكا، وأنها قدرت بـ ١٦,٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٧، وأن مبيعاتها قدرت بخمسة عشر مليون شيكل. ويعنى هذا الأمر أنها باعت ما يقرب من مليون زجاجة.

٧٤- يهوى الروس الاحتفاظ بعلب الحلوى في منازلهم. وبينما يضع الإسرائيليون علب الحلوى في خزانات ملابسهم فإن المهاجرين الروس يحرسون على وضعها في غرف استقبال ضيوفهم.

٧٥- بينما بلغ عدد مبيعات السيارات في إسرائيل خلال عام ١٩٩٨ مائة وثلاثين ألف سيارة فقد اشترى الروس من بين هذه السيارات حوالي ثلاثة عشر ألف سيارة.

٧٦- ذكرت "ياغيل اونجر" العاملة بشركة "طلقار" التي تستورد سيارات "دايهاتسو" و "دايو" في إطار تعليقها على مبيعات السيارات اليابانية بإسرائيل "لقد ولت فترة الازدهار. ولقد تضاعفت تلك الامتيازات التي كان ينعم بها المهاجرون. وقد كانت سيارتا "ديهااتسو" و "دايو" من أكثر السيارات اليابانية مبيعا في بدايات الهجرة الروسية إلى إسرائيل. لقد كانت سيارات "دايهاتسو" الأكثر مبيعا خلال أعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٢.

ويكفينا معرفة أن شركة "طلقار" باعت خلال هذه الأعوام ٦٠٥٠ سيارة دايهاتسو. أما السيارة "دايو" فقد شهد عاما ١٩٩٣ و ١٩٩٤ رواجا كبيرا في مبيعاتها في أوساط المهاجرين إذ قدرت مبيعاتها خلال هذين العامين بـ ٣٨٠٠.

٧٧- وفيما يتعلق بالسيارة "مازدا" فبينما كان يقبل المهاجرون الروس عليها عند مجيئهم فقد تضاعف اقبالهم عليها.

* الثقافة :

٧٨- توجه ٢٤٨ فنانا في عام ١٩٩٨ إلى اللجنة الوزارية المخصصة لاستيعاب الفنانين من بين المهاجرين للحصول على المساعدة، وقد شمل هذا الرقم ٨٧ موسيقيا، و ٢٦ أدبيا، و ٢٦ من بين المتخصصين في المسرح وخمسة راقصين وثلاثة من بين العاملين في مجال السينما والتلفزيون. ويقطن حوالي مئة من بينهم في تل أبيب. وقيم تسعة وأربعون فنانا منهم في حيفا والشمال، وخمسة وعشرون في القدس، وواحد وثلاثون في بئر سبع والجنوب، وإثنان وثلاثون في وسط إسرائيل. ويقدر العدد الكلي للفنانين المتميزين من بين المهاجرين الذين قدموا خلال أعوام ١٩٩٣-١٩٩٨ وفي كل المجالات الفنية بـ ٨٥٦.

٧٩- التحق أربعة وعشرون ممثلا في عام ١٩٩١ بمسرح "جيشر"، وقد كان من بينهم تسعة عشر روسيا. وبدأ هؤلاء الممثلون في التمثيل بالروسية ثم بدأوا بعد مضي عام على مجيئهم في تأدية أدوارهم المسرحية باللغة العبرية.

٨٠- يعد مسرح "جيشر" بمثابة أهم إنجاز ثقافي للهجرة الروسية. ويوجد عدد كبير من الموسيقيين الروس في إسرائيل غير أنهم يعملون في فرق موسيقية مختلفة. وقد كانت للمهاجرين دار أوبرا في مدينة أشدود، غير أنها لم تنجح في مواصلة عروضها. وليس للمهاجرين الروس وجود في السينما أو التلفزيون. وفيما يتعلق بالأدب فلم يجتاز المهاجرون الروس عقبة اللغة، ومن هنا فلم ينجحوا في تقديم أي نتاج أدبي. ويوجد عدد قليل من الرسامين الروس المعروفين.

٨١- يذكر أورى ليفي مدير عام مسرح "جيشر" أن المهاجرين الروس العاملين في المسرح يتسمون بقدر كبير من الإخلاص والتفاني في عملهم.

٨٢- ويعرب ليفي عن شكواه من المجتمع الإسرائيلي بقوله "إن الإسرائيليين لا يحبوننا. ولم يعد بوسعي سماع أن مسرحنا يعد أفضل مسرح إسرائيلي، وواحد من أفضل خمسة مسارح في العالم. إن الاستماع إلى مثل هذه الأحكام يثير قلقى".

٨٣- ستنظم مدينة أشدود للمرة الخامسة على التوالي مهرجانا لموسيقى الجاز. وكانت هذه المدينة قد بادرت بتنظيم هذا المهرجان خصيصا من أجل إشراك العازفين من بين المهاجرين في الاحتفالات الموسيقية.

٨٤- سيشارك خمسة من عازفي آلات النفخ من المهاجرين والمقيمين في تل أبيب في المهرجان الذي ستنظمه مدينة أشدود .

٨٥- يجد المفكرون الروس ضالتهم في متجر الكتب " شمي برينس " الواقع في شارع بر كوخفا في تل أبيب . ولا يقتصر نشاط هذا المتجر على بيع الكتب إذ يقيم بعض الأمسيات الأدبية يتحدث فيها المشاركون عن أعمال بوشكين، ودوستوفسكي . وتلاحظ مديرة المكتبة أن المهاجرين يقبلون بشدة على الأدب الروسي المعاصر، وأنهم كثيرا ما يتحدثون عن طبيعة الفروق السائدة بين الحياة في إسرائيل، وعما كانت عليه في روسيا .

٨٦- ضمت الهجرة الأخيرة في صفوفها بعض الأدباء الروس مثل فيكس كندل ، ويونا ديجن، وزالاتاه زرتسكي، ومازالوا يكتبون أعمالهم الأدبية باللغة الروسية .

٨٧- تعد فرقة "اوسويس" بمثابة أشهر فرقة موسيقية في أوساط المهاجرين الروس . وتقدم كل أغانيها باللغة الروسية غير أنها قدمت خلال العام الماضي أغنية عبرية .

٨٨- ومن بين الفرق الروسية في إسرائيل فرقة " ريز كاست " ، وتقدم أغانيها باللغة الانجليزية .

* الجريمة :

٨٩- ذكر البروفيسور "مناحيم أمير" المتخصص في علم الإجرام في دراسة أعدها عن الجريمة المنظمة في إسرائيل والتي صدرت في مجلة "فرانك جورنال" أنه توجد مافيا روسية في إسرائيل . وبينما شكلت أجهزة الشرطة في هولندا وبريطانيا وحدات خاصة لمواجهة الجريمة الروسية فإننا نتخوف من الإقدام على هذا الأمر، وفي المقابل فقد اكتفى جهاز الشرطة الإسرائيلي بتشكيل وحدة أطلق عليها مسمى وحدة مكافحة الجريمة الدولية حرصا منه على عدم ذكر الروس صراحة .

٩٠- يقدر عدد العاهرات الإسرائيليات اللاتي قدمن من دول الكومنولث بألفى وثلاثمائة عاهرة، غير أن بعضهن غير يهوديات .

٩١- أصبح المجرمون الروس يسيطرون على المناطق التي كانت مسرحا لعمل المجرمون الإسرائيليين، وللروس وجود ملحوظ في المناطق التي يكثُر بها العنف، الأمر الذي يؤثر على أمن المجتمع وسلامته .

٩٢- وتكثر في أوساط الشباب الروسي الجريمة مقارنة بالشباب الإسرائيلي، فتشكل جرائم الشباب الروسي ٨٪

من مجمل الجريمة التي يرتكبها الشباب الإسرائيلي والتي تقدر بـ ١٣٪ .

٩٣- يذكر "شلومو بوجيوط" رئيس مدينة "معلوت" أن المدينة تواجه مشكلتين بالفتى الحدة وهما الشباب الروسي الضائع، والعجائز الذين لم يهتم أحد بتوفير مسكن لهم .

٩٤- يذكر البروفيسور أمير أنه يسيطر على المهاجرين الإحساس بالاعتزاز، ويشعرون بالتمزق بين القوانين الإسرائيلية وبين أنماطهم الاجتماعية التي اعتادوا عليها قبل هجرتهم .

٩٥- يذكر "ناحوم ميخائيل" رئيس رابطة مكافحة مدمني المشروبات الكحولية إن المهاجرين الروس يشكلون ٣٥٪ من مجمل مدمني المشروبات الكحولية في إسرائيل والذين يقدر عددهم بأربعين ألفا . وتعد هذه النسبة ضعف نسبتهم في المجتمع إذ يشكل المهاجرون ١٧٪ من المجتمع الإسرائيلي . ويرى ٢٥٪ من هؤلاء المهاجرين أنهم غير مؤمنين بوجود الله أو أنهم ليسوا يهودا . إن معظم المنتسبين إلى القطاع الروسي لا يؤمنون بالدين مما سيؤثر على كل المجتمع .

٩٦- يقدر عدد السجناء في إسرائيل بسبعة آلاف وستمئة سجين، ويشمل هذا الرقم ٨٩٠ روسيا أي أنهم يشكلون ١٢٪ من مجمل السجناء الذين تم إيداعهم في خمسة عشر سجنا .

٩٧- أدركت إدارة السجون أن هؤلاء السجناء لا يتحدثون سوى الروسية، ومن ثم فقد افتتح سجن "معسيهو" فصولا لتدريس العبرية لهؤلاء السجناء . ويذكر "جوندر يوسي بولق" رئيس إدارة السجون أن الجريمة لم تنتفش في أوساط المهاجرين الذين قدموا من روسيا في عقد السبعينيات، وفي المقابل فإن الوضع السائد حاليا شديد الاختلاف .

٩٨- إن المجرمين الروس يستخدمون حقن الهيروين .

٩٩- تفيد تقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية في إسرائيل أن ٩٠٪ ممن يقيمون في الطرقات والذين لا مسكن لهم من اليهود الروس، ويقدر عددهم بـ ١٥٠٠ يهودي روسي .

١٠٠- يشكل اليهود الروس ٩٠٪ ممن يقيمون في مركز رعاية مدمني المشروبات الكحولية، ومن لا مسكن لهم، ذلك المركز الواقع في منطقة بتاح تكفاه . ويقدم هذا المركز الوجبات الساخنة، ويساعدهم على استئجار شقق، ويقدم لهم دروسا في اللغة العبرية .



هاتسوفيه

١٩٩٩ / ٣ / ٢٩

مقال : افتتاحي

كلينتون يتجاهل القدس

هذا وقد أثارت خطوة الرئيس كلينتون خيبة أمل كبيرة في السلطة السياسية الأمريكية من ناحية، وفي دولة إسرائيل من ناحية أخرى . وهناك كثيرون ليسوا على استعداد لقبول ذلك والسكوت عليه . حيث إن السناتور مونييهان الذي ينتمي إلى مجموعة اصدقاء إسرائيل البارزين طرح اقتراحا بفتح مفوضية للولايات المتحدة الأمريكية على الفور في القدس تعمل إلى أن يتم افتتاح المبنى الدائم للسفارة الأمريكية هناك . ويرى مونييهان أنه لا يجب قبول قرار الرئيس الذي لا يمس إسرائيل فحسب، ولكنه يمس أيضا مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هناك شك كبير في قبول الرئيس بيل كلينتون لاقتراح السناتور مونييهان ، حيث إن كلينتون مصر على أن يعلن عن قريب قراره بشأن تأجيل نقل السفارة إلى القدس.

وليس هناك شك في أن هذه الخطوة من جانب الرئيس تشير دهشة شديدة، لأنها تدل على عدم المودة تجاه إسرائيل وليس هذا فحسب، بل إنها تدل على عكس ذلك . إن قرار الولايات المتحدة بالامتناع عن نقل السفارة إلى القدس سوف يسجل على أنه خطوة معادية لليهود، ولا يبقى إلا أن نعرب عن أسفنا إزاء ذلك . ولكن من أجل القدس لن نقف مكتوفي الأيدي وسوف نرفع صوتنا ونحتج بكل قوة على قرار الرئيس كلينتون . سوف نعود ونطالب ويزيد من الإصرار بتطبيق القرار العادل الذي حظي بتأييد جميع المؤسسات السياسية الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية سواء الديمقراطية أو الجمهورية، وذلك من أجل نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس - العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل - حيث إننا لن نسكت من أجل القدس .

في نهاية شهر مايو القادم من المقرر أن تنقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها في تل أبيب إلى القدس ، ولكن الرئيس بيل كلينتون ، ولسبب ما ، يتجاهل ذلك . على الرغم من أن قرارا صدر في هذا الشأن بأغلبية كبيرة في الكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكيين . وطبقا للتقارير الواردة من واشنطن ، من المقرر أن يعلن الرئيس قراره بشأن بقاء السفارة الأمريكية في تل أبيب ويدعى الرئيس الأمريكي أن الوضع الأمني في المنطقة لا يساعد على نقل السفارة إلى القدس.

ويذكر أنه قبل سنوات معدودة قرر الكونجرس الأمريكي بأغلبية ساحقة نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس . وبالإضافة إلى ذلك فرض عقوبات مالية على وزارة الخارجية الأمريكية في حالة التقاعس عن تنفيذ القرار .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو السبب الذي دفع الرئيس كلينتون إلى تجاهل القرار الواضح للكونجرس والذي حظي بتأييد كامل من جانب مجلس الشيوخ؟ لقد ادعى الرئيس الأمريكي أن الوضع السياسي والأمني في المنطقة لا يساعد على نقل السفارة إلى القدس. ولكن الواقع يشير إلى أنه لم يحدث أي تغيير منذ صدور القرار بواسطة الكونجرس، بتأييد من مجلس الشيوخ بل العكس هو الصحيح ، حيث أننا نشهد الآن حالة من الهدوء الأمني ، ومن المدهش أن كلينتون قرر أن يتجاهل القرار المذكور ويرفض بصورة استبدادية نقل السفارة إلى القدس. إذن فنحن أمام قرار غريب للغاية . وليس هناك أي تبرير موضوعي لاستخدام الرئيس كلينتون لحق الفيتو من أجل أن يؤجل إلى أجل غير مسمى تنفيذ قرار الكونجرس ومجلس الشيوخ .

اليسار يقسم القدس

يديعوت أحرونوت

١٥ / ٣ / ١٩٩٩

بقلم : امنون لورد

الفلسطينيين في المدينة "الأديان الثلاثة والثقافات السبعين" (وقد شارك سكان المدينة العرب في انتخابات السلطة الفلسطينية) ويحترمون بصورة متساوية حقوق الكنعاني واليابوسي والروماني والرومي والبيزنطي والمسيحي والبولندي، وأيضا اليهودي في المدينة. والجو العام الذي يعيش فيه رؤساء حزب العمل يشير الى التنازل عن المبادئ فيما يتعلق بمدينة القدس لدرجة أنه يمكن القول أنهم اتخذوا موقفا مبدئيا ضد المدينة مع التركيز على تل أبيب كعاصمة لإسرائيل.

وأنتى لأعرف من خلال تجربتي أن الناس من هذا القبيل كانوا متأكدين وما زالوا متأكدين من أن القدس تنتمي الى شعب آخر. الى العرب والحريديين، أو على الأقل هذا ما يبدو لهم. ويستطيع ايهود باراك ان يعلن ويصرح بكل ما يرغب فيه، في الوقت الذي نجد فيه أن المسافة بين حزب العمل ذي المبادئ وبين حزب العمل في عام ١٩٩٩ مثل المسافة بين موشيه ديان ويعجل ديان. ومن الصعب أن ندرس بجديّة أي موقف حزبي يتصل بمسألة الوطنية أو القومية، والسبب بسيط كما يقول آري شافيط في مقال في صحيفة هآرتس في الاسبوع الماضي، وهو أن حزب العمل قد تحول الى حزب فوق القومية. وها هو يوسى بيلين يعلن أن قلب حزب العمل ينبض في اليسار. ولذلك يمكن القول أن أي حزب "فوق القومية" لا يستطيع بصورة مفاجئة أن يرفع شعارات قومية ولكن مثل هذه الشعارات تسقط منه مثل ورق الشجر في فصل الخريف. إن شعار وحدة القدس هو شعار قومي. شعار أولئك الذين على استعداد للاعتراف بالطبيعة الخاصة لعاصمتنا، وأي رغبة في التطبيع لن تغير هذه الطبيعة الخاصة للقدس ولن تغير أولئك الذين على استعداد للتمسك بقوة بالمواقف التي تنبع من هذا الشعار القومي سواء اعترفت به دول العالم أو لم تعترف.

هل هناك بالفعل إتفاق قومي حول مسألة وحدة القدس وبقائها تحت سيادة إسرائيل كما يحاول أن يصور ذلك بعض الذين يسعون الى تولي رئاسة الحكومة في إسرائيل؟

فعندما استمع الى ايهود باراك وحاييم رامون يتحدثان بصوت عال عن القدس فإن كلاهما يسمع مثل صوت الطرق على صفيحة فارغة.

وتجدر الإشارة الى أن من سبقوهم في زعامة حزب العمل قد أقسموا طيلة ثلاثين عاما باسم المواقف القومية والسياسية التي كانت بمثابة مبادئ قومية مثل الحديد. وأيدوا لأسباب قومية وأمنية سيادة إسرائيل على هضبة الجولان في أي تسوية ولم يكن يجب عليهم أن يتحدثوا كثيرا في هذا الصدد.

وكل فرد في إسرائيل فهم الأسباب التي دفعتهم الى رفض أي اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال التمسك بالمبادئ الوطنية والسياسية الأمنية. والأكثر من ذلك هو أنهم رفضوا إقامة "دولة عربية" ثالثة بين الأردن والبحر. كانت منطقة وادي الأردن بمثابة عنصر أساسي في نظريتهم. ورفضوا أيضا أي علاقة بين مشكلة الأمن في الحدود اللبنانية وبين المسألة السورية في الجولان.

كل هذه المواقف قد تحطمت في السنوات الاخيرة ولا يستطيع أي شخص أن يتذكر على وجه التحديد ما هي المبادئ التي كان حزب العمل يتمسك بها. وللأسف الشديد فإن هذه المبادئ قد تحطمت على أيدي الزعامة التاريخية للحزب وبواسطة التقلص المستمر في هذه المبادئ من جانب النواة الثقافية الصلبة لليسار. وقد برز ذلك عام ١٩٩٣ في الخطاب الذي أرسله بيريز الى النرويجيين (والذي نفاه) وشمل اعتراف بوجود المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، كذلك يتحدثون في السنوات الأخيرة في اليسار علانية عن إقامة عاصمتين في المدينة وإعادة تقسيمها، كذلك يتحدثون عن حق

ضعف نتيهاهو

هآرتس

٢٣ / ٣ / ١٩٩٩

بقلم : نداف شرحاي

الشيء. كذلك أعمال الخطف مستمرة من أجل إجراء تحقيقات. في الشهور الأخيرة فقط شعر بذلك بعض مواطني سور باهر وبيت حنينا والنبى صموئيل. بعد سيطرة السلطة الفلسطينية على الجهاز الصحي في القدس الشرقية، حيث شهدت المرحلة الأخيرة في هذه العملية السيطرة على مستشفى المقاصد وتوفير مليوني شيكل لتشغيله.

فقد سيطرت السلطة على مجالات كثيرة ومتنوعة للحياة العادية في القدس الشرقية، حيث امتدت سيطرتها في

التقارير، الواحد تلو الآخر تشارك على مكتب بنيامين نتيهاهو حول سيطرة السلطة الفلسطينية على القدس الشرقية. يقوم الشركاء الصامتون لجهاز الأمن العام بالقدس الشرقية التابعون لأجهزة الأمن الفلسطينية بتقديم المساعدة في فرض النظام في الجزء الشرقي بشكل معتاد. عندما يقوم تلاميذ مدرسة النامية بحى بيت حنينا بتهديد مديرة المدرسة، فإنها تلجأ مباشرة الى حاكم المحافظة الذي يقيم في أبو ديس، ولا تفكر أبدا في أن تلجأ الى شرطة القدس. وكثيرون يفعلون نفس

الشهور الأخيرة إلى المواصلات العامة في شرق المدينة عندما تبنت ونظمت نشاط سيارات السرفيس التي تقوم بنقل المواطنين بلا تراخيص .

فقد أصدرت السلطة لهذه المركبات تراخيص من عندها لنقل الركاب ، بشرط ان تستوفي المواصفات التي وضعتها ومن بينها استخدام لون مميز حدته ودفع الرسوم .

كما يقوم بيت الشرق بإرسال (قضاة) بشكل روتيني للوساطة في النزاعات بين المواطنين والمشاكل الجنائية بين المتخاصمين . أما الجديد المذهل فهو سيطرة السلطة على المحكمة الشرعية في القدس الشرقية التي تتناول في الأساس القضايا الخاصة بالاموال الشخصية والعقارية . ومؤخرا تم وضع شرطي فلسطيني بملابس مدنية على باب المحكمة ، وفي حالة واحدة على الأقل قام القاضي - فتحي أحمد منصور - بإرسال أحد أطراف النزاع على ارض الى جهاز "الأمن الوقائي" كي يحصل على وثيقة من جبريل رجوب . كذلك تم استدعاء أحد قضاة المحكمة الشرعية الاسرائيلية الموجودة في القدس الى حاكم المحافظة الفلسطيني ، وعرض عليه حماية الشرطة الفلسطينية . ولكن رفض العرض بشكل مهذب .

وقد تمت عملية سحب بطاقات (شخصية هامة) من زياد أبو زياد وفيصل الحسيني وحنان عشراوي ، في أعقاب اللقاء مع القناصل الأجانب في بيت الشرق ، وكأنها نكتة لا طعم لها ، كمن يضع عود خوص صغير أمام عربة ضخمة لا يقاها . إن تنبأه على علم بتفاصيل هذه الصورة ، ولكنه لا يفعل أي شيء . عجزه هذا يتيح للسلطة تعميق مظاهرها إعادة تقسيم

المدينة ، وزرع المزيد من علامات الفصل . إن زيارة القناصل لبيت الشرق تعتبر أمرا ثانويا مقارنة بالأنشطة الأخرى التي تجري في المدينة .

لقد وجد خليل توفخجي - مهندس التخطيط الذي اغلقت اسرائيل مكتبه - ملاذا هناك ، وكذلك مدير مكتب المؤسسات القومية ، عبد القادر الخطيب ، وجمال طلب ، مدير مركز أبحاث الأرض ، وعزمي أبو السعود ، الذي يتولى جمعية حقوق الانسان ، وزياد أبو زياد وفيصل الحسيني ، اللذان يتنازعان على منصب وزير شئون القدس . كلهم على اتصال مباشر وغير مباشر مع السلطة ، ويعملون من بيت الشرق ، كذلك الاجتماع التمهيدى لانتخاب قيادة منظمة فتح في القدس ، والذي أصدرت الشرطة أمرا بعدم عقده في مسرح الحكواتي ، تم عقده في بيت الشرق تحت رعاية السلطة الفلسطينية وتمويلها .

إن النماذج الدالة على تراجع السيادة الاسرائيلية في القدس الشرقية كثيرة فنجدها في مجالات التعليم والاسكان والسياحة والأمن والأماكن المقدسة . ربما يكون بيت الشرق هو سفينة القيادة ، ولكن هناك عشرات السفن الأخرى التي ترسو من حولها والتي تلقى بعشرات من المراسي على أرض القدس . ولم يعد سؤال تنبأه من سيقسم القدس ؟ سؤالا عمليا . القضية الحقيقية هي ما اذا كان تنبأه أو باراك أو موردخاي يريدون ، أو قادرون على إعادة توحيدها مرة أخرى ، إن تنبأه الزعيم القوى يبدو في القدس في أضعف حالاته .

القدس قضية للمصالحة

معاريف

١٩٩٩ / ٣ / ١٥

بقلم : شالوم يروشليمي

في المنفى في أسبانيا . وهريئيل ليس الوحيد ، وليست هناك أسرة طبيعية في القدس الغربية يمكنها أن تعبر الخطوط وتتنزه بحرية بين الأسوار .

فالقدس هي المكان الوحيد في إسرائيل الذي مازال يعيش الانتفاضة . وخط التماس يعتبر أفضل مكان لأعمال الشغب وأما المواقع الاستيطانية اليهودية في شرق المدينة فإنها محاطة بجيش من الجنود ورجال الأمن . ولا يمر في شوارع المدينة إلا طلبة مدرسة عتيرت كوهانيم الدينية ومدرسة شوفو بانيم الدينية وغيرها . والعلاقات السيئة بينهم وبين المتطرفين العرب قد تسببت في سقوط ضحايا . ويصرف النظر عن ذلك فإنه ليست هناك حركة دائمة وليس هناك اتحاد في المصالح . ولكن هناك فقط تعارض وماذا نفعل ومائة وثمانون ألف فلسطيني لا يرغبون في الانضمام الى اسرائيل .

ومن سوء الحظ ، فإن هذا الوضع سوف يستمر الى أن يتم التوصل الى حل سياسي ، ولن تفيد عملية توجيه الاستثمارات إلى البنية التحتية والتي يتباهى بها رئيس

أثارت الرسالة التي بعث بها رؤساء الاتحاد الأوروبي والتي تشكك في سيادة إسرائيل علي القدس وتدعو الى تدويل المدينة ، عددا كبيرا من الساسة الاسرائيليين . وفي الليكود يستغلون هذه الرسالة في دعايتهم الانتخابية ، أما في حزب العمل فإنهم يتهمون الحكومة بتجميد عملية السلام ، الأمر الذي أدى الى تقويض وضع المدينة . هذا ويتنافس الحزبان فيما بينهما حول الموقف المتطرف الذي يغلق القدس في وجه أي حل سياسي - وسارع تنبأه بعرض مشروع قرار على الحكومة ضد تقسيم المدينة .

ولكن في واقع الأمر نجد أن القدس مقسمة الآن أكثر مما كانت مقسمة منذ عام ١٩٦٧ وهناك حواجز من العداء تفصل بين قطاعات السكان المتناحرة في المدينة ، هذا في الوقت الذي يتزايد فيه الاحباط المتبادل يوما بعد يوم . وعلى سبيل المثال فإن إبنى هريئيل الذي يبلغ من العمر سبع سنوات ، لم يذهب في يوم من الايام الى المدينة العتيقة والتي تبعد عشر دقائق فقط عن المنزل . ولم يسمع عن جمالها إلا في القصص والأغاني ، وكأننا نعيش حتى الآن

المدينة، وعلى الرغم من أن تحسين شبكة المجارى فى العزرية يعتبر شيئا مهما وإقامة أرصفة فى سيلوان وفى الحى الاسلامى يعتبر شيئا لا بأس به إلا أن هذا لا يمكن أن يكون بديلا عن الآمال الوطنية للاسرائيليين والفلسطينيين فى القدس التى تقطع المدينة المعقدة وتعطيها صورة عنيفة . ولذلك فإن الطريقة الوحيدة هى تحقيق المصالحة من جديد فى القدس.

ولكن كيف يمكن فعل ذلك ؟ ليس هناك أى طرف . حتى المجموعة الأوروبية . يمكنه أن يتحدث عن القدس الغربية أو عن المباني التى أقيمت فيها بعد حرب الأيام الستة . ولكن الخلاف يتركز حول وضع القدس الشرقية . ويجب منح المنطقة العربية وضع رمزي، حيث ستكون هناك العاصمة الادارية والروحية للكيان الفلسطينى، وإذا رغب الفلسطينيون يمكنهم ان يديروا شئونهم الخارجية والداخلية من بيت الشرق .

وليس هناك أى تهديد فى هذه الحالة على اكمال المدينة مثلما أن دولة الفاتيكان لا تهدد سيادة إيطاليا ولا تقسم روما .

وتسوية من هذا النوع قائمة الآن بالفعل وتطبق بحذافيرها فى بيت المقدس، حيث أن الفلسطينيين يسيطرون على هذا المكان إداريا وروحيا ودينيا ولكن ليس عسكريا . وفى نطاق المصالحة غير المستبعدة حول القدس يمكن تطبيق هذه التسوية فى الأحياء العربية أيضا .

ولكن يجب ان تتوافر فقط الرغبة الطيبة والاحترام المتبادل وإيمان بالهدف التاريخى لمدينة القدس كمدينة سلام . ومن يدري، ربما إذا تمكنا من التغلب على الخلاف السياسى الأبدى مع الفلسطينيين . يمكن أن نعالج فى نهاية الأمر الصراع الآخر داخل القدس اليهودية بين الشمال شرق الحريدى الاصولى ، وبين الجنوب غرب العلمانى التقليدى .

تقرير أمنى جديد

هآرتس
١٩٩٩ / ٣ / ٢٤
بقلم : نداف شرجاى

الأرض ، ومكتب وزير شئون القدس بالسلطة ، فيصل الحسينى . وطبقا للتقرير ، فإن بيت الشرق ليس إلا سفينة القيادة ، وأن هناك مؤسسة كبيرة مرتبطة بالسلطة الفلسطينية تواصل النشاط فى القدس . هذا على النقيض من كلام نتنياهو، بأنه لم يعد هذا النشاط موجودا مثلا فى وزارة الاوقاف، الواقعة بالقرب من بيت المقدس، وفى مكتب مفتى القدس والأراضى المقدسة ، الشيخ عكرمة صبرى ، وفى مستشفى المقاصد الذى استولت عليه السلطة الفلسطينية وتخصص له دعم مالى دائم ، وكذلك فى جامعة القدس، حيث توجد كليتان تابعتان لها فى القدس ومكاتبها المنتشرة فى شارع نور الدين . وجاء فى التقرير أنه (مؤخرا تم لقاء عمل فى القدس بين إدارة الجامعة وبين الوزير الفلسطينى للتعليم العالى) .

كذلك تواصل الجامعة المفتوحة (القدس) عملها فى المدينة . طبقا للتقرير (يوجد المركز الرئيسى للجامعة وأحد فروعها الكبرى فى القدس ويعملان بها بدون ترخيص، على النقيض من قانون المجلس الاسرائيلى للتعليم العالى، كما يعمل مجلس صناعة السياحة فى القدس فى شارع خالد بن الوليد ويرأسه هانى أبو داية ، وقد أقام أعضاء المجلس بالقدس لقاء عمل مع وزير السياحة بالمجلس التنفيذى الفلسطينى، وكذلك نادى "الأسير" الفلسطينى الذى صدر ضده أمر غلق مازال ينبض بالحياة فى الطابق الرابع بمبنى النزهة . وقد شارك أعضاؤه فى أحداث العنف التى وقعت فى القدس بشأن قضية الافراج عن المعتقلين) .

وعن العلاقة بين هذه المؤسسات وبين السلطة الفلسطينية جاء فى التقرير أنه قد صدر مؤخرا قرار صريح بواسطة القيادة الفلسطينية خلال اجتماعها الاسبوعى بتقديم مساعدات مالية "للمؤسسات القومية الفلسطينية بالقدس" .

هكذا تسيطر السلطة الفلسطينية على القدس الشرقية: يحدد التقرير الأمنى الذى قدم مؤخرا لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ، وجود سلطة أخرى فى الاجزاء العربية بالقدس الى جانب السلطة الاسرائيلية . يرتبط بعض النشاط الفلسطينى فى القدس الشرقية بتطلعات السلطة للاستحواذ على المزيد من مظاهر السيادة . ولكن الاذعان الواسع من جانب السكان لسطوة المؤسسات القومية والجماعية التى نجحت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير فى إنشائها فى المدينة ، لا ينبع فقط من احساسهم بالتضامن مع التطلع لتحويل شرق المدينة الى عاصمة للدولة الفلسطينية ، وإنما من الفراغ الضخم الذى تركته اسرائيل على مر عشرات السنين فى شرق المدينة فى كل ما يتعلق بمستوى الخدمات والبنية التحتية .

ويصف التقرير الأمنى الذى يزاح الستار عنه هنا لأول مرة بيت الشرق على أنه (الجهاز التنفيذى فى السلطة الفلسطينية) و(مكتب اتصال لسكان القدس الشرقية) و(مقر لنشاط أجهزة أخرى تابعة للسلطة الفلسطينية والتى تعمل على النقيض من القانون فى القدس) . أما الزيارات التى تقوم بها شخصيات أجنبية رفيعة المستوى لهذا المبنى، والتى حولته بالفعل الى وزارة خارجية السلطة الفلسطينية، فإنها ترد فى التقرير فى أنها جزء رمزي وربما هامشى فيه .

ويعمل من بيت الشرق مركز الابحاث العربية وكذلك مركز الجغرافيا الذى يرأسه خليل توفخجى . ويعمل هذا المركز فى جمع معلومات عن الممتلكات الفلسطينية فى القدس الغربية، ويضع الخطط المختلفة لمناطق بشرق المدينة . وقد سبق فى الماضى أن تم إغلاق مكتب توفخجى بأمر من وزير الأمن الداخلى ، افيجدور كهلاتى، ولكن اتضح أنه قد عثر له على ملاذ فى بيت الشرق . كذلك يعمل من بيت الشرق كل وزارة المؤسسات القومية برئاسة عبد القادر الخطيب، ومركز ابحاث

وهناك تجديد آخر يتعلق بعملية سيطرة السلطة الفلسطينية على المؤسسة الإسلامية بالقدس حيث جاء (لقد سيطرت السلطة مؤخرا على المجلس الإسلامي الأعلى، بشكل كامل مع انتخاب مفتي القدس، ورجل السلطة، الشيخ صبري رئيسا لهذا المجلس).

وتتعلق الحقائق الجديدة في التقرير بشأن عمق سيطرة السلطة في القدس الشرقية في كافة مجالات الحياة تقريبا، فقد تم وضع رجال شرطة فلسطينية بالملابس المدنية عند بوابة المحكمة الشرعية، كما أن فيصل الحسيني، وحاكم محافظة القدس من قبل السلطة، عثمان ناصر، على اتصال دائم بالمدرسين ومديري مدارس شرق المدينة.

العلاقة وثيقة جدا لدرجة أن المدرسين بـشرق المدينة قدموا مؤخرا طلبا للحسيني - وهو الاهتمام بقضايا الأجور والمعاشات بوزارة المالية الفلسطينية. وحدث أن قام أبو عطا، وزير السياحة والآثار بالسلطة الفلسطينية بعقد لقاء عمل في فندق امباسادور مع أعضاء المجلس الأعلى لصناعة السياحة التابع لوزارته. إضافة إلى هذا، يقوم مجلس الاسكان الفلسطيني الواقع في الرام بتمويل قروض وقروض اسكانية للمضارين ولعمليات الترميم والبناء الخاص في القدس. ويكشف التقرير عن أن (مصادر التمويل هي البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي). ويقوم هذا المجلس حاليا بتخطيط وحدات سكنية في احياء ضواحي القدس.

كذلك يعمل في القدس المجلس الفلسطيني للتعمير والتنمية، وقد حصل مؤخرا على مبلغ مقداره حوالي ثلاثة ملايين دولار من الأمم المتحدة لتحسين البنية التحتية في مخيم شوعفاط الواقع في حدود المدينة.

ويضيف التقرير أن مؤسسة التعاون التي تعتبر منذ سنوات كهيئة تابعة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية التي تقوم بجمع الاموال وتمويل المشروعات، سوف تنفذ قريبا ١٦ مشروعا وفقا لقائمة مسبقة، ومن بينها، توسيع قسم الخرائط ببيت الشرق، ودعم مستشفى المقاصد وترميم الابنية ذات القيمة الدينية والتاريخية.

كذلك يتناول التقرير قضية البناء غير القانوني في شرق المدينة. لقد تم بناء الآلاف من الوحدات السكنية بدون ترخيص خلال السنوات الاخيرة في القدس الشرقية، ويؤكد واضعو التقرير ان (موضوع البناء غير القانوني في الاحياء التي يقطنها العرب في القدس الشرقية قد خرج عن السيطرة وأن السلطة الفلسطينية تشجع عن طريق بيت الشرق - بما في ذلك تصريحات فيصل الحسيني - البناء غير القانوني عن طريق تقديم قروض إسكانية سخية للبناء غير القانوني في الاحياء العربية بالقدس). ويقول التقرير أيضا أن السلطة الفلسطينية قد سيطرت أيضا على المواصلات في شرق المدينة بعدما تبنى رجالها ورسخوا نشاطهم على مركبات السرفيس التي تنقل الركاب بدون ترخيص.

وتتصف مواجهة الهيئات الاسرائيلية لهذا الواقع الذي يصفه التقرير بالبطء والاهمال. منذ سنوات وسنوات ولجان اسرائيلية ترصد الفجوات الضخمة في البنية الأساسية وفي الخدمات بين

القدس الشرقية وغربها، وكذلك التقصير الكبير من جانب الوزارات الحكومية في القدس الشرقية، في كل مجال تقريبا. يضاف الى ذلك الآراء السياسية، وبخاصة قسم الأبحاث بوزارة الخارجية، التي تحذر نتيها هو على الدوام من العمل بأسلوب إضراب وانتهى، أي إغلاق بيت الشرق ونتيجة كل هذا هو الواقع الذي يرصده التقرير، يمكن ملاحظة التالي.

* الخدمات التي يوفرها بيت الشرق:

تتمتع حوالي ثلاثة آلاف أسرة (تضم حوالي ١٥ ألف شخص) ببرامج التأمين الطبي التي يقوم بها بيت الشرق في القدس الشرقية. يقوم التأمين بتغطية كل انواع الرعاية الطبية التي تقدمها المستشفيات في شرق المدينة. وهي مخصصة في الاصل للفلسطينيين الذين سحبت منهم وزارة الداخلية بطاقات الهوية، ولن لا يعترف التأمين القومي بحقه في التأمين الطبي.

وفي الحقيقة ينضم اليه أيضا مواطنون لم تسحب منهم بطاقات الهوية. كذلك يمول بيت الشرق تعليم العائلات الفقيرة ويلحق ابنائها بالمدارس الخاصة والإسلامية، من أجل ان يقلل تدريجيا عدد التلاميذ الذين يدرسون في الجهاز التعليمي الاسرائيلي، يضاف الى ذلك، حث مسئولوا بيت الشرق على تشجيع هجرة مكثفة لستين ألف فلسطيني هاجروا من القدس للعودة الى المدينة من خلال الأمل بأن يتم اعتبارهم من مواطني المدينة.

* أولمرت يطلب ٢٦٣ مليون شيكل للقدس:

سيطلب عمدة القدس، ايهود أولمرت، خلال جلسة الحكومة التي ستعقد اليوم بمبنى البلدية مساعدة مقدارها ٢٦٣ مليون شيكل هذا العام. وهذه المساعدات مخصصة لثلاثة أهداف:

- ١٣٠ مليون شيكل من أجل اصلاح البنية في شرق المدينة.

- ٧٥ مليون شيكل في اطار (منحة العاصمة) التي وعد بها وزير المالية عام ١٩٩٧ يعقوب نثمان.

- ٥٨ مليون شيكل لاستيعاب الهجرة في القدس.

وفي خطاب بعث به أولمرت الى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في يناير من هذا العام، ذكر ان البلدية قد طرحت في اللجنة الوزارية لشئون القدس مشروع اصلى قوامه اربع سنوات لاصلاح البنية في شرق المدينة بتكلفة مقدارها ٢٥٠ مليون شيكل.

وفي موضوع توجيه المهاجرين الى المدينة ذكر أولمرت في الخطاب، ان وثيقة البلدية ووزارة الأمن الداخلي تطرح (المشاكل الديموغرافية السلبية للقدس)، حيث جاء فيها ان ٣١ - ٣٥٪ من مواطني المدينة هم من غير اليهود، وقيل انه اذا لم تتصرف الحكومة، فان نسبة غير اليهود في المدينة سوف تتزايد وتقضى الوثيقة بتوجيه عشرة الاف أسرة مهاجرة للقدس من أجل المحافظة على الاغلبية اليهودية بنسبة ٧٠٪ في المدينة.

وقد عارض مسئولون كبار اغلب مطالب البلدية، وقالوا انها تريد أن تمول الحكومة عدم فاعليتها في الماضي، وفي الحاضر وكذلك في المستقبل. وقد ردت البلدية انها واحدة من انشط البلديات وأن أجور موظفيها من أقل الأجور.

مقياس شهر مارس للسلام

هآرتس
١٩٩٩ / ٤ / ٤
افرايم يعرو وعمر هيرمان

يفيد مقياس السلام الذي أجرى في الثلاثين من شهر مارس الماضي أن قطاعات عريضة من الشعب تعتقد أن مسيرة السلام الحالية ستسفر في نهاية الأمر عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأن الحكومة الإسرائيلية التي ستتشكل عقب الانتخابات المقبلة ستتوصل إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين ستتضمن إخلاء الأراضي ، والاعتراف بمثل هذه الدولة . وقد اتضح من خلال مقياس السلام أن غالبية اليهود تؤمن بجدالة المطلب الفلسطيني الداعي إلى إقامة دولة مستقلة ، وبإمكانية موافقة إسرائيل على هذه الفكرة . وكان من بين النتائج التي تم الكشف عنها أيضا أنه تنضال تدريجيا نسبة من يسلمون بذلك الزعم الذي مفاده أن الفلسطينيين لا يعترفون بوجود إسرائيل ، ومع هذا فما زالت نسبة من يقبلون هذا الزعم تفوق بكثير نسبة معارضييه .

وينقسم الشارع الإسرائيلي على ذاته إذ يتبنى موقفين متساويين في كل ما يتعلق بقضية أي موقف سعي على إسرائيل أن تتبناه في حاله إذا ما أعلن ياسر عرفات في الرابع من شهر مايو المقبل عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ومع هذا فترى الغالبية أنه سيتجنب الاقدام على هذه الخطوة . وكان من الملاحظ أن نصف من شملهم الاستطلاع يؤمنون أنه من الواجب الاستمرار في المفاوضات مع الفلسطينيين حتى في حالة إعلان الفلسطينيين عن إقامة دولة فلسطينية ، وفي المقابل فيرى النصف أيضا أنه من الضروري وقف المفاوضات في مثل هذه الحالة . ومع هذا فيرى قطاع عريض من الشارع الإسرائيلي أن الإعلان من جانب واحد عن إقامة دولة فلسطينية سيؤثر على نتائج الانتخابات الإسرائيلية وسيخدم مصالح الأحزاب السنية في إسرائيل .

وحينما وجهت إلى العينة التي شملها الاستطلاع سؤالا عما إذا كان الإسرائيليون يعتقدون أن مسيرة السلام الحالية ستؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ، فقد أوضح ٦٩ % ممن شملتهم العينة إنهم يعتقدون أو واثقون في إمكانية حدوث هذا الأمر ، وفي المقابل فيرى ٢٥ % فقط أن المسيرة لن تؤدي إلى إقامة هذه الدولة . ومن الملاحظ أنه بينما تسود اختلافات وتباينات ضخمة في أوساط الشارع الإسرائيلي بشأن الكثير من الجوانب المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية فيتفق الشارع على أن إقامة مثل هذه الدولة تعد محصلة طبيعية لمسيرة السلام الحالية .

والجدير بالذكر أن قطاعا عريضا من الجمهور رأى في شهر ديسمبر عام ١٩٩٤ أن اتفاق أوسلو سيؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ، وكانت نسب من تنبوا هذا التصور آنذاك شبيهة للفة من سنون هذا التصور حالي . وعلاوة على هذا فقد اتسمت التصورات المتعلقة بقضية الدولة الفلسطينية والتي طرحت طيلة هذه السنوات الماضية بنزوع الغالبية وبدرجات متفاوتة لذلك الرأي الذي مفاده أن إقامة الدولة الفلسطينية

تعد نتيجة حتمية لمسيرة السلام . ومن هنا فلا غرابة في أن ٦٢ % من الشارع الإسرائيلي يسلم بالرأي القائل بأن الحكومة الإسرائيلية التي ستتشكل بعد الاسحبات ستتوصل في نهاية الأمر إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين ستتضمن إخلاء الأراضي والاعتراف بإقامة دولة فلسطينية . وفي المقابل فيرى ٣٣ % فقط أنه نسر هناك أي أساس من الصحة لهذا التصور .

وعند تقسيم الإجابات على ضوء اتجاهات التصويت التي سادت خلال انتخابات الكنيست التي حرت خلال عام ١٩٩٦ يتضح لنا أن غالبية المنتسبين إلى حزبي "الليكود" و "العمل" يسلمون بالرأي الخاص بأن مسيرة السلام ستؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة دولة فلسطينية غير أنه وكما كان متوقعا فيحظى هذا الرأي بنسبة ٧٧ % من مؤيدي حزب العمل في حين أنه يحظى بقبول حوالي ٥٥ % ممن يؤيدون نتنياهو .

وإذا كانت قضية إقامة الدولة الفلسطينية لا ترتبط على أي نحو بطبيعة الحكومة التي ستتولى مقاليد الحكم بعد الانتخابات ، فمن الواضح أن مستقبل القدس يرتبط إلى حد كبير بطبيعة الحكومة . وتتجلى مظاهر هذا الأمر في أنه بينما يوافق ثلث من شملهم الاستطلاع على تلك الرؤية التي مفادها أن الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات ستتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بشأن القدس فلا يسلم ٦٣ % ممن شملهم الاستطلاع بهذه الرؤية . ويعني هذا الوضع أن القضية التي تعني الناخب الإسرائيلي لا تتمثل في إقامة دولة فلسطينية وإنما تتمثل فيما إذا كانت هذه الدولة ستنعم بأية صلاحيات في القدس .

ومن الواضح أن سلم أفضليات الشارع الإسرائيلي يتسم برؤية بالغة الوضوح لقضية أية حكومة يمكنها أن تنجح أكثر من غيرها في دفع مسيرة السلام والحفاظ على المصالح الإسرائيلية في إطار المفاوضات مع الجهات العربية المختلفة . وبعد هذا الوضوح إما نتيجة لأهمية مستقبل القدس أو لبعض الاعتبارات المتعلقة بمسيرة السلام . وقد اتضح عند النظر في الإجابات أن ٣٦ . ٧ % يرون أن وجود حكومة تحت قيادة بنيامين نتانياهو هو الحل الأمثل في حين أن ٣١ . ٤ % يفضلون تولي باراك منصب رئيس الوزراء . وقدرت نسبة من يفضلون تسولي إسحاق مورديخي منصب رئيس الوزراء بـ ١٢ . ٤ % وفي المقابل فقد رأى ٨ . ٨ % أنه ليست هناك أية فروق بين المرشحين ، ولم يكن لـ ١٠ % ممن شملتهم العينة موقف محدد .

وقد وجهنا إلى الجمهور في إطار الاستطلاع السؤال التالي هل ترى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعد أمرا حتميا تولد عن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين أم أن إقامتها تعد مظهرا من مظاهر تحقيق العدالة ، ووجهنا إلى من شملتهم عينة

الاستطلاع السؤال التالي أيضا الذي كان مفاده هل تعتقد أنه من الممكن أن توافق إسرائيل على إقامة مثل هذه الدولة . وقد اتضح من خلال الاجابات أن الغالبية ترى أن المطلب الفلسطيني الرامي إلى إقامة دولة يعد مطلباً عادلاً ، فتقدر نسبتهم بـ ٥٥.٦٪ في حين أن نسبة من يرون أن هذا المطلب غير عادل تقدر بـ ٦.٢٤٪ وقد وجدنا ذات النسب عند تقسيم الإجابات المتعلقة بسؤال هل تعتقد أنه من الممكن أن تقبل إسرائيل في إطار أي اتفاق سلام إقامة دولة فلسطينية مستقلة إذ رأى ٥٥.٦٪ أنه من الممكن أن تقبل إسرائيل هذه الفكرة في حين أن نسبة المعارضين قدرت بـ ٣٨.٩٪ وتعني هذه النسب أن غالبية اليهود يتقبلون فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة بوصفها فكرة متعلقة بالعدالة التاريخية وأنه يتعين على إسرائيل التعايش معها . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه قد قدرت في شهر سبتمبر من عام ١٩٩٨ نسبة المؤمنين بعدالة المطلب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة بـ ٤٥٪ أي أنها كانت شبيهة بذات النسبة التي سادت في فترات سابقة ، الأمر الذي يدل على أن الشهور القليلة الماضية سجلت ارتفاعاً يقدر بـ ١٠٪ في نسبة تأييد الجمهور من الناحية الأخلاقية لإقامة دولة فلسطينية .

وقد طرأ تغير مشابه لرؤية الجمهور لهذا الموضوع من الناحية البراجماتية فقد رأى ٤٥٪ من الجمهور على مدى سنوات طوال أنه من الممكن أن توافق إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، غير أن هذه النسبة ارتفعت أيضاً بنسبة ١٠٪.

وتعبر هذه التحولات عن طبيعة التغيرات التي طرأت على رؤية الإسرائيليين لموقف الفلسطينيين إزاء دولة إسرائيل ، وبعد خير دليل على هذا الأمر أنه بينما قدرت نسبة من تصور من الإسرائيليين في شهر يناير عام ١٩٩٥ أن الفلسطينيين لا يعترفون بوجود إسرائيل ، وأنهم يعتزمون تدميرها لو كان بمقدورهم القيام بهذا الأمر بـ ٧٠٪ فقد قدرت في شهر يناير من عام ١٩٩٦ بـ ٦٣٪ ، و قدرت في شهر فبراير من عام ١٩٩٨ بـ ٦٠٪ ، ثم واصلت انخفاضها لتقدر في شهر فبراير عام ١٩٩٩ بـ ٤٨٪.

وتفيد هذه المعطيات أن هناك ثمة تحولا لا يمكننا أن نتجاهله ، وأن رؤى الشعب الإسرائيلي تشهد تحولا ضخما ، وأن المخاوف التي كانت تراود الإسرائيليين بشأن العدو الفلسطيني لم تعد سائدة مثلما كانت تسود في الماضي .

ونظرا لأن غالبية الشعب تؤمن بأن تحقق السلام سيتواكب مع إقامة الدولة الفلسطينية فإنها لا تتصور أن عرفات سيعلن عن إقامة دولة فلسطينية في الرابع من شهر مايو ، ويسود هذا التصور في أوساط ما يربو على ثلثي من شملهم الاستطلاع أي حوالي ٦٧.٥٪ منهم . وفي المقابل فيرى ٥.٢٦٪ منهم أي حوالي ربع من شملهم الاستطلاع أن عرفات سيعلن عن إقامة الدولة . وتفيد هذه المعطيات أن الجمهور يتعامل مع تصريحات عرفات من منظور أنها لا تعدو كونها خطوة تكتيكية تهدف إلى الحصول على بعض الامتيازات الأمريكية في مقابل تراجع عن نوابه .

وينقسم الشارع الإسرائيلي إلى معسكرين متساويين في كل ما

يتعلق بطبيعة رد الفعل الذي يتعين على إسرائيل أن تتخذه في حالة إذا ما أعلن عرفات في الرابع من مايو عن إقامة دولة فلسطينية ، فباعتقد ٤٧٪ ممن شملهم الاستطلاع أنه من الواجب أن تستمر إسرائيل في مثل هذه الحالة في إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين ، وفي المقابل فيرى ٤٥٪ أنه من الواجب وقف المفاوضات في هذه الحالة . ويجب أن نضع في أذهاننا في هذا المقام أنه حينما وجهنا هذا السؤال في شهر سبتمبر من عام ١٩٩٨ فقد رأى ٢٦٪ فقط ممن شملهم الاستطلاع آنذاك أنه من الواجب الاستمرار في المفاوضات في حين أن سائر من شملهم الاستطلاع تبنا مواقف آخرين إذ رأى ٣٣٪ منهم أنه من الواجب إرجاء المفاوضات ، وفي المقابل فقد رأى ٣١٪ منهم أنه من الواجب إلغاء اتفاقيات أوسلو .

وكما كان متوقعا فتربط مواقف من شملهم الاستطلاع تجاه هذه القضية بطبيعة رؤيتهم السياسية فيرى ٧١٪ ممن ينتمون إلى اليمين أنه من الواجب وقف المفاوضات في حالة إذا ما أعلن عرفات عن إقامة دولة فلسطينية ، وفي المقابل فقد رأى ٢٤٪ من مؤيدي اليمين أنه من الواجب الاستمرار في المفاوضات . وعلى خلاف موقف اليمين الإسرائيلي فيرى ٧٢٪ من المنتمين إلى اليسار أنه من الواجب الاستمرار في المفاوضات ، وفي المقابل فتقدر نسبة معارضي هذه الفكرة في أوساط اليسار بـ ٢٠٪ . وفيما يتعلق بالمنتسبين إلى الوسط فإن مواقفهم أقرب إلى موقف اليسار منها إلى موقف اليمين إذ يعتقد ٤٣٪ منهم أنه من الواجب وقف المفاوضات في حين أن ٤٨٪ منهم يرون أنه من الضروري الاستمرار في المفاوضات .

ومن الملاحظ أن غالبية من شملهم الاستطلاع ترى أنه سيكون للمفاوضات مع الفلسطينيين تأثير على نتائج الانتخابات المقبلة فرأى ٥٦٪ ممن شملهم الاستطلاع أن المفاوضات مع الفلسطينيين ستؤثر على نتائج الانتخابات في حين أن ٣٢٪ ممن ضمهم الاستطلاع لم يروا أنه سيكون للمفاوضات أي تأثير ، ولم يكن لـ ١٣٪ منهم أي تأثير . وفيما يتعلق بتأثير الاعلان عن إقامة دولة فلسطينية على الانتخابات فرأى ٤٤٪ ممن ضمهم الاستطلاع أن مثل هذا الاعلان سيكون في صالح الاحزاب اليمينية في حين أن ١٢٪ منهم فقط رأوا أن هذا الاعلان سيكون في صالح الاحزاب اليسارية .

وإذا افترضنا في هذا المقام أن عرفات يعلم طبيعة الاتجاهات السائدة في أوساط الرأي العام الإسرائيلي تجاه هذه القضية فيتعين علينا أن نفكر فيما إذا كان عرفات سيضع كل هذه الاتجاهات في حسابه في حالة إقدامه على الاعلان عن إقامة دولة فلسطينية.

(*) اشتمل مقياس السلام العام خلال هذا الشهر على ٥٥.٢٪ نقطة في حين أن نقاط مقياس أوسلو قدرت بـ ٥٥.٢ نقطة . و قدرت نقاط مقياس سوريا بـ ٤٣.٦٪ نقطة .

(**) يتولى مركز "تامي شتاينميتس" لبحوث السلام بجامعة تل أبيب والذي يرأسه كل من البروفيسور "افرايم يعرود" ، "تمر هيرمان" مهمة إجراء مشروع مقياس السلام الذي يقوم بتنفيذه معهد "تيلسكر" ، شمل الاستطلاع ٤٩٧ فردا .

إسرائيل - الدول العربية



لهم عينان ولا يرون؟

هاتسوفيه
١٩٩٩/٣/٢٤
بقلم: شاؤول شيف

شديدة الصعوبة بسبب عدم وجود بيانات دقيقة من تلك الدولة، ولكنها ليست بالمهمة المستحيلة. نظرا لتوافر مصادر علنية في الغرب، يمكن الحصول على معلومات عامة عن النفقات الخاصة بالتدريبات والاستخدام العملي للقوات والوحدات العسكرية المختلفة. ومن خلال هذه المعلومات يمكن أن نستنتج من خلال طريقة الحساب فقط، كم تنفق مصر على بناء جيشها، وتدريبه واستخدامه العملي ووجوده.

إن التقدير الحذر لنفقات الاستخدام العملي، والتدريبات والصيانة الدورية لـ ١٢ فرقة ثقيلة نظامية مصرية يصل إلى ٣,٩٣١ مليار دولار سنويا تقريبا، أو أكثر من ١٥٪ من الميزانية الرسمية لمصر.

الأكثر من هذا، فإن هذه المعلومة لا تضع أبدا في الحسبان بقية مهام الإدارة والمعاونة المدنية المطلوبة لوحدة عسكرية في حجم فرقة مثل الخدمات المعاونة للتدريب خارج إطار الفرقة، وخدمات المعاونة المدنية وتكلفة الصيانة لمنشآت المعاونة خارج إطار الفرقة.

كذلك تحتفظ مصر بقوات توازي فرقتين أخريين كألوية مستقلة. تشمل هذه الوحدات لوائين مدرعين وأربعة ألوية ميكانيكية. إذا استخدمنا بيانات تكلفة الاستخدام والصيانة والقوى البشرية، حتى بدون أن نضع في الحسبان أن التكلفة العامة لهذه الوحدات يجب أن تكون عالية جدا في إجمالي هيكل قيادتها المستقلة، سينبغي علينا أن نضيف إلى تكلفة الفرقة الثقيلة سابقة الذكر ٧٠٠ مليون دولار أخرى. إذن تبلغ التكلفة العامة للقوات الثقيلة المصرية ٤,٦٣١ مليار دولار سنويا.

إضافة إلى ذلك، تحتفظ مصر بثلاثة ألوية للمشاة ولوائين إبرار جوى ولواء مظلات. وتبلغ تكلفة الصيانة الدورية لهذه النوعية من الوحدات في جيش الولايات المتحدة ما

لا يعتبر رئيس الدولة، السيد عيزرا فايتسمان، من المتهمين بأنه يميني متطرف. فأعماله من أجل دفع عملية السلام، حسبما يتراءى له، جعلته حبيب معسكر السلام في إسرائيل ولدى زعماء الدول العربية والغربية الذين يريدون إعادة إسرائيل إلى الهجوم الذي كانت عليه قبل نشوب حرب الأيام الستة. ومع ذلك، فالصحافة المصرية لا ترد له الجميل. في هذه الأيام اتهمته صحيفة المعارضة بقتل الأسرى المصريين. والصحافة المصرية عامة توجه الضربات إلى إسرائيل وإلى أشخاصها بلا هوادة، وكل هذا، من أجل ضمان أن تظل نيران الكراهية مشتعلة وعندما يحين الوقت المناسب، تدفع بالجيش المصري إلى داخل إسرائيل المنكشة.

لقد وقعت الولايات المتحدة على صفقة أسلحة ضخمة مع مصر (تضم طائرات ودبابات متطورة) وقد مرت هذه القصة هنا مرور الكرام، وكأنها صفقة مدافع رشاشة قديمة. ولم يحرك دعاة السلام ساكنا رغم أن أي عاقل يستطيع أن يلحظ أن مصر تعد نفسها للحرب ضد إسرائيل. ما الذي يقوله دعاة السلام الصادقين فيما بينهم وبين أنفسهم؟ هل هذا التسليح ضد السودان؟ من أجل تحديد الصورة وتوضيحها، هذه فقرة من مقال نشر في مجلة نتيف، وهي مجلة رفيعة المستوى، بقلم الدكتور شون بيان، وهو باحث أمريكي كبير في شئون الجيوش والمخابرات: اليمين صامت، واليسار صامت وللأسف لا يطرحان هذا الموضوع للمناقشة. لماذا لا يفرض بنيامين نتنياهو على المرشحين لرئاسة الحكومة أن يتناولوا موضوع التسليح الضخم في مصر. لماذا لا يعلق الغرب على هذه الترسانة المصرية الرهيبة؟

هذه هي البيانات الوثيقة التي عرضها الدكتور شون بيان: إن الاستيضاح الدقيق لنفقات الدفاع المصرية يعتبر مهمة

بين ٥٨٢,٥ مليون إلى ٩٥٠,٥٨ مليون دولار سنوياً. والتقدير الحذر لصيانة هذه الأتوية المنفصلة معاً في الجيش المصري سيبلغ ٨٥٠ مليون دولار تقريباً. إذن يبلغ حجم تكلفة القوات الثقيلة والخفيفة لمصر ٤٣١,٥ مليار دولار، أو أكثر من ٢٠٠٪ من الميزانية الرسمية.

ويجب أن نتذكر أن هذه التقديرات حذرة وتقليدية، وأن النفقات الحقيقية قد تكون أكبر بكثير. وبالفعل، إزاء حقيقة أن المصريين يستوعبون اليوم منظومة جديدة تماماً في استخدام القوات وهيكل القيادة، فمن المعقول أن تكون نفقات التدريبات أكبر بقدر ملحوظ من النفقات في الولايات المتحدة.

كذلك من المفترض أن التكلفة اللوجيستية اليومية للنشاط الجاري، مثل نقل معدات ووقود وزيت.. الخ في دول العالم الثالث أعلى بشكل عام مقارنة بالولايات المتحدة.

ومن المهم أن نذكر أن هذه البيانات لا تتضمن الجزء الأكبر من الجيش المصري، بما في ذلك سلاح الطيران الذي يستخدم ٥٥٠ طائرة وسلاح البحرية الذي يستخدم ٦٠ قطعة بحرية، وقيادة الدفاع الجوي التي تضم مائة كتيبة و١٥ كتيبة مدفعية مستقلة، وكتيبة سكاد وكتيبتين هاون ثقيل وسبع كتائب كوماندوز، ومخابرات عسكرية وبرامج

أبحاث وتطوير عسكرية وأسلحة غير تقليدية مصرية. إضافة إلى هذا تحتفظ حكومة مصر بحوالي عشرة مستودعات للأسلحة في إطار (الصناعة الحربية المصرية)، التابعة لوزارة الدفاع وكذلك (هيئة قومية للإنتاج الحربي). في عام ١٩٩٤ كانت مصر ثاني أكبر دولة مستوردة للسلاح في الشرق الأوسط بعد السعودية. إن مصر الواقعة في منطقة تعد أكبر منطقة استيراد أسلحة في العالم هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي زادت من مشترواتها العسكرية سنوياً منذ عام ١٩٩٠.

ليس هناك أدنى شك في أنه لو طبقنا الحسابات والتحليل السابقين على بقية أجزاء الجيش المصري، سيتضح لنا أن الاتفاق الحقيقي لمصر على جيشها أكبر خمسة أضعاف أو ثمانية أضعاف من الأرقام التي نشرت رسمياً. هذا يعني أن نفقات مصر على الدفاع تبلغ ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي وهي تقارب نسبة دولة في حالة حرب أو تعادلها.

وبما أن مصر لا تعيش حالياً نزاعاً عسكرياً، يكون من الواجب على مخططي الاستراتيجية في إسرائيل أن يسألوا أنفسهم ضد من يتجه هذا التعاطف العسكري الحالي المصري، وبشكل لم يسبق له مثيل في تاريخها.

الحذر من «يزهر»

هاتسوفيه

١٩٩٩/٣/٢٩

بقلم: يهوشع شمش



المناطق التي احتلها جيش الدفاع. وكانوا يلتقون مع الجنود ويحاضرون أمامهم حول الأوضاع، وكما قيل في التحقيق الصحفي، أن هدفهم كان (رفع الروح المعنوية الهابطة للجنود). في هذا الكتاب يقوم يزهر بعمل حساب ثاقب مع ما حدث في هذه الحرب القاسية.

وقد عرض التحقيق بعض الأحداث المنقولة عن الكتاب، يحكي في واحد منها كيف كان الجنود الإسرائيليون يركلون جماجم الجنود المصريين القتلى من أجل الاستيلاء على الأسنان الذهبية التي في أفواههم!

فقد كتب يزهر (كانوا يسيرون بين القتلى ويقومون بحركات لم نفهمها في البداية، وبعد ذلك رأينا أنهم يركلون ذقون الميتين بقوة بمقدمة أحذيتهم لإخراج الأسنان الذهبية التي في أفواههم. كانوا يفعلون ذلك بدأب وهمة).

لقد وجد هذا المؤلف فرصة أخرى كي يتناول على أخلاقيات طهارة السلاح، ومن المعتقد أنه سيكون في مقدور المصريين الاعتماد في تقريرهم القادم على قصص صاحب جائزة إسرائيل في الأدب بشأن السلوك غير الإنساني الذي وصف به جنود جيش الدفاع.

أما رفيقاه في جولة المحاضرات هذه، عزى بيلد وحاييم جوري، فلا يذكران شيئاً كهذا. وذلك استناداً لعدم

ذكر يوم الجمعة أن صحيفتين مصريتين قد نشرتا خلاصة تقرير أعدته السلطات هناك يقضي بأن ٦٥ ألف جندي مصري - أغلبهم من الأسرى - قد لقوا مصرعهم على أيدي قوات جيش الدفاع في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ويأتى على رأس قائمة (مجرمى الحرب) المسؤولين عن ذلك كل من اسحاق رابين وموشى ديان، وعيزرا فايتسمان وإيريل شارون ورفائيل إيتان وموشى إرنز وإيهود باراك، وقيل أن مصر سوف تقدم هذا التقرير إلى محكمة دولية بعد الانتخابات الإسرائيلية.

كما ذكرنا، يتطرق هذا التقرير إلى حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، أما حرب عيد الغفران التي نشبت في أكتوبر ١٩٧٣ فإنها لا تدخل في قائمة (الجرائم) التي ارتكبتها جنود جيش الدفاع. ولكن يحتمل بالتأكيد أن المصريين يضمرون شيئاً بالنسبة لهذه الحرب أيضاً. وقد نشر تحقيق كبير يوم الجمعة الماضي يملحق صحيفة ידיעות أحروروت حول الكتاب الجديد الذي ألفه يزهر سيميلنسكى بعنوان (اكتشاف إياهو). ويعتمد مضمون الكتاب على مواقف عاشها يزهر أثناء حرب عيد الغفران، حيث كان ضمن مجموعة تضم ثلاثة ضباط احتياط (الاثان الآخران هما حاييم جوري وعوزي بيلد) حيث كانوا يقومون بجولة على الجانب الغربي للقناة - مثلما أطلقوا على

مشاهدتهما لهذه الاحداث بأعينهما كما إنهما لا يتذكران أن يزهر، والذي رافقهما لفترة طويلة، قد قص عليهما شيئا كهذا. لقد قال كل واحد منهما لمراسلة الصحيفة (إننى أسمع هذه القصة للمرة الأولى). ولكن يزهر هو الذى يتذكر فقط، بل إنه يكتب ذلك. وما لا شك فيه أن هذه الأوصاف التى يشيب لها الولدان سوف تستخدم كسلاح فى أيدي أعداء إسرائيل، ويحتمل أيضا أن تكون أساسا لى شكوى مصرية أمام محفل دولي. لقد فعلها يزهر مرة أخرى.

إن زملاء يزهر فى جولة المحاضرات لا يتذكرون، ولكن كاتب هذه السطور بالذات يتذكر محاضرة لهذا المسالم الكبير، الذى جاء كى يرفع الروح المعنوية البائسة للجنود. كان ذلك بعد أن هدأت وطأة المعارك، وكنا سرية احتياط بلواء البقاع فى موقع عند مشارف مدينة السويس. كانت أيام قاسية حيث الأوضاع المجهولة والروح المعنوية المنخفضة، وفى وقت الغروب وصل إلى الموقع يزهر سمبلنسكى وهو يرتدى الزي العسكرى، حتى يعرض أمام الجنود صورة للأوضاع. وحتى لو لم يكن دوره سياسيا أو رجل دعاية لجيش الدفاع أو الحكومة الإسرائيلية، فقد توقعوا أن يقول كلاما مشجعا (رفع الروح البائسة).

ولكن سرعان ما كشف يزهر عن مواقفه اليسارية وأسلوبه العدائى. فقد قال كلاما سيئا عن الحكومة وعن الجيش، وقبل أن يستوعب الجنود ما يقوله، أضاف توقعات قاسية حول المتوقع فى الفترة القادمة. من مسافة تبعد ٢٥ عاما مازالت ذكريات الانطباع السيئ الذى أحدثه الكلام قائمة. لم يرسم يزهر صورة موضوعية للوضع، بل استغل المحاضرة للتعبير عن وجهات نظره الشخصية، وأحدث مذاقا مريرا فى نفوس المستمعين اليه. بعد أن انتهى من المحاضرة ظل الجنود فى حيرة، ولم يستوعبوا كيف يستغل ضابط احتياط جاء ليتكلم بإسم الجيش، تلك المحاضرة من أجل أن يتهم ويهاجم وي طرح تنبؤات قاسية حول المستقبل، وكل هذا بروح وجهات نظره المعروفة. كذلك اندهشوا من هذا الكلام الذى قيل أمام جنود احتياط لا يعلمون ماذا يحمل لهم اليوم، وماذا ينتظرهم خلال الأسابيع والشهور التى سيخدمون خلالها فى الجيش. إن عوزى بيلد وحاييم جورى لا يتذكران قصة الاسنان الذهبية. ولكن ما قاله يزهر يتذكره جنود كانوا فى موقع عند مشارف مدينة السويس، ويبدو أيضا أن هناك جنودا فى وحدات أخرى سمعوا منه كلاما مماثلا.

سلام متقوقع

ملحق معارف السياسى

١٩٩٩/٣/٢٨

بقلم: عاموس جليوع

«إن تسليح جيش مصر لا يجب أن يزعجنا، لنعتز بشمار إتفاقية السلام معها بمناسبة مرور ٢٠ عاماً».

لقد حدث فى بداية عام ١٩٨٠ أن نزل وزير الدفاع حينذاك، عيزرا فايتسمان إلى موقع هيئة الأركان العامة للجيش. وقد عرضت أمامه الخطط الميدانية العملية لجيش الدفاع لإسرائيل فى مواجهة الجبهة الشرقية وتآلف جيوش سوريا، العراق، الأردن والسعودية. وفجأة قام عيزرا وتقدم نحو لوحة الخرائط الكبيرة. وتساءل: «ما هذا المشار إليه هناك على طول الحدود المصرية؟» وأجابه الحاضرون: «تلك كتائب (تشكيلات قتالية) القيادة الجنوبية التى تدافع فى مواجهة مصر». وكان الحاضرون قد أصيبوا بالدهشة من السؤال غير المتخصص وغير الحكيم لفائتسمان.

وحينذاك قال عيزرا شيئا ما بصيغة: من أجل ماذا عملنا سلام مع مصر؟ هل من أجل أن نستمر فى التعامل معها كعدو حقيقى؟ هل من أجل الاستمرار فى وضع قوات هناك بهذه الأعداد وهذا الحجم؟ لابد أن تفهموا أنه يوجد تغيير الآن، ورجاء أن تغيروا خطتكم طبقا لذلك. وفى الواقع مر وقت طويل حتى تسلل المغزى العميق لاتفاقية السلام مع مصر إلى الادراك والوعى.

ففى ٢٦ من مارس ١٩٧٩ تم التوقيع على إتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر فى واشنطن. وكان بالاتفاقية جزآن مركزيان: الجزء الأمنى والذى حدد مراحل الانسحاب لجيش الدفاع

لإسرائيل من سيناء والترتيبات الأمنية هناك، وجزأ سياسياً والذى حدد مجمل مكونات التطبيع مع مصر. لقد مرت عشرون سنة بالضبط. أما الجزء السياسى: التطبيع الملبى بالجوهر والدفء، فقد ألقى لصندوق القمامة فى الواقع. ولكن الجزء الأمنى ظل ثابتا قويا محترما. وقد صمد فى الاختبار أمام أزمات فى علاقات إسرائيل ومصر عند تفجير المفاعل النووى فى العراق، فى حرب لبنان وأثناء الانتفاضة.

وها هو يوم الميلاد العشرين للسلام مع أكبر دولة عربية تسببت لنا فى أكبر عدد من القتلى، يمر بهدوء، وفى تستر، وكأنه لا طعم ولا معنى له فى حدود هادئة وغير مهددة. فالدولة لا تذكره وزارة التعليم لا تعطيه كدرس تعبير، بل وحتى حركات السلام بأشكالها قد نسيتها. فماذا؟ هل بسبب الجدار القوى الذى يسود بين العلاقات الإسرائيلية المصرية؟ هل بسبب الشك المتبادل والمستمر فى تميز الشعبين؟ هل بسبب الصراع السياسى الذى تديره مصر ضد إسرائيل فى كل منتدى دولي؟ أم بسبب الجهود المصرية لتقليص حجم إسرائيل، والسعى لأن تفقد إسرائيل تفوقها التكنولوجى على السلاح؟ أم أنه بسبب تعاظم القوة العسكرية المصرية اللافتة للنظر؟ ويخيل لى أن النقطة الأخيرة هى أكثرهم إثارة للقلق، لأنها تمس العنصر الأمنى فى علاقتنا مع مصر، والذى كان كما هو معروف أكبر إنجاز له مغزى فى إتفاقية السلام. فمن جيش كان يعتمد قبل ٢٠ عاما على سلاح سوفيتى قديم

وعلى سلاح مشاة، وعلى سلاح جوى ضعيف وأسطول دفاعي، إلى جيش مبنى على اتجاه هجومى. لديه سلاح جوى ذو كفاءة عصرية ومزود جيدا بوسائل مساعدة أمريكية أيضا. ولديه أكبر وأكفأ أسطول بحرى فى حوض البحر المتوسط، كما أن لديه قوات برية مدرعة ومتحركة ذات كفاءة وقدرة على الحرب فى عمق مساحات سيناء وفى داخل إسرائيل. فهل مصر تبني جيشا جديدا وكبيرا بسبب أن ذلك هو الطريق

السهل والرخيص لدفع تطلعاتها لأن تكون دولة عظمى اقليميا (أمريكا تمنحها لذلك الغرض ١.٣ مليار دولار سنويا وتقريبا كل ما تريده من السلاح)؟ إن ذلك محتمل جدا، غير أنه من المهم أن نتذكر أمرين: الأول هو أن إسرائيل هي «العدو» الذى يتدرب أمامه الجيش المصرى. والثانى هو أن عصر السلام غير ملزم بالتبشير بإضعاف وتقليل حجم جيوش بالمنطقة

هاتسوفية ١٩٩٩/٤/٦

مقال افتتاحي

زلة لسان الرئيس

فى حديث للتليفزيون المصرى، قال رئيس الدولة عيزرا فايتسمان أن إسرائيل فى حاجة اليوم لتغيير أسلوبها الخاص بقضية السلام. وقال (إن الاسرائيليين على استعداد لأن يتقبلوا الفلسطينيين كدولة). صحيح أن هذه ليست المرة الأولى التى ينزلق فيها لسان فخامة الرئيس، ولكن هذه المرة، الأمر يحتاج إلى وقفة. وهذا لسببين: الأول لأنه قيل فى حديث رسمى بمناسبة ذكرى مرور عشرين عاما على توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، والثانى لأن فخامة الرئيس يعلم أن حكومات إسرائيل، بلا فارق برئاسة حزب العمل أو المعسكر القومى، قد رفضت حتى الآن المقترحات التى تتعلق بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل. إذن ليس من حق الرئيس أن يعبر عن رأيه المخالف لرأى الحكومة التى تمثل الصلاحية الوحيدة لوضع سياسة إسرائيل، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع الحدود المستقبلية للدولة. بكلامه غير الموزون فإن الرئيس لم يضر فقط بالمصالح السياسية للدولة، بل إنه تسبب فى ضرر أمنى لإسرائيل فيما يتعلق بمحادثات التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين. إذن لم يتبق إلا التوضيح الآن بأن هذا الكلام لا يمثل موقف حكومة إسرائيل. ليس هذا فقط، بل يجب التأكيد على الاعتراض التام من جانب الحكومة على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فى هذه البقعة - أو تلك - من أرض إسرائيل.

لقد حان الوقت أن يدرك فخامة الرئيس أيضا أن أرض إسرائيل - النصيب الأوحيد لشعب إسرائيل - ليس بها موضع لدولة أخرى

سوى دولة اليهود. لقد كان هذا هو خط سير المحادثات مع الفلسطينيين حيث تقرر فى الاتفاق الخاص بمنح حكم ذاتى للفلسطينيين فى بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. طالما أن فخامة الرئيس يتولى منصبه الرفيع ليس من حقه أن يسلك سياسة تتناقض مع سياسة الحكومة. وإذا كانت سياسة الحكومة على غير هواه فإن أمامه الاختيار بأن يستقيل من منصبه. وطالما لم يفعل ذلك، فيجب أن نطالبه بأن يحفظ لسانه وأن يتصرف حسبما يتطلبه منصب الرئيس التمثيلى أمام الخارج، فليس هو الذى يحدد سياسة الدولة. وقد تعلمنا من الأقدمين أن الحكيم هو الذى يعرف حدود موقعه.

صحيح أننا نعيش الآن مرحلة الانتخابات حيث سمح رجال السياسة لأنفسهم أكثر من مرة بالخروج عن المألوف، ولكن هذا لا يسمح لفخامة الرئيس بأن يحذو حذوهم وأن يطرح سياسة تتناقض تماما مع موقف الحكومة التى تدير شئون الدولة.

وبالتالى يجب على الحكومة أن تعيد توضيح الأمور التى تكلم عنها فخامة الرئيس وأنها لا تمثل موقف إسرائيل، بل أنه يتناقض تماما مع سياستها. ومثلما حدث فى الماضى، فإن نفس الأمر يحدث اليوم، فإن حكومة إسرائيل مصممة على اعتراضها على قيام دولة فلسطينية سيادية، فى هذه البقعة أو تلك من أرض إسرائيل.

إن أرض إسرائيل هى أرضنا إلى أبد الأبد. هذا ليس مجرد شعار. بل إنها العقيدة الراسخة لشعب إسرائيل على مر الأجيال.

معاريف (ملحق السبت)

١٩٩٩/٣/٢٦

بقلم: يواف ليمور

أصبح من الصعب الاعتماد على جيش جنوب لبنان

المعلومات التى تسربت وساعدت فى مقتل العميد إيرز جرشطاين.. وإن كان بالفعل تحت عملية اعتقالات فى المنطقة الأمنية، وكان من بين المعتقلين، على الرغم من الإنكار المستمر لكل عناصر الأمن والجيش فى إسرائيل، رجال من جيش جنوب لبنان ليسوا ضباطا كما ذكر، لكن جنود خاصة

دعونا نبدأ بالأخبار السارة. فالتقارير التى وصلت مع بداية هذا الأسبوع من وكالات الأنباء فى لبنان، والتى سرعان ما انتشرت فى إسرائيل، ليس لها أساس من الصحة. فإسرائيل لم تلق القبض على شخصيات كبيرة فى جيش جنوب لبنان تجسست لصالح حزب الله وبذلك لم يتم الكشف عن

من المدنيين والدروز، وتم إلقاء القبض عليهم في القطاع الشرقي بتهمة التجسس لصالح المخابرات السورية. وبسبب المعلومات الخاطئة التي تناقلت حول (ضباط من جيش جنوب لبنان، حزب الله، جرشطاين)، كان من السهل على أجهزة الأمن إنكار التقرير تماما ووصفه بأنه «كاذب». لكن يكمن وراء هذه الإنكارات أزمة مزدوجة: الرغبة في عدم التورط في أزمة مع الدروز في لبنان وإسرائيل، وحقيقة الكشف عن متعاونين من جانب حلفائنا في جنوب لبنان مع سوريا.

ولقد أثار هذا الكشف عن المتعاونين، على الرغم من أنه ليس الأول من نوعه أو أنه حالة شاذة، أثار شعور كبار الضباط في قيادة المنطقة الشمالية والذين يتحدثون بصراحة عن وجود «مشكلة حقيقية» يواجهها جيش الدفاع الإسرائيلي في عمله في جنوب لبنان. ويرتكز هذا الشعور، ليس فقط على كشف المتعاونين، لكن على مجموعة كبيرة من الحقائق والأحداث التي يصعب إخفاؤها، ومنها كشف عمليات كثيرة لجيش الدفاع الإسرائيلي ونجاح حزب الله في إصابة أهداف كانت تعتبر دائما آمنة نسبيا وشواهد كثيرة على استخدام العدو لمنازل ومعدات في المنطقة الأمنية.

من المفهوم إن إصابة جرشطاين، على الرغم من عدم وجود دليل على أن حزب الله قد علم مسبقا بخط سيره أو مخططاته، فإن هناك شعورا يعتدل لدى الكثيرين بأن هذه العملية أكثر من مجرد «قضاء وقدر» وإن هناك حقيقة تقول أن جرشطاين قد زار مدنيين في جنوب لبنان وقاعدة عسكرية لجيش لبنان الجنوبي قبل مقتله، وقد يكون لذلك علاقة بمصرعه.

ومن خلال هذه الأحاسيس والشكوك التي ليس لها دليل، توصل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى استنتاجات فعالة. ففي الشهور الأخيرة، تحديدا منذ نوفمبر الماضي، وموجة الهجوم بالشحنات الناسفة مستمرة على قاعدة تل بقعة حيث قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتغيير سياسته مع سكان المنطقة الأمنية فدمر المنازل الخاوية التي من الممكن أن تستخدم كماوى ونقطة انطلاق لحزب الله. وفي القرى الشيعية تجري عمليات البحث عن المتعاونين، وأهم شيء أن أصبح دور جيش جنوب لبنان هامشيا، حتى أن العمليات اليومية البسيطة والتي كان يرسل بها تقريراً في الماضي إلى جيش جنوب لبنان أصبحت سرية. وتوقف إرسال التقارير العامة إلى جيش جنوب لبنان عن الأهداف والمواقع. ويقول ضابط مسئول: «ببساطة توقفنا عن إشراكهم معنا في المعلومات والسبب واضح».

ويقول العقيد شاول كميسة نائب قائد مفرزة لبنان حول الثقة في العلاقة مع جيش جنوب لبنان، إننا نعتزب أنه تقرر عدم الاعتماد عليهم بدرجة كبيرة وليس هناك أي سبب لأخبارهم بكل نشاط جيش الدفاع الإسرائيلي» كما يقول «أنه على الرغم من أنه ليست هناك شواهد جديدة على تعاون رجال جيش لبنان الجنوبي مع حزب الله إلا أنه لا يجب أن يعرفوا كل شيء وليس صحيحاً أن نخبرهم بكل شيء».

يعلم كميسة، الذي سينهى في الصيف المقبل خدمة سنوات

طويلة في المنطقة الأمنية وسيتوجه إلى رومانيا لشغل منصب الملحق العسكري، إن الحقيقة مؤلمة فالمناقشات الداخلية في قيادة المنطقة الشمالية تدور حول «تسرب سهل» للمعلومات إلى حزب الله. ويشك بعض كبار الضباط في وجود «رجال في قيادة جيش لبنان الجنوبي، والذين هم على علم بمجرى الأمور، يقدمون التقارير إلى حزب الله» لكن ليس هناك دليل على كل هذه الشكوك، لكن الأمر نفسه مقلق.

ففي الجهاز الأمني يقولون إن الوضع في جيش لبنان الجنوبي مستقر، لكن يعترفون أن رجاله وسكان المنطقة الأمنية يخضعون لضغوط متزايدة وأن ولاهم لإسرائيل ليس مستقرا مثلما كان في الماضي. والحديث هنا عن ضغوط من جانب الحكومة اللبنانية التي تحكم رجال جيش لبنان الجنوبي «ويحكم عليهم أحيانا بالاعدام أو المؤبد» كما تصعب عليهم الاتصال بباقي أفراد عائلاتهم في أجزاء من لبنان. كما تحقق المخابرات اللبنانية بشدة مع الداخلين والخارجين من المنطقة الأمنية وتحاول جاهدة في أن تجعلهم يتعاونون معها. ومن يرفض يواجه عقوبات اقتصادية ومشكلات في العمل وفي دراسة وتعليم أفراد عائلته الذين يسكنون في لبنان. ومن ناحية أخرى يعرض حزب الله العفو عن كل من «يتوب» ويتعاون معه. ولقد حاولت المنظمة مؤخرا إصدار قانون بهذا المعنى والتصديق عليه في البرلمان اللبناني. بالإضافة إلى هذا، فإن لبنان وحزب الله يشنان حملة ضغوط نفسية على سكان جنوب لبنان. ويقول عنصر كبير في وزارة الدفاع أن «المعلومات الكاذبة في بداية هذا الأسبوع كانت غوذا فقط للمعلومات الكاذبة التي تهدف إلى الإيقاع بين السكان وبين رجال جيش لبنان الجنوبي وبين إسرائيل».

فهم يحاولون أن يثبتوا للسكان أننا لا نشق فيهم ومن خلال ذلك يدفعونهم إلى خيانتنا. ويعلم هذا المسئول الكبير، الكثير عن هذه المعلومات الكاذبة التي يتم بثها لسكان الجنوب في إطار هذه الحرب النفسية، ومن هذه الأكاذيب: أن الكثيرين منهم موجودون في سجن دائم في إسرائيل وأن جيشهم محطم وأن الجنرال الحد قد فر إلى خارج البلاد... الخ. ويقول المسئول، أن كل هذا يأتي في إطار البند ١١ من مبادئ القتال عند حزب الله ويقول هذا البند: «إنه لا نهاية لتأثير وسائل الإعلام وإن أصابتها كالتدخين تماما، فاستخدمها لتحقيق أهدافك».

علاوة على ذلك فإن الكثيرين في جيش لبنان الجنوبي ومن السكان يضطرون إلى مواجهة حقيقة أن أقربا هم في لبنان «الحررة» قد انضموا إلى المنظمات الارهابية ويشاركون في العمليات ضدهم. ويقول كميسة: «إن بعض المخربين الذين قتلوا في مواجهات مع جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا في الماضي من سكان المنطقة الأمنية». فالمواطنون اللبنانيون الذين سكنوا في الماضي في جنوب لبنان وهاجروا إلى الشمال يحاولون أحيانا إغواء سكان المنطقة الأمنية، جيرانهم في الماضي، أن يفعلوا مثلهم، أو يتعاونون مع حزب الله والحكومة اللبنانية. وكما هو متوقع فإن الاستجابة تكون

من السكان الشيعة في المنطقة الأمنية (خاصة قرى تالوسا بجوار قاعدة تل بقعة والذين أعتمد عليهم حزب الله في تنفيذ عمليات شهر نوفمبر) المؤيدين لحزب الله لكن هناك من يشتركون أيضا من السكان في جنوب لبنان مقابل المال. وفي المقابل يضطر جيش لبنان الجنوبي إلى مواجهة القتال اليومي الضاري في جنوب لبنان وتكبد الخسائر الفادحة.

ومنذ إقامة المنطقة الأمنية في عام ١٩٨٥ وحتى اليوم تكبد جيش لبنان الجنوبي ٤٠١ قتيل و ١٢٩٠ جريحاً في مقابل ٢٥٠ قتيلاً و ٨١٦ جريحاً في جيش الدفاع الإسرائيلي من بينهم ٣٤ قتيلاً و ٥٢٠ جريحاً في عام ١٩٩٨ فقط. وفي الجهاز الأمني الإسرائيلي يقولون أن هذه الأرقام تشير إلى أن هناك ظلماً كبيراً في توجيه اصبع الاتهام إلى جيش لبنان الجنوبي. ويوضح العنصر الأمني الكبير: «أن سقوط قتلاهم منع سقوط قتلى لنا». كما يقول أنه منذ بداية عام ١٩٩٩ كشف جيش لبنان الجنوبي ١٦ منطقة بها شحنات ناسفة كانت ستكبدنا خسائر كبيرة. ويقول العنصر الأمني: «إننا نميل لإطلاق النار على أقدم من يعملون من أجلنا. وهذا ما نفعله الآن لجيش لبنان الجنوبي وسوف ندفع ثمن ذلك باهظاً. وأن الانباء التي انتشرت في إسرائيل تخدم العدو وتضرنا وتضر جيش لبنان الجنوبي. وإن كانت هناك حالات سيئة إلا أنها تعتبر تافهة في مقابل دور جيش لبنان الجنوبي في المنطقة»، ويقول العقيد كميصة أن هذا النشر للأنباء قد تسبب في ضرر كبير وأن ما نفعله لجيش لبنان الجنوبي صواباً وذلك ليس فقط بسبب المعلومات الخاطئة لكن من أجل أن لا يؤثر على استقرار النشاط المشترك بيننا في جنوب لبنان. ويضيف كميصة: من الجدير بالذكر أن التعاون بيننا وبين جيش لبنان الجنوبي هو تحالف دم وأن جيش لبنان الجنوبي يقوم بعمل تحفه المخاطر وينقذ حياة الكثير من جنودنا».

ربما يعلمون في مفرزة لبنان أنه في الفترة الأخيرة زادت الفجوة في التعاون بين إسرائيل وسكان جنوب لبنان وأفضل دليل على ذلك هو ميل الجنرال لحد إلى الانسحاب من منصبه بعد ١٦ عاماً من قيادة جيش لبنان الجنوبي (يقول المقربون أنه قريب من ذلك أكثر من أي وقت مضى) وأن يتقاعد في شقته في وسط باريس. وفي وزارة الدفاع وقيادة المنطقة الشمالية يعترفون بأن الأمر «وارد» وربما لا يتحدثون عن من سوف يخلفه كي لا يجرحون مشاعره. ويقول العقيد كميصة «لقد عمل لحد في الأيام الأخيرة بصورة طيبة. وأنا من خلال معرفتنا به سوف يستمر في منصبه كلما كان ذلك في الاتجاه الإيجابي».

لكن كيف لا ندرس ذلك، فمن ناحية لحد ورجاله فالأمر تسير في الاتجاه السلبي. وذلك ليس فقط بسبب الصعوبات التي ذكرناها ولكن بسبب الجدل الشعبي في إسرائيل حول الانسحاب من جنوب لبنان، فسوف يجعل ذلك رجال جيش لبنان الجنوبي وسكان الجنوب يفكرون في مستقبلهم. ويقول عنصر أمني كبير: «أنهم ينصتون جيداً لإسرائيل ويتأثرون بها» وأنه في إتصالاته بهم يحرض على ترديد قرارات مجلس الوزراء من العام السابق أنه «مع أي تسوية في

جنوب لبنان سوف تهتم إسرائيل بضمان سلامة وأمن جنود جيش لبنان الجنوبي وسكان المنطقة الأمنية». لكن المسئول يعرف أيضاً أن هذه الجهود لتهدئتهم وإن ثمارها مؤقتة. وأنهم في لبنان يسمعون وعود المرشحين لرئاسة الوزراء حول انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان خلال عام. ويتساءل كل مواطن في المنطقة الأمنية: ماذا يعني ذلك بالنسبة له؟. يعترف كميصة بأن الأمر يعتبر مشكلة حقيقية: «لا شك في أن الحديث عن انسحاب من طرف واحد أو تعجيل في إجراءات الانسحاب، لا يشارك فيها جيش لبنان الجنوبي يشير لديهم زعزعة أمنية وخوفاً من المستقبل». ويقول العنصر الأمني «كلما كثر الحديث في إسرائيل عن الانسحاب سيكون تأثير ذلك على سكان الجنوب صعباً». ويذكر أنه لو تقرر الانسحاب من لبنان فإن الكثير من سكان الجنوب ورجال جيش لبنان الجنوبي لن يفكروا مرتين قبل أن يشترطون مستقبلهم لدى الجانب الآخر». وهذا ما يخشاه الأمن في إسرائيل، فالיום يتردد الكثيرون من سكان الجنوب قبل تعاونهم مع حزب الله والحكومة اللبنانية وذلك لأسباب اقتصادية (مستوى المعيشة في المنطقة الأمنية أعلى بكثير من خارجها) لكن مع إصدار أمر الانسحاب لن يفكر أحد مرتين في التعاون مع حزب الله. ويحذر ضابط كبير قائلاً: «سوف نشهد انتفاضة إرهاب على طريقة جنوب لبنان، مع هجمات لا حصر لها ومساعدات من السكان المحليين وجيش الجنوب في الحرب ضدنا. وقبل انسحابنا سوف يتطلعون لتكبيدنا أكبر الخسائر ليس فقط من أجل الانتقام من تخلينا عنهم وخيانتنا لهم لكن لاثبات ولائهم الكامل للحكام الجدد».

لذلك فالأجهزة الأمنية تحذر من الانسحاب من لبنان دون إيجاد حلول لجيش جنوب لبنان. وعلى غرار تنسيق الأعمال في المناطق المحتلة تقدر الأجهزة الأمنية أن أعداداً كبيرة من سكان الجنوب سوف يتركون منازلهم أما معظمهم فسوف يفضلون البقاء في المنطقة تحت السيادة الجديدة. وستضطر إسرائيل إلى تأمين، ليس فقط سلامتهم بل سلامة من يفضلون التوجه إلى إسرائيل أو الخارج. ويقول ضابط أمني كبير «لا يجب أن ينظر إلينا على أننا خائنين لشركائنا، ولا يجب أن نعقد من وضعنا أكثر». لكن هذا التعقيد، يقول الضابط، من المنتظر أن يحدث دون إصدار قرار بالانسحاب من طرف واحد. فعلى الرغم من التعاون المشترك إلا أن جيش الدفاع الإسرائيلي يقلل من الاعتماد على جيش لبنان الجنوبي تدريجياً. وبطبيعة الأمور يشك أكثر في رجاله. فقد نجحت تقارير الأسبوع الماضي، على الرغم من أن ليس لها أساس من الواقع في خلق جو من التوتر في المنطقة الأمنية والتي ترى العناصر الأمنية أنها مسألة وقت حتى تصبح الدعاية الكاذبة لحزب الله أمر واقع. حينئذ سوف نواجه جميعاً مشكلة حقيقية.

الجانب الآخر للانسحاب

يديعوت احرونوت

بقلم: يائير رفيد

١٩٩٩/٣/١٦

ومنذ ذلك الحين مضت أكثر من عشرين عاماً. وفي هذه الفترة الزمنية سقط كثير من ضباط جيش الدفاع أثناء نشاطهم في هذا القطاع. ولكن يجب علينا أن نذكر أن كثيراً من السكان من بين مواطني جنوب لبنان دفعوا حياتهم ثمناً عندما حاربوا جنباً إلى جنب مع جيش الدفاع الإسرائيلي في مواجهة الأعداء المشتركين. ولا يجب علينا أن ننسحب من جنوب لبنان قبل ضمان سلامة وأمن حلفائنا. والحلول التي نسمعها بشأن استضافة كبار المسؤولين في جيش جنوب لبنان في فرنسا أو في إسرائيل غير جادة وغير منطقية، حيث أننا لسنا بصدد متعاونين ولكننا أمام حلفاء وقفوا إلى جانبنا في مواجهة الأعداء المشتركين. وبالإضافة إلى ذلك فإنني لست مقتنعا بأن أصحاب هذه الحلول يدركون أننا لسنا بصدد عشرات من الأشخاص ولكن سكان يصل عددهم إلى عشرة آلاف نسمة، هذا إذا وضعنا في الاعتبار أسر كل من سيشعر بالخطر في حالة انسحابنا من الجنوب اللبناني ومن أجل أن يحافظوا على مصالحهم الحيوية فإن ممثلي سكان المنطقة الأمنية يجب أن يشاركوا في المفاوضات المستقبلية حول مستقبل جنوب لبنان. وإلى أن تبدأ هذه المفاوضات فإنه يجب على إسرائيل أن تستمر في تأييد جيش جنوب لبنان وسكان المنطقة وكأنهم سكان إسرائيليون بكل ما في الكلمة من معنى. فقد اكتسبوا هذا الحق وهم أحق به.

* الكاتب كان قائداً لوحدة المخابرات التي عملت في منطقة جنوب لبنان عام ١٩٦٧ وهي التي أسست وأقامت العلاقات التي أدت إلى إقامة جيش جنوب لبنان.

لقد تم الحديث كثيراً عن الانسحاب من جانب واحد من لبنان، وهذا يعني أننا نضحى بمصير حلفائنا هناك، وأقصد رجال جيش جنوب لبنان والمواطنين اللبنانيين الذين ربطوا مصيرهم بدولة إسرائيل ووضعوا أمنهم رهينة بين أيدينا. والشئ الذي يميل سياسة إسرائيل إلى نسيانه أو تناسيه أن علاقاتنا مع قطاع كبير من السكان في جنوب لبنان هي بمثابة قصة حب طويلة مستمرة منذ سنوات.

إن العلاقات بين إسرائيل والأقلية المسيحية في جنوب لبنان قد نشأت وتطورت من خلال اعتراف الطرفين بأنهما كأقلية في المنطقة يجب عليهما مساعدة بعضهما البعض. ومن ثم فقد نشأ تعاون استمر سنوات طويلة على المستوى المخبراتي، قام السكان في نطاقه وأقصد سكان جنوب لبنان بتزويد إسرائيل بمعلومات هامة جداً حول أعدائنا وساهموا مساهمة فعالة في تخليص اليهود من أيدي سوريا وتهجيرهم إلى إسرائيل مع التعرض لمخاطر شديدة، وكل ذلك من خلال الاعتراف بأنهم يمكنهم الاعتماد على دولة إسرائيل التي تهب لمساعدتهم عند تعرض أمنهم للخطر.

وعلى هذا الأساس، توجه إلينا ممثلو المسيحيين في جنوب لبنان في إبريل ٧٦ عندما كان الجيش اللبناني على وشك الانحلال وطلبوا المساعدة من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد تلك العناصر التي أرادت تصفية الحساب معهم وذلك لأنهم منعهم من العمل ضد إسرائيل من داخل قراهم. واستجابت إسرائيل لطلبهم وساعدتهم بالسلاح والمعدات والتدريب وهكذا تم وضع الأساس لجيش لبنان الجنوبي والذي مازال قائماً حتى اليوم.

من يخشى حزب الله؟

هآرتس

١٩٩٩/٣/٣١

بقلم: افراهم سيلع

الله أن يهاجم جيش الدفاع وجنوب لبنان في الحزام الأمني، وفي مقدوره الاعتداء على مستوطنات شمال الجليل عن طريق الكاتيوشا رداً على قيام جيش الدفاع وجيش جنوب لبنان بالاعتداء على المدنيين اللبنانيين. وبذلك تقلص بالفعل نشاط جيش الدفاع كى يدافع عن نفسه وعن جيش جنوب لبنان في مواجهة هجمات حزب الله. وبدلاً من الأمن، فإن وجود جيش الدفاع في جنوب لبنان يشع عجزاً وإحساساً قاسياً بالجمود الفكرى لدى أصحاب القرار، وبخاصة بسبب مواقف جيش الدفاع والمؤسسة العسكرية.

ينبع التصور الإسرائيلي السائد بالنسبة للبنان. بقدر كبير من شخصية هذه الدولة التي تبدو كأرض مباحة لميليشيات

«السبب الوحيد للحرب ضد جيش الدفاع هو مجرد وجوده على الأرض اللبنانية»

كانت الحرب في جنوب لبنان ستنتهى بالضبط منذ أربعة عشر عاماً، عندما بدأ جيش الدفاع الانسحاب من جانب واحد من نهر الأزعى حتى الحدود الدولية. ولكن الانسحاب كان جزئياً فقط. لقد أصر جيش الدفاع على إقامة (منطقة أمنية) في جنوب لبنان، تحولت بمرور الوقت إلى فخ، وإلى حرب استنزاف في مواجهة منظمة تستخدم حرب العصابات، ويكاد يتفق الجميع على أنه ليس أمام جيش الدفاع أى فرصة في الانتصار عليها في ظل الظروف القائمة.

منذ تفاهم عناقيد الغضب عام ١٩٩٦ أصبح في مقدور حزب

تستخدمها قوى أجنبية، هذه الصورة تعطى شرعية لاقامة المنطقة الأمنية وتدعيم ميليشيات (خاصة) على الأرض اللبنانية في شكل جيش جنوب لبنان. ولكن هذا الأسلوب يتجاهل التغييرات التي بدأت في لبنان في السنوات الأخيرة، والاعتبارات والضغوط وخاصة أهداف الأطراف المتورطة في الحرب في لبنان.

منذ ١٩٩١ تعيش لبنان عملية إصلاح اقتصادي سريعة، في ظل إشراف ودعم سوري، عادت بفضلها لبنان إلى شكل الدولة بعد ١٦ عاما من الحرب الأهلية. لقد أدى نجاح الإدارة اللبنانية في فرض القانون والنظام إلى سريان مناخ الأمن والاستقرار في أغلب أرجاء الدولة. في تلك الفترة أجريت انتخابات برلمانية مرتان في ظل هدوء نسبي تحت رقابة العيون السورية. وأدى استقرار العملة وتجدد النشاط الاقتصادي إلى استعادة الثقة في الاقتصاد اللبناني من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعودة السياحة إلى الدولة. كذلك تعود الأعمال الدولية تدريجيا، للعمل في بيروت. في منطقة الجنوب تجري عمليات بناء وتعمير في أوساط السكان الشيعة (التي تمول أساسا من مدخرات الذين كانوا يعملون في دول الخليج)، مما يعبر عن التفاؤل والتطلع إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي. كل هذا يعبر عن مصلحة سورية واضحة، وذات أهمية تفوق المخاطرة بالمبادرة بنشاط معاد لإسرائيل. الأهم من كل هذا، أنه قد تم تحت إشراف سوريا نزع أسلحة الميليشيات المختلفة (باستثناء حزب الله). وقد انضم أغلب أتباع هذه الميليشيات إلى جيش لبنان، الذي تمت إعادة تنظيمه وتسليحه وأصبح ذا قدرة عملية لم تكن متوافرة له من قبل، يضم هذا الجيش حاليا أكثر من خمسين ألف جندي، أو أكثر من ضعفين من حجم الجيش اللبناني عشية اندلاع الحرب الأهلية. في الماضي كان الجيش اللبناني عديم الفعالية في فرض إرادة الإدارة أو حمايتها، في السنوات الأخيرة، بعد الغاء التركيبة الطائفية لوحده، أثبت الجيش قوته من خلال التصدي للعناصر المتمردة (سواء مسيحية أو شيعية)، بما في ذلك المتطرفين من حزب الله. في مقدور الجيش اللبناني أن يفرض سيادته على حزب الله عندما تنسحب إسرائيل إلى الحدود الدولية. وقد كان عرض حكومة إسرائيل في ربيع ١٩٩٨ على حكومة لبنان، بتطبيق القرار ٤٢٥ مع الاتفاق على ترتيبات أمنية بينهما، تعبيرا عن الاعتراف بهذه القدرة. إن السبب الوحيد للحرب الدائرة ضد جيش الدفاع هو مجرد وجوده على أرض لبنان السيادية، والذي ينظر إليه على أنه احتلال في جميع الأحوال. لا الإيحاء الإيراني ولا التوجيهات السورية هم الذين يحركون هجمات حزب الله في منطقة الحزام الأمني. إن دوافع واعتبارات حزب الله ذاتية ومستقلة في أصلها ونابعة من احتياجات الساحة الداخلية اللبنانية. هذه المنظمة تعتبر ممثلا مذهبيا للسكان الشيعة الفقراء الذين يعيشون في غرب بيروت وجنوبها، وفي البقاع اللبنانية وجنوب الدولة، ورغم المساعدات المالية والعسكرية من إيران، ورغم حرية العمل من جانب سوريا، فإن حزب الله يحافظ على قدر كبير من الذاتية العقائدية (في مواجهة إيران) والسياسية (في مواجهة سوريا). فقد أبدى أكثر من مرة استقلاليته في

مواجهة سوريا، وتلقى ضربات مؤلمة بسبب ذلك.

إن الحرب ضد جيش الدفاع هي أداة هامة في بلورة الوضع السياسي لحزب الله على الساحة اللبنانية، وبخاصة في منافسته مع المنظمة الخصم - أمل - على تأييد السكان الشيعة. ولكن الجهد الحربي يعتبر هامشيا بالنسبة لنشاطه السياسي (الذي يشمل التمثيل البرلماني) ونشاطه الاجتماعي المتشعب، الذي يشمل خدمات رفاهية وتعليمية وحماية مؤبدية. صحيح أن انسحاب جيش الدفاع من لبنان سوف يحرم حزب الله من مكسب سياسي كبير وهام، ولكن من المعتقد أن المنظمة سوف تكف عن مهاجمة الأراضي الإسرائيلية، مما قد يعرض حياة وسلامة مواطني الجنوب للخطر.

لقد أعلن زعماء حزب الله في الماضي أنهم سيواصلون محاربة إسرائيل حتى (تحرير القدس)، ولكنهم قالوا مرات كثيرة ما هو عكس ذلك. أي أن هدفهم هو تحرير الأرض اللبنانية، وليس من شأنهم مواصلة العمل ضد إسرائيل بعد تحقيق هذا الهدف. في ديسمبر ١٩٩٨ حظي الموقف الأخير بمساندة حكومة إيران. إن الأهداف السياسية (أو الإسلامية) لحزب الله مقصورة على الحدود اللبنانية، كما نلاحظ أيضا تراجعها عن هدف تحويل لبنان إلى دولة إسلامية، مع الاعتراف بالتركيبة الطائفية الخاصة بالدولة.

من الناحية العملية، على النقيض من المنظمات الفلسطينية التي حاربت إسرائيل نفسها، نجد أن حزب الله لم يبادر أبدا بعمل ضد أراضي إسرائيل السيادية، وقصر هذا النشاط على الأراضي اللبنانية. ورغم أن مقاتلي حزب الله قد وصلوا عدة مرات إلى خط الحدود، إلا أنهم لم يتسللوا إلى الأراضي الإسرائيلية. كان يمكنهم أن يفعلوا ذلك بدون شك. وتحرص المنظمات على تنفيذ اتفاق التفاهم، وكان إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات الشمالية في الغالب نوع من رد الفعل على اعتداء جيش الدفاع وجنوب لبنان على المدنيين اللبنانيين.

تحتل منظمة أمل، التي يمثل أفرادها نواة الجيش اللبناني، بتأييد سوري وتري في حزب الله خصما مريرا يهدد وضعها الكبير داخل الطائفة الشيعية. تقول أمل، ومعها النظام السياسي اللبناني كله، أنه مع رحيل جيش الدفاع عن جنوب لبنان سوف تتوقف العمليات العدائية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية. فعلا، سيتيح رحيل جيش الدفاع من لبنان للإدارة اللبنانية وضع حد للنشاط المسلح لحزب الله، ونزع سلاحه وأن يقتصر النشاط على المجال الاجتماعي. السياسي، بدلا من حزب الله، تسعى الإدارة ليكون هناك تواجد للجيش اللبناني، خلف قوات الطوارئ الدولية التي تنتشر على طول الحدود مع إسرائيل.

في خضم الاعتبارات المتعلقة برحيل جيش الدفاع عن لبنان أغفل وجود قوات الطوارئ، وهي القوات التي تضم أربع كتائب والتي لا تزال موجودة بلا عمل شمالي منطقة الحزام الأمني. منذ ١٩٧٨ منعت إسرائيل من أداء دورها، مثلما حددها مجلس الأمن، وفضلت الاعتماد على جيش جنوب لبنان. في قيادة قوات الطوارئ يوضحون أنه لو انسحبت

إسرائيل إلى الحدود الدولية من جانب واحد، فإن القوات سوف تنتشر فوراً على طول الحدود، ومن خلفها سينتشر الجيش اللبناني.

هذه القوات سوف تعمل طبقاً لدورها ولن تحتاج لموافقة من جانب حكومات لبنان أو سوريا.

إن التهديد باستئناف نشاط المنظمات الارهابية الفلسطينية ضد المستوطنات الشمالية - سواء بحافز من سوريا أو غيرها - بعد انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية، غير ممكن. ولكن مجرد تضارب فقط، لا يعتمد معلومات استخبارية ويتجاهل مصلحة سكان جنوب لبنان في عدم العودة إلى الوضع الذي ساد قبل دخول إسرائيل إلى لبنان ١٩٨٢.

رغم هذا، فإن إسرائيل لديها إصرار على تسوية أمنية رسمية مع حكومة لبنان، وهذا مشروط فعلاً باتفاق شامل مع سوريا - وهو اتفاق غير واضح أبداً متى سيتم، أو ما إذا كان سيتم أساساً. لقد رفضت إسرائيل إلى الآن خيار الرحيل من جانب واحد من لبنان، والذي يعتمد على تفاهم غير رسمي مع حكومة لبنان حول الاحترام المتبادل للأمن على جانبي الحدود. وهذا ما كان يقصده بالضبط رئيس وزراء لبنان، سليم الحص، في منتصف شهر مارس، بشأن استعداد حكومته لتنفيذ اتفاق الهدنة بين إسرائيل ولبنان (التي وقعت عام ١٩٤٩) ومنع

هجمات حرب العصابات ضد إسرائيل، لو انسحبت من جانب واحد وبدون شروط إلى الحدود الدولية. ولأن سوريا بالذات هي السيادة الحقيقية في لبنان، من المعتقد أن البيان كان يعلم دمشق، ومن هنا كانت أهميته. رسالة مماثلة سبق وأن صدرت عن زعيم أمل نبيه بري منذ عام حول احتمال استخدام لجنة الهدنة المشتركة كجهاز للرقابة على جنوب لبنان بعد انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية.

إن عدم استخدام هذه الفرصة ينبع من العناد المستمر لحكومة إسرائيل حول تسوية أمنية رسمية مع لبنان، تمنع شرعية لخروج جيش الدفاع من أراضيها. إن الإصرار الإسرائيلي على تسوية رسمية، ومشروعة، ليس عملياً وغير ضروري لأمن مستوطنات الشمال. هناك خوف شديد من أن يظل جيش الدفاع مغروساً في الوحل اللبناني ليس لعدم وجود طريقة أخرى لحماية الحدود الدولية، وإنما لأن السياسيين على غير استعداد لدفع الثمن السياسي المرتبط بالانسحاب من جانب واحد.

(*) د. إبراهيم سيلع، محاضر بقسم العلاقات الدولية بالجامعة العبرية، وكان عضواً بوفد إسرائيل في محادثات الناقورة مع لبنان.

إسرائيل ومشكلة جنوب لبنان

مارس ٦ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم: إبراهيم سيلع

من الذي يحتاج الأسد ؟

في الجدل العام حول المسألة اللبنانية يتحد المعارضون على الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد، وعلى رأسهم قيادة المؤسسة العسكرية وجيش الدفاع. على الساحة السياسية يقود زعماء حزب العمل وحزب الوسط وميرتس المعارضة السياسية. يقولون إنه بدون اتفاق مع سوريا، يوفر دعماً للترتيبات الأمنية بين إسرائيل ولبنان، لن يكون هناك أمن للمستوطنات الشمالية. وقيل، إن سوريا ترى في استنزاف دماء جنود جيش الدفاع في لبنان وسيلة تستهدف جلوس إسرائيل إلى مائدة المفاوضات حول هضبة الجولان.

والانسحاب من جانب واحد من لبنان سوف يحرمها من هذه الوسيلة، وقد يدفعها بلا اختيار إلى تشجيع منظمات لبنانية وفلسطينية إلى مهاجمة أهداف داخل إسرائيل ذاتها، وهي خطوة ستؤدي إلى خطر المواجهة المباشرة بينها وبين إسرائيل.

بهذا المبرر فسر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في لقائه مع ممثلي منظمة (أربع أمهات) في شهر ديسمبر الماضي أسباب استمرار وجود جيش الدفاع في لبنان، رغم أنه وافق على التفسير القائل بأن انسحاب جيش الدفاع من لبنان سوف يضعف سوريا، في هذا الأسلوب تتجمع كل الحماقة الكامنة

في نظرية الحزام الأمني في جنوب لبنان - أي الاعتراف بالميزة الاستراتيجية التي تمنحها لسوريا، القادرة على تشجيع هجمات على قوات جيش الدفاع في لبنان مقابل لاشئ من جانبها، ورفض حرمان سوريا هذه الميزة عن طريق الانسحاب من جانب واحد، باسم تنبؤات مليئة بالكوارث للمستوطنات الشمالية لو حدث ذلك.

والزعم بأن الحرب ضد جيش الدفاع في لبنان هي أداة سورية للضغط على إسرائيل حتى تتنازل عن هضبة الجولان، هو زعم مضحك. فسوريا لم تدفع جيش الدفاع ليدخل لبنان. وقد استخدمت حكومة نتنياهو القول بأنه بدون موافقة سوريا من غير الممكن الخروج من لبنان استخداماً ساعراً. فمن جانب امتنعت عن استئناف المفاوضات مع دمشق حول هضبة الجولان، ولكنها طرحت من جانب آخر اقتراحاً بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ رغم علمها الواضح بأن ذلك يستلزم موافقة سورية. وقد قادت دوائر في اليسار، وبخاصة في ميرتس، لدرجة الاعتراض على الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من لبنان حتى لا يؤدي ذلك إلى تعزيز موقف الذين يرفضون الدخول في مفاوضات مع سوريا حول هضبة الجولان. في

نظرهم، استمرار وجود جيش الدفاع في لبنان يعد ضمانا لوجود ضغط سوري على إسرائيل.

مثلما هو الأمر في مسألة الدوافع والأهداف لدى حزب الله في حربه الحالية ضد وجود جيش الدفاع في لبنان، فإن هناك سوء فهم. أن لم يكن نوعا من العمى. في كل ما يتعلق بمغزى الهيمنة السورية في لبنان بالنسبة لإسرائيل. هناك اهتمام سوري عميق باستمرار الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان. هناك حوالى مليون سوري يعملون في لبنان - جزء من دخل هؤلاء يصل إلى سوريا ويمثل شريحة هامة في اقتصادها، هذا بدون أن نذكر تجارة المخدرات المتورط فيها على ما يبدو كثيرون من كبار المسؤولين.

منذ غزوها للبنان عام ١٩٧٦ أنفقت سوريا موارد بشرية ومادية ضخمة من أجل تسوية النزاعات الطائفية في لبنان وإعادة تاتها إلى وضعها الطبيعي. يهمل سوريا ألا تعود لبنان مرة أخرى إلى الخراب والدمار نتيجة عمل عسكري إسرائيلي مكثف نتيجة العمليات الإرهابية التي تنطلق من منطقة الحزام الأمني. فالاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية يعدان مصلحة سورية أولى يتدخل فيها الأسد ومساعدوه الكبار بشكل مكثف.

كذلك فإن استئناف المفاوضات مع إسرائيل حول استعادة هضبة الجولان يعد بلا شك هدفا قوميا هاما لنظام الأسد، ولكن التدخل العسكري الإسرائيلي في لبنان ازاح الهضبة إلى المركز الثاني في جدول الأعمال القومي السوري. حقا أن سوريا تؤيد المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي المستمر للبنان، ولكن أشك في أنها تخدع نفسها بأن عمليات حرب العصابات سوف تقرب اصحاب القرار في إسرائيل إلى مائدة المفاوضات. ورغم واجهة التعاون الوثيق بين دمشق وحزب الله، إلا أن العلاقات بينهما تسودها الاختلافات أكثر مما تسودها المصالح المشتركة. تتيح سوريا لحزب الله بالقيام بنشاط مسلح في الجنوب والبقاع وتعمل كقناة لنقل الأسلحة التي ترسلها إيران إليه. ولكن في نفس الوقت، فإن نشاط حزب الله ينطوي على خطر التصعيد العسكري في العلاقات مع إسرائيل، وبخاصة لو وضعنا في الحسبان القرب الجغرافي لقواعد حزب الله، التي يقصفها جيش الدفاع من حين لآخر، من القوات السورية في البقاع.

كذلك فإن التطرف الديني لحزب الله غير مريح للنظام السوري، الذي يدعم الطائفة الشيعية المنافسة (أمل). في الماضي عمل الجيش السوري أكثر من مرة مستخدما القوة ضد مقاتلي هذه المنظمة. ولكن حزب الله تمتع على مر السنين بدعم إيران، وهو الأمر الذي وضعته سوريا في الحسبان نظرا لعلاقاتها الاستراتيجية بإيران منذ عام ١٩٨٢. هكذا ظل حزب الله هو المنظمة المسلحة الوحيدة في لبنان، بينما اضطرت باقي الميليشيات لأن تنزع سلاحها والاكتفاء بالعمل السياسي. ولكن لوحظ مؤخرا تراجع في حجم المساعدة الإيرانية لحزب الله، ومن المعتقد أنه مع تغيير وزير المخابرات (والذي يقوم بتنسيق العمل الإرهابي في الخارج والاتصال بحزب الله) بآخر موال للرئيس خاتمي، فإن هذه المساعدات ستتناقص. سوريا هي بالفعل صاحبة السيادة في لبنان. وقد وضحت هذه السيادة عندما حال النظام بكافة السبل بين الفصل بين الأراضي

اللبنانية والأراضي السورية فيما يتعلق بالتسوية مع إسرائيل. ولكن سوريا لا تعارض الانسحاب من جانب واحد وبدون شروط لإسرائيل من جنوب لبنان. وقد ظهر هذا الموقف واضحا في تصريحات مسئولين لبنانيين كبار. مثل رئيس البرلمان نبيه بري، ومؤخرا رئيس الوزراء سليم الحص، اللذين أوضحا أن حكومة لبنان لن تدخل في مفاوضات رسمية مع إسرائيل حول تسويات أمنية، ولكنها ستعنى بسريان نظام الهدنة وتحول دون وقوع هجمات وراء الحدود بعد انسحاب جيش الدفاع.

سوف تستفيد سوريا كثيرا من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، لأنها ستبعد بذلك إسرائيل عن البقاع اللبنانية، التي تمثل محورا مريحا لاخترق المدرعات في اتجاه قطاع دمشق، وتقلل التهديد العسكري الإسرائيلي بالقيام بعمل حركة كماشة من لبنان وهضبة الجولان حتى قلب سوريا. الكثير من حملة التخويف التي يشنها معارضو الانسحاب من جانب واحد بشأن ما قد تقدم عليه سوريا، لو انسحبت إسرائيل من لبنان بدون موافقتها، ينبع من الصورة غير الواقعية لنظام الأسد ذي قوة البأس والجرأة على المخاطرة.

ولكن على العكس من النظرية السائدة، فإن سوريا ليست نفس (دولة الرفض) الاقليمية التي نجحت في منتصف الثمانينات في دفع جيش الدفاع للخروج من اغلب الأراضي اللبنانية بدون تسوية رسمية أيا كانت.

تعيش سوريا أزمة اقتصادية وعدم وضوح عام بشأن مستقبل النظام الحاكم. لقد أدت اتفاقيات أوسلو، والسلام الإسرائيلي - الأردني وتوثيق العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا إلى زيادة عزلتها الإقليمية. وفي النهاية، حرم انهيار الاتحاد السوفيتي سوريا ليس فقط من الدعم الاستراتيجي الذي كان يمنحه لها، بل تركها بترسانة اسلحة ضخمة تتقادم مع عدم وجود فرصة سانحة لتجديد هذه الاسلحة في القريب. وكان الخضوع الفوري والمفاجئ لسوريا للإنذار التركي في أكتوبر الماضي، بطرد الزعيم الكردي أوجلان، تعبيراً قويا عن مدى ضعف النظام وحذره من أي تورط عسكري.

ليس من شك من أنه لدى سوريا قدرة عسكرية تشكل تهديدا استراتيجيا على إسرائيل، ولكن الضغوط الاستراتيجية والمصالح الأنانية تقلص قدرتها على العمل ضد إسرائيل السيادة بعدما انسحب من جنوب لبنان. نظريا، قد تعود سوريا إلى تشجيع منظمات فلسطينية ولبنانية للعمل ضد إسرائيل من داخل لبنان، ولكن الفرص لذلك ضعيفة على ضوء الانجازات السورية في مجال استقرار النظام السياسي والاقتصادي في لبنان. أن سوريا - تماما مثل إسرائيل - يهملها عدم حدوث تدهور عسكري. إنها تدرك الفارق المبدئي بين المساس بالحدود السيادية لإسرائيل عن طريق عمليات إرهابية وبين الصراع العسكري - المشروع طبقا لأي معايير دولية - الدائر ضد وجود جيش الدفاع في لبنان.

مؤخرا بعثت دمشق بتلميحات واضحة حول رغبتها في استئناف المفاوضات مع إسرائيل حول هضبة الجولان. واضح للقيادة السورية، إنه مطلوب من أجل ذلك رغبة طيبة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، والتي يصعب تحقيقها عن طريق هجمات على جنوب جيش الدفاع في لبنان، فما بالنا بالاعتداء

على حدود إسرائيل السيادية. إزاء علاقة الارتباط بين لبنان وسوريا، فإن مسئولية أى عملية تنطلق من حدود لبنان ضد إسرائيل ذاتها سوف تقع على عاتق النظام السوري وحده. كذلك تقع سوريا تحت الضغط الأمريكى الذى يأخذ شكل عقوبات على الدول والشركات التى تزودها بالأسلحة لأنها دولة داعية للإرهاب.

وفقا للوضع الحالى، يجب استئناف المفاوضات مع سوريا حول اتفاقية سلام كاملة، تعطى إجابة كاملة لمشكلة جنوب لبنان وتضمن سلامة وأمن أفراد جيش جنوب لبنان. ولكن ليس واضحا بشكل عام متى سيتم تحقيق مثل هذا الاتفاق، وبخاصة إزاء مشكلة سوريا فى استيعاب المطلب الإسرائيلى بتطبيع العلاقات بينهما وعدم الوضوح القائم بشأن استعداد الجمهور الإسرائيلى للتخلى عن كل هضبة الجولان حسب المطلب السوري. على كل حال، ليس من الواضح لماذا يريد بالذات الذين على استعداد للتخلى عن أغلب أو كل هضبة الجولان التفاوض بينما أيدى إسرائيل مكبلة من الخلف. أى من خلال بقاء جيش الدفاع فى لبنان وهو يتعرض لهجمات حزب الله،

وهو ما يمثل فى اعتقادهم ضغطا سوريا على إسرائيل. إن من يريد بالذات مفاوضات مع سوريا، حيث تكون فرص إسرائيل فى أن تحقق خلالها أدنى أهدافها فرص غير واضحة، يجب أن يهتم أولا بالتخلص من جنوب لبنان، من أجل الدخول فى العملية السياسية مع سوريا بدون ضغوط لا لزوم لها. ولكن إذا تحققت أيضا تسوية مع سوريا، فهل سيتمكنها السيطرة على كل فرد مسلح موجود بالقرب من الحدود اللبنانية؟ هل تستطيع منع عمليات جماعات وأفراد ضد إسرائيل لأسباب محلية وداخلية؟ أن طرح التسوية مع سوريا على أنها ضمان للأمن التام فى الحدود اللبنانية يعتبر كذبا ويضر بمجرد إعطاء حق الرفض لسوريا حول تسوية إسرائيلية لبنانية. إن الانسحاب الإسرائيلى من جانب واحد إلى الحدود الدولية سيعطى لإسرائيل حق الدفاع عن النفس المشروع، والذى سيكون بشكل متناقض أكثر راحة عن الوضع الحالى، حيث تتواجد إسرائيل فى جنوب لبنان. كذلك سيؤدى انسحاب إسرائيل من لبنان إلى تعزيز براعم المقاومة ضد استمرار الوجود السوري فى لبنان.

السلام فى أيام الجفاف

هآرتس
١٩٩٩/٣/١٧
مقال افتتاحى

هذا الأسبوع ظهر توتر آخر فى العلاقات الحساسة بين إسرائيل والأردن، وذلك فى أعقاب قرار إسرائيل بتقليل كمية المياه التى سيتم ضخها هذا العام إلى الأردن بنسبة ٦٠٪. وقد يؤدى نقص المياه فى الأردن ليس قط إلى خسارة اقتصادية، بل وإلى اضطرابات سياسية أيضا. ولا غرابة فى أن يؤدى اتجاه إسرائيل إلى إجراء تخفيض كبير فى كمية المياه التى ستضخ إلى الأردن إلى رد فعل جاء من جانب المبعوث الأردنى دريد محاسنة، الذى اجتمع فى القدس مع المشرف على هيئة المياه مائير بن مائير، وإلى صدور تصريح شديد اللهجة من رئيس الوزراء الأردنى عبدالرؤوف الروابدة.

يضم اتفاق المياه مع الأردن مرحلتين: المرحلة الأولى، التى وقعت فى إطار اتفاقية السلام تشمل أيضا التزاما إسرائيليا بتزويد الأردن خلال السنوات التالية ٣٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه من بحيرة طبرية. فى مايو ١٩٩٧ تم التوقيع على اتفاق آخر، شمل بند بإقامة مشروع تحلية مياه البحر بتمويل مشترك، خلال ثلاث سنوات، حيث سيتم تحلية ٥٠ مليون متر مكعب من المياه لصالح الأردن. وحتى استكمال المشروع ستزود إسرائيل الأردن بـ ٢٥ مليون متر مكعب سنويا من بحيرة طبرية، إضافة إلى الـ ٣٠ مليون متر مكعب التى حصل عليها طبقا لاتفاقية السلام بسعر منخفض مقداره أقل من خمسة سنتات للمتر المكعب، وكان وزير البنية التحتية إيريل شارون هو القوة الدافعة لهذا الاتفاق الثانى، وبدعم من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وقد دارت المفاوضات أثناء أزمة فى العلاقات بين الدولتين بسبب اختلاف تفسير الاتفاق

الأول، وقد شارك فيها الملك الراحل حسين. وفى ظل حماسهم للتوصل إلى اتفاق أدار الإسرائيليون المفاوضات بدون التنسيق مع الوزارات المعنية، وبخاصة وزارة المالية ووزارة الدفاع. وظلت هناك مشاكل هامة مفتوحة أو معلقة. وقد انكشف الآن تقصير جوهرى فى المفاوضات، عندما طلب من إسرائيل تحويل كمية المياه الزائدة إلى الأردن والتى تقدر بـ ٥٥ مليون متر مكعب، وفى عام جفاف، بينما يضع المشرف على هيئة المياه الاجراءات التى سيطبقها على مستهلكى المياه فى إسرائيل، وبخاصة فى الزراعة فى هذا الوضع يبدو من الوهلة الأولى أنه يوجد مبرر لاشراك الأردن فى هذا التخفيض، إلا أن هذا الأمر لا يتفق مع الاتفاق وهو ما يعترض عليه الأردنيون بشدة، بزعم ضرورة احترام الاتفاقيات.

والنتيجة التى نخرج بها تقول أنه أثناء المفاوضات لم يضع شارون ومن شاركوا فى المفاوضات والجانب الإسرائيلى فى حساباتهم احتمال عدم سقوط الأمطار. والمدحش هو أن توقف الأمطار هى ذكرى حية فى نفس كل مواطن فى المنطقة ولكن يحتمل أن يكون هناك تفسير آخر. وهو أنهم قد وضعوا فى الحسبان أن إحدى السنوات القادمة قد تصبح سنة جفاف، ورغم ذلك قرروا التوقيع على اتفاق غير مشروط لمد الأردن بالمياه.

إذا كان الأمر كذلك، فإن الأردنيين محقون فى مطلبهم بتنفيذ الاتفاقى روحا ونصا.

هناك أسباب أخرى توصى بها الحكومة لتنفيذ الاتفاق. أن ٣٥

مليون متر مكعب سنويا هي كمية مياه كبيرة. ولكن إسرائيل التي تستهلك حوالى مليارين متر مكعب سنويا، ولديها قدرة أكبر من قدرة الأردن على زيادة ضخ كمية المياه أو التشدد فى

تخفيض الاستهلاك، قادرة على مواجهة النقص فى هذه الكمية بسهولة أكبر من جارتها الصحراوية. ولا يجب أن ننسى أن علاقات السلام مع الأردن هي مكسب لا يقدر بما..

ملاذ لليهود فقط

هآرتس

١٩٩٩/٣/٢١

بقلم: جدعون ليفى

و«هدالين» من أراضيهم على الرغم من عدم مشاركتهم فى الانتفاضة وذلك من أجل توسيع مستوطنة معالية أدوميم. ودمرت منازلهم واقتلعت خيامهم على أيدي الادارة المدنية وتم تجميعهم فى مكان خرب تعتبره إسرائيل مكانهم الحقيقي. ويعتقد معظمهم أن هذه العملية هي عملية طرد إسرائيلية ثانية.

وفى إسرائيل نفسها استمرت معركة الأراضى فى النقب وفى الجليل والتي تنتهى دائما بهزيمة البدو وتدمير حقولهم وطردهم من أراضيهم وتسكينهم فى مدن خربة تحطم حياتهم الثقافية والاجتماعية.

يقول الباحث «إسحاق بايلى» أنه من بين ٨٠ ألف بدوى يعيشون فى النقب لا يعيش ٩٦٪ منهم فى بيئتهم الطبيعية. فأولادهم يذهبون إلى مدارس لا تدخلها الكهرباء. كما أنه فى القرى الغير معروفة فى النقب والجليل لا توجد مياه نقية أو خطوط تليفونية.

يناضل الآن أبناء ٢٥ أسرة من قبيلة العزازمة من أجل الحصول على حكم ضد إخلاتهم من النقب الذين نقلوا إليها عام ١٩٤٨. فقبل أسبوعين فقط تم إخلاء ٤٠٠ بدوى بالقوة من الأراضى التى يعيشون عليها ويعيش معظمهم اليوم كلاجئين فى أراضيهم وهم الذين يخدم أبناءهم فى الجيش الإسرائيلى ويقتلون فى سبيل إسرائيل.

هذا الفصل القاسى يجب أن نذكره جيدا عندما نناقش مصير اللاجئين الذين تسلموا من مصر بطرقون أبوابنا الآن، وهم أبناء المطرودين فى الخمسينات. يصعب علينا معرفة سبب لجونهم إلينا كما يصعب تجاهل تسلمهم الغير قانونى. وربما يكون هذا هو الوقت المناسب لدولة إسرائيل لمحاولة إصلاح شئ من الظلم التاريخى الذى أوقعته بهؤلاء البدو الرحل، ومن الممكن أن نتخيل الخطر الحقيقى الذى يحلق فوق رؤوسهم ذلك لو عادوا إلى مصر خاصة بعد أن سب بعضهم المصريين فى لقاءات لهم مع وسائل الإعلام.

وقد ذكر أطباء جيش الدفاع الإسرائيلى أن معظمهم مرضى وضعفاء وشيوخ وأطفال، لاجئين بكل المقاييس يريدون الخلاص وإسرائيل بالنسبة لهم هي الملاذ.

إن إعطاء حق اللجوء لبضعة مئات من البدو، الذين هم فى معظمهم من أبناء هذه الأرض، هو أمر إنسانى تستطيع الدولة أن تمنحه بنفسها حتى لو خشى رئيس المجلس الاقليمى فى النقب منه.

لكن لا، فإسرائيل هي ملاذ لليهود وللإهود فقط.

عاد إلى الاذهان هذا الاسبوع مصطلح قديم يبعث ذكريات أليمه: فقط طلب وزير الدفاع والداخلية من محكمة العدل العليا ضرورة الطرد الفورى للمئات من أبناء قبيلة العزازمة الذين تسلموا إلى صحراء النقب من مصر بزعم أنهم «متسللون». ويقول الوزيران أنه لو لم يتم طرد المتسللين فإن ذلك سوف يمس سيادة الدولة. ويقول معارضوا عملية الطرد أنه لو تم طردهم فإن ذلك سوف يعرض حياتهم للخطر. هكذا، وفجأة، عدنا إلى أيام حرب إسرائيل من أجل حدودها وذلك بين حرب الاستقلال (فلسطين عام ١٩٤٨) وحرب سيناء، وهى الأيام التى أعلنت فيها إسرائيل الحرب على كل من حاولوا العودة إلى منازلهم وحقولهم وكان فى ذلك الوقت مصطلح «متسللون» لا يقل عن مصطلح «مخربون» فى عصرنا، كانت هذه الحرب حربا ضارية ومن الضرورى قراءة كتاب المؤرخ بن موريس عن هذه الحرب من أجل الوقوف على ماهيتها فقد أطلق النار على الفلاحين الذين حاولوا العودة إلى حقولهم لجنى محاصيلهم، بلا رحمة. كان من ضحايا هذه الحرب، آنذاك، عدد غير قليل من البدو بينهم أبناء العزازمة الذين تسلموا الآن إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية.

آنذاك لم يطرد فقط المتسللين بل أيضا آلاف البدو من سكان البلاد الذين لم يتركوها فى عام ١٩٤٨. لدينا شواهد كثيرة على ذلك من بينها شهادة رئيس مراقبى الأمم المتحدة فى نفس الفترة، الجنرال وليم رايلي، الذى وصف عملية طرد أربعة آلاف من أبناء العزازمة فى الثانى من سبتمبر عام ١٩٥٠ وبعد تسعة أيام من ذلك التاريخ تم تنفيذ عملية طرد جماعية أخرى.

كما يتسائل البطل الأسطورى مائير هارتسيون فى كتابه (طرد البدو على أيدي الوحدة ١٠١) إن كانت هذه العملية صائبة أم لا. كما أن كتابى موريس عن حروب الحدود وعن ظهور مشكلة اللاجئين يعتبران من الشواهد على عملية «تطهير» صحراء النقب من البدو. وفقا لتقارير وزارة الخارجية، فى تلك الفترة، فإن إسرائيل طردت حوالى ١٧ ألف من البدو إلى سيناء والضفة الغربية وهو طرد جماعى حقيقى وليست عملية تطهير عرقى أو إبعاد. وبعد إكمال عملية الطرد الفلسطينى الكبرى ومحو ٤١٩ قرية من قراهم من الوجود لم تتوانى إسرائيل، فى الخمسينات، عن طرد البدو الذين لم يحاربوها أبدا.

لكن محاربة إسرائيل لسكان هذه الأرض لم تنته فى ذلك الحين. ففي إسرائيل لا يوجد قطاع مهمل ومبتزة ثرواته مثل البدو وفى نفس الوقت لا يوجد قطاع عربى مخلص للدولة مثلهم. وفى الأراضى المحتلة تم طرد «بنى جسهلين»

الإستيطان في الجولان: بعض الأيديولوجية والكثير من الرفاهية

الحدائق ولديهما رضيع عمره عام. ويعتبران نفسيهما زوجين متوسطي الحال.

كان الاثنان في لجنة الاستيعاب لمستوطنة نمرو. وحضرا حوارا في مكتب ولما بحضور مندوب الوكالة اليهودية ومندوب آخر من مجلس الجولان المحلي. وفي الأسبوع الماضي خاضا اختبار صلاحية في معهد الاختبارات (قيلت) بتل أبيب. وهما يأملان حاليا في الحصول على رد ايجابي، سيدفعان مقابل الشقة أو الكرافان الذي سيحصلان عليه ١٠٠ دولار كإيجار شهري. سيعمل أفي مع شقيقه في موشاف نافا أطياف، التي تبعد حوالي ثلاثة كيلو مترات من مستوطنة نمرو، وستبحث ميرا عن عمل في مكان قريب ويجد أفي صعوبة في أن ينسب نفسه إلى معسكر سياسي معين ولكن (يهمني أن تظل الجولان تحت السيادة الإسرائيلية). ويضيف (إنني أحب الطبيعة جدا في هذا المكان، كالجبال والأشجار والهدوء، فهذا هو المنظر الطبيعي الذي أحبته من الصغر، أما الأيديولوجية فلا تلعب أي دور في اختيار الموقع السكني الجديد)، وتقول ميرا (يهمني جدا أن أرى الأولاد في بيئة هادئة كهذه، ومع عدد قليل من العائلات الأخرى والكثير من الخضرة. لقد حقق هذا المكان ما كنت أحلم به).

جاي كونيئل ٣٧ عاما. القائم على شئون العائلات وبلورتها اجتماعيا (لا يتم حاليا قبول العازبين للإقامة في المستوطنة الجديدة) يقيم حاليا في كيبوتس ميروم هاجولان. يقول (إلى جانب الأيديولوجية القائمة، هناك أيضا مغامرة، وأولها، إقامة مستوطنة جديدة. وهو أمر لم يحدث في الدولة منذ سنوات كثيرة. والمحافظة على هذا المكان من الدروز، الذين قد يستولون على الموقع.

إضافة إلى ذلك من المنتظر أن تقيم في مستوطنة نمرو، المستشار الإعلامية للوزير أفيجدور كهلاتي، والتي تعيش حاليا في الحيدرا، وأسرة من الجليل الأعلى. كذلك هناك ثلاث عائلات أبدت اهتمامها بالموضوع: عائلة من كيسريه، وأخرى من إيلات، وثالثة موجودة حاليا في رحلة بالأرجنتين.

ويبدو أن الوزير أفيجدور كهلاتي هو الذي سيقوم بقص شريط إقامة المستوطنة، هذه المرة أمام الكاميرات، في عيد الفصح. حاليا، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب الطريق الثالث في طريقه للخروج من الكنيست، ستكون مستوطنة نمرو هي المكسب الانتخابي الهام جدا، حسبما يعتقدون في الجولان وفي حزب الطريق الثالث. يقولون أن هذا سيكون أكبر حدث في إطار الدعاية وفرصة ذهبية لجمع المزيد من الأصوات للحزب من داخل مستوطني الجولان.

وتعتبر مستوطنة نمرو المستوطنة اليهودية رقم ٣٣ في الجولان، فهي موجودة في بيئة جرداء ومنعزلة، تطل من قمة جبل في شمالي هضبة الجولان على مجدل شمس وعين قنيا، وهما قرينتان للدروز أغلب سكانهما مواليد لسوريا.

والموقع المقام عليه المستوطنة ظل لمدة ١٩ عاما نقطة استيطانية لقوات الناحال. منذ عام تقريبا غادرت آخر نواه للناحال هذا الموقع، وقام قسم الشباب والناحال بوزارة الدفاع بنقل استخدام الموقع إلى قسم الاستيطان بالهستدروت الصهيوني.

لشهور طويلة عمل زعماء مستوطنات الجولان سرا لتمهيد الأرض التي ستقام عليها المستوطنة الجديدة نمرو. وقد نجحوا في ذلك حتى التاسع من فبراير، عندما كشفت صحيفتنا عنها. وقد حدثت خلافات شديدة في الرأي بين الذين أقاموها. البعض اعتبر أنه بعد الكشف عن إقامة المستوطنة الجديدة يجب التباهي بذلك. وقال آخرون إنه في ظل المناخ العام السائد، من الواجب المحافظة على الصمت، إلى أن يختفى الموضوع عن الاهتمام العام بأسرع ما يمكن. وقد أوضح مسئول كبير بمجلس محلي الجولان، والذي كان من بين الذين يفضلون إقامة المستوطنة في ظل ظروف إعلامية متواضعة، أنه (كانت توجد فترة تعتبر إقامة المستوطنات فيها عملا فخريا. أما اليوم، في ظل حكومة الليكود، التي تشمل حزب الطريق الثالث، تكفي ضجة يسارية تجبرنا على إخلاء المواطنين الذين استقروا في المستوطنة، وتلاشي الحلم).

بالتشاور مع زعماء الطريق الثالث قرر القائمون على إقامة المستوطنات عدم التواضع في مظاهر إقامتها، بل وأن تصبح جزءا من الحملة الانتخابية للحزب. سيستخدم الحزب الجولان كعنصر رئيسي في الدعاية حيث سيقول شعاره (نحن هنا من أجل الجولان). في مؤتمر صحفي عقد في الأسبوع الماضي في كيتسرين وكان من أجل إظهار الإجماع في موضوع «مساندة زعماء هضبة الجولان لحزب الطريق الثالث».

أعلن رئيس مجلس الجولان المحلي يهودا ولما (من حزب العمل): «نحن نفخر بإقامة المستوطنة الجديدة نمرو. ستكون مستوطنة فريدة، وسوف نقيم حفلا كبيرا».

في الوقت نفسه حصل أول زوجين من المستوطنين في نمرو على الموافقة للتعاون مع أجهزة الاعلام، بعدما أغلقوا الشغرات التي كانت في السور المحيط بمنطقة المستوطنة عقب كشف هآرتس عنها، وذلك خوفا من تسلل الصحفيين إليها. وقد اصطدم الصحفيون الذين تكالبوا على الموقع. وخاصة الأجانب. برفض تام للتعاون. وبالطبع تم منعهم من الدخول.

قبل النشر بعدة أيام، وأثناء جولة في المكان إتضح أن هناك أربعة أبنية مؤقتة، كان يستخدمها جنود انحال، يتم تحويلها إلى شقق سكنية. وقتها كانت عمليات الترميم في ذروتها، ويدرس القائمون على المستوطنة حاليا امكانية إحضار كرافانات إلى موقعها لمزيد من المواطنين الذين سيحضرون مستقبلا. في المبنى المثل على بوابة الدخول، وهو منزل مكون من ثلاث حجرات لم يتم ترميمها بعد، تم اسكان أول أسرة - زوجان ورضيع وكلب - كانوا يقيمون من قبل في مستوطنة إفني إيتان بالجولان. ودور هذه الأسرة هي المحافظة وحراسة موقع المستوطنة إلى أن يتم تسكينها.

خلال شهرين ستنتظم أربع عائلات جديدة إلى الأسرة الحالية. من هم مستوطن نمرو. وما الذي دفعهم إلى ترك منازلهم والانتقال إلى مستوطنة جديدة منعزلة، تقع في قلب جيب للدروز، في بيئة غير غنية باماكن للعمل، والشتاء فيها شديد البرودة؟ يقول أفي وميرا طوقال - ٣٢ سنة - ولدا وتربيا في القدس (الدافع الأساسي عندنا كان هو كيفية الحياة). إنهما يقيمان حاليا في شقة مستأجرة في الحيدرا. ميرا ربة منزل وأفي يعمل حرا في مجال

المؤرخون الجدد فى إسرائيل وهدم الأساطير الصهيونية

د. إيمان حمدي

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

العقود السابقة وتبنيه للكثير من القيم الغربية ، خاصة فيما يتعلق بالمبادئ الليبرالية ، وأخيراً تحوله الى الرأسمالية بما تحويه من تشجيع للنزعة الفردية ، بدأ العديد من أفرادهم يتخلون عن النظرة الايديولوجية للمجتمع لصالح رؤى أكثر براجماتية وواقعية، كما انه الغى احتكار الدولة والمؤسسات الرسمية لكتابة التاريخ وسرد العلاقة بين اليهود وغيرهم . وقد مهد هذا الانفتاح الثقافي الذي بدا واضحاً في الثمانينيات لظهور المؤرخين الجدد . هذا من الناحية الموضوعية. اما من الناحية الشخصية، فهؤلاء المؤرخون يتميزون بصفة عامة بميزتين اساسيتين: اولاهما انهم من مواليد الاربعينيات ، اى انهم لم يشهدوا قيام الدولة وبتأثروا بـ "معجزة الميلاد" ، بل على العكس نضجوا في ظل مجتمع ينتقل ما بين الاشتراكية والفردية وما بين الانتصار المبهز في ١٩٦٧ الى الانكسار العسكري في ١٩٧٣ و ١٩٨٢ مما جعلهم يتشككون في القيم التي تلقنها لهم الدولة. اما السمة الثانية فتكمن في أن معظمهم عاش فترة طويلة خارج اسرائيل لاتمام دراساتهم العليا في الغرب، وإما عادوا اليها أو استمروا خارجها. هذه التجربة جعلتهم ينظرون الى ظواهر مجتمعهم عن بعد و يتبنون نظرة نقدية تجاهها ، وفي نفس الوقت ساعدت على تأثرهم بالنظريات الغربية في العلوم الاجتماعية التي ترتبط بظاهرة ما بعد الحداثة والتي تقوم على رفض وجود حقيقة واحدة للأحداث. (Morris 1990:6).

نقد التاريخ "القديم" لإسرائيل :

منذ قيام الدولة الصهيونية ، تناول المؤرخون الاسرائيليون تاريخ دولتهم بصفقتها الملاذ الأمن الذي فتح ذراعيه لليهود ولجأوا له بعد مذابح النازية ضدّهم وبأن قيامها جاء كنتيجة حتمية لإضطهاد اليهود في اوروبا. وفي نفس الوقت ، ادعى هذا التاريخ ان الحركة الصهيونية لم تكن تنوي الاضرار بعرب فلسطين ولكن الفلسطينيين بصفة خاصة ، والعرب

في النصف الثاني من الثمانينيات ظهر في الأوساط الاكاديمية الاسرائيلية نوع جديد من الكتابات التاريخية التي تتناول نشأة الدولة ، قامت على دحض الرواية الرسمية لهذه النشأة وقدمت بدلاً منها رؤية أكثر نقداً للحركة الصهيونية سواء بالنسبة لعلاقة الحركة باليهود المهاجرين أو لعلاقتها بالشعب الفلسطيني . وفي الحالة الثانية ، قدمت هذه الكتابات رؤية أكثر اقتراباً من وجهة النظر العربية في سردها للأحداث التي صاحبت قيام اسرائيل. وقد أثار وجود هذه الدراسات ريبود فعل قوية بين المؤرخين الاسرائيليين—خاصة المخضرمين منهم—والمفكرين بصفة عامة بحيث لم يقتصر الجدل على الساحة العلمية فقط بل تعداه الى الساحة الثقافية بشكل عام ، واصبح يطلق على اصحابها "المؤرخون الجدد". وفي نفس الوقت ، اتسعت هذه الرؤية النقدية للمجتمع الاسرائيلي لتتعدى حدود التاريخ الى المجالات الأخرى مثل علم الاجتماع والأدب ، وأخذت تفسيرها في كثير من الأحيان مما يسمى في اسرائيل بمرحلة "ما بعد الصهيونية".

ونظراً لأهمية هذا الاتجاه في الثقافة الاسرائيلية وتعرضه لأسس الصراع العربي-الاسرائيلي الى جانب ارتباطه بالتغييرات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي ، سوف نتناول هذا الاتجاه بالتفصيل ونركز على اهم الرؤى التي يتبناها، وأخيراً على مدى مساهمته في تغيير طبيعة المجتمع الاسرائيلي .

ظهور المؤرخين الجدد :

يعزى المؤرخون الجدد ظهور كتاباتهم الى قيام الحكومة الاسرائيلية بإلغاء الحظر على الوثائق الرسمية التي مر عليها ثلاثون عاماً ، مما مكنهم من الاطلاع لأول مرة على وثائق الفترة التي صاحبت قيام الدولة العبرية والتعرف على الكثير من الحقائق التي كانت خافية وراء الروايات الرسمية للدولة. وفي نفس الوقت ، مع نضج وتطور المجتمع الاسرائيلي خلال

بصفة عامة ، هم الذين اضمروا لها العداء منذ البداية وحاولوا اجهاض الدولة الوليدة مستغلين تفوقهم العددي والعسكري ومساعدة بريطانيا لهم. وحتى بعد ان قامت ، رفضت الدول العربية ان تعيش معها ولا يزال العرب يسعون الى محوها من الوجود. لذلك فهذه الدولة بريئة من ذنب الفلسطينيين لانهم هم الذين تركوها باختيارهم اثناء حرب ١٩٤٨ بناء على تعليمات من القيادة العربية من اجل تمكينهم من القضاء على اليهود . وقد شكل هذا التاريخ رؤية يهود العالم والشعوب الغربية لإسرائيل عبر العقود الماضية ، كما كان له تأثيره على ساسية الغرب تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي. (Morris 1990:4-5)

ويرى المؤرخون الجدد ان هذا التاريخ اعطى تفسيراً سطحياً ومتحيزاً للأحداث التي واكبت قيام الدولة عامداً حذف كل ما يمكنه ان يعطي صورة سلبية لها وذلك لسببين أساسيين: أولهما ان الذين كتبوا هذا التاريخ لم يكونوا مؤرخين بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل كانوا مسجلين للأحداث ، كما ان معظمهم قد شارك في حرب ١٩٤٨ وبالتالي لم يكونوا محايدين في رواياتهم. ثانياً ان وجهة النظر الرسمية في اسرائيل كانت ترى في كتابة التاريخ بهذا الشكل أمراً ضرورياً نظراً لأن استمرار الصراع العربي-الاسرائيلي كان يحتم رسم صورة ايجابية للدولة العبرية لأن إبراز أخطائها من شأنه ان يضعف من موقفها السياسي في صراعها على البقاء. (Morris 1990:6, 5) اما الآن فيعتقد هؤلاء المؤرخون ان المجتمع الاسرائيلي قد اكتسب نضجاً يجعله في غنى عن الاساطير التاريخية التي عاش فيها والتعرف بصدق على جذور الصراع العربي-الاسرائيلي مما قد يساهم في التعرف على افضل الحلول له. ومن هنا أيضاً جاء تركيزهم على فترة اواخر الاربعينيات وأوائل الخمسينيات—خاصة حرب ١٩٤٨—بصفقتها تمثل نقطة البداية في هذا الصراع وأيضاً في ميلاد الدولة ، وبالتالي فإن القراءة الصحيحة لما حدث بها أمر لا غنى عنه إذا أراد أحد تقييم التجربة الاسرائيلية برمتها. (Morris 1990:7)

شهادات المؤرخين الجدد :

ومن خلال دراسة هذه الفترة بالاعتماد على الوثائق الاسرائيلية ، دحض المؤرخون الجدد الادعاءات الاسرائيلية فيما يتعلق بعلاقة الصهيونية بكل من الفلسطينيين والعرب وحتى اليهود.

الفلسطينيون : نظراً لطبيعة الصراع العربي-الاسرائيلي ، كانت العلاقة بالجانب الفلسطيني هي أكثر "اكتشافات" المؤرخون الجدد اثارة للجدل داخل وخارج اسرائيل. فقد أقر هؤلاء المؤرخين ببطلان المبررات التي ساققتها الحركة الصهيونية في رفضها الاعتراف بإرتكاب أية اخطاء في حق الشعب الفلسطيني والتي كان من اهمها انها لم تكن تريد طرد الفلسطينيين بل كانت تريد العيش معهم في سلام ولكن هم الذين رفضوا قرار التقسيم وهم الذي شنوا الحرب على

اليهود بغرض القضاء عليهم وهم الذين تركوا ديارهم طواعية ليتركوا الفرصة لتدخل الجيوش العربية لقتال اليهود. وأثبتت الوثائق التي قدمها هؤلاء الباحثون صحة شهادات الفلسطينيين لما حدث في حرب ١٩٤٨ ، خاصة فيما يتعلق بجنود مشكلة اللاجئين. ففي هذه الحرب وعلى الرغم من أن عدد الفلسطينيين كان ضعيف عدد اليهود ، إلا ان المقاتلين اليهود كانوا الأكثر عدداً والأفضل تسليحاً وتدريباً وتنظيماً وتخطيطاً ، حتى انه في مايو ١٩٤٨ بلغ عدد الجنود اليهود ٢٥ ألفاً وهو رقم يفوق ليس فقط عدد المقاتلين الفلسطينيين ولكن الجيوش العربية مجتمعة والذي لم يتجاوز تعدادها جميعاً ٢٠ ألفاً. (Morris 1990:15) نتيجة لهذا التفوق أمكن لليهود خلال المواجهة العسكرية بينهم وبين الفلسطينيين والتي امتدت من نوفمبر ١٩٤٧ الى يناير ١٩٤٩—تسريد حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني خارج أرضه (٧٥٠-٦٥٠ ألف نسمة) ، حيث قامت قوات الهاجاناه بطرد الفلسطينيين من المدن والقرى في الأراضي التي كانت تستولي عليها إما بشكل مباشر عن طريق القوة أو بالجوء الى الإرهاب . وفي أحيان كثيرة—مثلما حدث في اللد والرملة—صاحب عملية الطرد إرتكاب مذابح ضد المدنيين العزل ، أو تعرض هؤلاء المدنيون للنهب والإغتصاب. وهنا تجدر الإشارة الى أن الدافع وراء عملية الطرد هذه يعد واحد من أهم نقاط الخلاف بين المؤرخين الجدد وبعضهم البعض . فعلى حين يتفق الجميع على ما حدث ، إلا ان جماعة منهم ترى ان هذا الطرد جاء نتيجة الحرب التي فرضت أحداثها على العرب واليهود وبالتالي فإن ما حدث لا يعزو أكثر من "تجاوزات" إرتكبها اليهود أثناء الحرب ولا يجب ان يتحملوا سوى مسؤولية أخلاقية محدودة عنها. وفي المقابل ترى جماعة أخرى ان سياسة الطرد كانت متعمدة ومدبر لها من قبل القيادات الصهيونية بوصفها الوسيلة الوحيدة لضمان قيام الدولة اليهودية في فلسطين، وأن الحرب هي فقط التي اعطت اليهود الفرصة لتنفيذها. (Pappe 1998:16)

ومع ذلك ، حتى هؤلاء المؤرخين الذين رفضوا ان يعترفوا بمسؤولية الصهيونية عن التخطيط لطرد الفلسطينيين ، أقروا بأن زعماء الحركة رأوا في "خروجهم" كسباً هائلاً واتخذوا كافة التدابير لمنع عودتهم الى أرضهم بعد الحرب . ومن أهم هذه التدابير تدمير القرى والمدن العربية وبناء مدن يهودية مكانها ، وهو ما تم بالفعل في معظم هذه القرى والمدن منذ بداية الحرب ، الى جانب مصادرة الأراضي وما تبقى من الممتلكات العربية وإعطائها لليهود ، وأخيراً سن القوانين والتشريعات التي تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين. وفي نفس الوقت ، استمرت اسرائيل في طرد سكانها العرب من أراضيهم حتى بعد انتهاء الحرب وحصولهم على الجنسية الاسرائيلية ، مثلما حدث في الجليل مع عدة مئات منهم في أبريل ١٩٤٩ وأيضاً في مدينة المجدل (عسقلان) عام ١٩٥٠ مع ما تبقى من سكانها (حوالي ٢٥٠٠) والذين ابعدوا الى غزة. (Segev 1986:61)

إن موقف الحركة الصهيونية وسياستها من الشعب

الفلسطيني قد جعل بعض المؤرخين الجدد يتحدث عنها ليست بصفتها حركة تحرر وطني—كما يدعي أصحابها—بل عن خطيئتها الأولى في حق هذا الشعب، (مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٨: ١١٨)، بل أن أحدهم وصفها بأنها حركة استعمارية مثلها مثل البيض في جنوب أفريقيا والفرنسيين في الجزائر. (Pappe 1998:16) إلا أن هذا لا يقلل من اصرار المؤرخين الجدد على ولأنهم للصهيونية وإيمانهم بأنها وجدت لتتخذ اليهود من الظلم الذي وقع عليهم في أوروبا ورؤيتهم أن في هذا مبرر كاف لشرعيتها، وهو ما يجعلهم يتبنون مواقف متناقضة تقلل من مصداقيتهم في نظر الكثيرين من منتقديهم الذين يرفضون الصهيونية سواء من الجانب العربي أو اليهودي.

الدول العربية: وكما كشف المؤرخون الجدد حقيقة علاقة القوة بين اليهود والفلسطينيين، عمدوا في تحليلهم لفترة قيام الدولة على هدم الإدعاءات الإسرائيلية التي تقول أن إسرائيل ظلت منذ ميلادها تسعى للتوصل إلى سلام مع العرب وأنهم هم الذين رفضوا التعايش معها مما تسبب في استمرار الصراع حتى الآن وتعقيده. فقد أثبتت الوثائق الإسرائيلية أن بعض الأطراف العربية أبدت استعدادها للتعايش مع الدولة الصهيونية حتى قبل إعلانها، وأنه كان بإمكان إسرائيل التوصل إلى سلام مع العرب بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ لكن زعماءها لم تكن لديهم الرغبة في ذلك حتى يحققوا أكبر توسع ممكن لولتتهم في الأراضي العربية.

فقد كشفت هذه الوثائق أن الملك عبد الله، ملك الأردن، كان على اتصال وثيق بالنواير الصهيونية منذ العشرينات، وأنه في عام ١٩٤٧، كان الأردن هو الدولة العربية الوحيدة التي وافقت على تقسيم فلسطين حتى من قبل أن تقره الأمم المتحدة. وكان الملك قد اتفق مع اليهود على منع قيام دولة عربية في فلسطين واستيلاء الأردن على الجزء المخصص لها، وذلك في اجتماعه مع جولدا مائير في ١٧ نوفمبر من هذا العام. وعندما دخلت الجيوش العربية فلسطين، ابلغ الملك القيادات الصهيونية أن قواته لن تتعدى المنطقة المخصصة للعرب في قرار التقسيم. وبالفعل التزم الأردن بهذا الوعد حرفياً فيما عدا حالتين كانت أحدهما دخول الجيش للحي اليهودي في القدس القديمة وتقديمه نحو القدس الغربية. (Shlaim 1990:426-429) وقد كان الغرض من هذا التقدم ليس السيطرة عليها ولكن تخفيف الضغط عن القدس الشرقية. ونتيجة لذلك، فقد الجانب العربي جزءاً من قواته وهو الذي كان يعاني منذ البداية من تفوق اليهود العددي. أضف إلى ذلك أن الجيش الأردني كان هو أفضل الجيوش العربية تنظيماً وعدة. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى التي شاركت في الحرب—وهي مصر وسوريا والعراق ولبنان—فقد كان التنسيق بينها شبه غائب إلى جانب اختلاف أولويات كل منهم نظراً للظروف الداخلية التي كانت تمر بها كل بلد، بالإضافة إلى ضعف حالة جيوشها. وقد كانت القيادة

الصهيونية على وعى بكل هذه المعطيات، وبالتالي لم تكن تقيم وزناً كبيراً للتدخل العربي في فلسطين. (Flapan 123:24)

وبعد انتهاء الحرب، في منتصف يوليو ١٩٤٩، أعرب بن جوريون عن اكتفائه باتفاقيات الهدنة وعن عدم حماسه للتوصل إلى سلام مع العرب لأن ذلك يعني أن تتخلى عن جزء من الأراضي التي ضمتها إليها أثناء الحرب، وهو ما لم يكن على استعداد للقيام به. وعلى هذا، فقد قابل حماس الملك عبد الله للتوصل إلى معاهدة سلام بين بلديهما بفتور أدى إلى فشل الفكرة. نفس هذا الموقف تكرر مع كل من مصر وسوريا. ففي أكتوبر ١٩٤٨، عندما أيقن الملك فاروق خسارة الحرب، أرسل مبعوثين سرعيين يبلغون بن جوريون ورفاقه بإستعداد مصر للتوصل إلى سلام مع إسرائيل إذا ما قبلت الثانية التخلي عن كل أو جزء من صحراء النقب، إلى جانب الإعراف بضم مصر لقطاع غزة وهو ما رفضه بن جوريون بشكل قاطع. هذا الرفض كان أيضاً من نصيب القائد السوري حسني الزعيم الذي قدم لإسرائيل عدة مقترحات للسلام في يونيو ١٩٤٩ وعرض عليها توطين جزء من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في مقابل شريط من الأرض على نهر الأردن. (Morris 1990:22-25)

وفي نفس الوقت، اتبعت إسرائيل سياسة عدوانية تجاه الدول العربية التي تشترك معها في الحدود، بلغت ذروتها في اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بحجة الإنتقام من سماح هذه الدول للفدائيين بالتسلل من أراضيها للقيام بعمليات تخريبية داخل إسرائيل. ومرة أخرى أقر المؤرخون الجدد أن الكثير من هذه الهجمات الإنتقامية لم يكن لها ما يبررها بالفعل—خاصة وأن بعضها اتسم بإرتكاب مجازر ضد المدنيين العزل—وأنها كانت تخدم أسباب داخلية منها رفع معنويات الشعب الإسرائيلي وضمان التفافه حول قيادته، وأيضاً إعداد الجيش للجولة الثانية من الحرب مع العرب التي كانت إسرائيل على يقين من حدوثها. (Morris 1996:435)

المهاجرون اليهود: وأخيراً، كشف المؤرخون الجدد أن اليهود أيضاً كانوا في بعض الأحيان ضحايا للصهيونية وذلك عن طريق تحليل موقفها من الهولوكست ومعاملتها لليهود الشرقيين المهاجرين إليها. فإسرائيل قد استغلت مذابح النازية ضد اليهود بما يخدم أهدافها الخاصة سواء لتعزيز شرعية وجودها، أو كسب تعاطف العالم والغرب بصفة خاصة، وبالتالي الحصول على التأييد السياسي والعسكري والمادي الذي كانت بحاجة اليهم. ومع ذلك، فعندما حدثت هذه المذابح تقاعس زعماء الصهيونية وخاصة بن جوريون عن محاولة تقديم العون لليهود وإنقاذهم من هتلك. فقد رأى هؤلاء الزعماء أن مهمتهم تتلخص في إقامة دولة يهودية في فلسطين وليس إنقاذ اليهود، وبالتالي اعتبروا أن ما يحدث لهؤلاء اليهود يعد "كارثة طبيعية" لا حيلة لهم في منعها. (Segev 1993:82-83) وقد عبر بن جوريون عن

هذا الموقف في ١٩٢٨ بقوله أنه إذا خير بين امكانية انقاذ جميع الأطفال اليهود في المانيا بإرسالهم الى إنجلترا وإنقاذ نصفهم بإرسالهم الى فلسطين ، فسوف يختار الطريق الثاني لأن ما يشغل الصهيونية ليس المصلحة الخاصة لهؤلاء الأطفال بل مصلحة الشعب اليهودي ككل (Mahler 1997) والتي سوف تتحقق بقيام الدولة. وفي حادثة مماثلة بعد ذلك بسنوات ، رفض السفير الإسرائيلي في تشيكوسلوفاكيا مساعدة اليهود على مغادرة البلاد بعد دخول السوفييت لها ما لم يتوجهوا لإسرائيل. (Segev 1986:109)

هذا الإهتمام بالدولة على حساب الفرد انعكس أيضاً على موقف القيادات الصهيونية من المهاجرين ، الأمر الذي تسبب في الحاق الظلم لنسبة كبيرة منهم . ففي السنوات الأولى لإسرائيل وحتى بعد صدور قانون العودة كانت السلطات الإسرائيلية تتردد في السماح للمسنين والمرضى بالهجرة إليها بل وحتى للمختلفين معها سياسياً مثل الشيوعيين. (Segev 1986:145)

وفي هذا الإطار، نجد ان أكثر من عانوا من تفرقة الصهيونية كانوا المهاجرين الشرقيين الذين وفدوا على إسرائيل من إفريقيا وآسيا وعوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية ، وهي المشكلة التي لا يزال يعاني منها المجتمع الإسرائيلي حتى الآن. ففي أكتوبر ١٩٤٨ ، قال بيرل لوكر رئيس المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية: "نحن نرى ان اليهود الشرقيين يجب ان يقوموا بالجانب الأكبر في بناء الوطن. يجب علينا ان نأتي بهم لننقذهم ، وأيضاً لنحصل على العمالة البشرية التي نحن في حاجة إليها في عملية البناء." (Evron 1995:167) وبهذا المنطق شبه بن جوريون جلب اليهود العرب الى إسرائيل بجلب العبيد الأفارقة الى الولايات المتحدة. (Segev 1986:157) ومع الاعتراف بالحاجة اليهم ، فإن الحكومة الاسرائيلية لم تكن تريد بهم بالفعل ، لكن مع انخفاض معدلات تدفق يهود أوروبا وأمريكا إليها بعد اعلان الدولة ، لم يكن لها خيار سوى ان تقبلهم حيث ظلت أصوات كثيرة داخل النخبة السياسية تحذر من تدهور الحياة في إسرائيل نتيجة لتزايد هؤلاء المهاجرين بها نظراً لتدني المستوى الثقافي لهم. (Segev 1986:156-58)

هذه النظرة الدونية الى اليهود الشرقيين انعكست عليهم منذ وصولهم الى إسرائيل ، بداية من اسكانهم في معسكرات إيواء كانت تفتقر الى مقومات الحياة البسيطة ، الى تسخيرهم في الاعمال البدائية التي يأتف يهود أوروبا من العمل بها وإعطائهم أقل الأجور ، وأخيراً حرمانهم من تولي المناصب السياسية العليا بحجة جهلهم . فقط في الآونة الأخيرة بدأ اليهود الغربيون يعترفون بما اقترفوه في حق مواطنيهم من أصل شرقي ، كما حدث مع إيهود براك عندما اعتذر في مؤتمر لحزب العمل عام ١٩٩٧ عما سببه حزبه من معاناة لليهود الشرقيين في العقود الأولى للدولة عندما كان مسيطراً على مؤسسات الحكم. ولكن معاملة اليهود الفلاشا تثبت ان هذه التفرقة لا تزال سائدة في إسرائيل التي تدعى

انها دولة كل اليهود وأنها قامت لتعيد لهم كرامتهم وإنسانيتهم التي أهدرها الأغيار .

المؤرخون الجدد والمجتمع الإسرائيلي:

هكذا سعى المؤرخون الجدد الى تبديد أوهام الإسرائيليين ويهود العالم فيما يتعلق بالصورة المثالية التي رسمتها دولة إسرائيل لنفسها. وهنا يجدر بنا أن نتذكر مرة أخرى ان هؤلاء المؤرخين هم اسراييليون غيورون على وطنهم في المقام الأول. وبينما لا يرى بعضهم أي هدف لكشف هذه الحقائق سوى تحرى الدقة العلمية في كتابة التاريخ ، يرى البعض الآخر ان كشفهم لنقائص دولتهم إنما يهدف الى تعديل مسارها ودفع هذا المجتمع الى التصالح مع نفسه ومع الآخرين، خاصة فيما يتعلق بإيجاد حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. والسؤال الآن هو: ما مدى نجاح هذه الكتابات في دفع المجتمع الإسرائيلي لتصحيح أخطائه التي ارتكبها في حق الغير وحق نفسه؟

من الصعب الحكم على مدى تأثير المؤرخين الجدد في مجتمعهم نظراً لأن هذه الظاهرة تعد حديثة نسبياً في إسرائيل ، حيث لا يتجاوز عمرها العشر سنوات بقليل. فعلى الرغم من ان بعض المفكرين الراديكاليين قد كشفوا النقاب عن هذه الحقائق من قبل ذلك بكثير ، إلا ان انتماءاتهم الأيديولوجية وافتقارهم للأدوات العلمية أثر سلباً على مصداقيتهم، وبالتالي لم يحظ كلامهم بالإهتمام الكافي داخل مجتمعهم. أما ما يميز المؤرخين الجدد فهو أنهم أولاً أكاديميون جادون ، وثانياً أنهم ينتمون الى التيار الرئيسي في المجتمع. من هنا جاءت أهميتهم وجاءت الضجة التي أثاروها بكتاباتهم. (مجلة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٧: ٧٩). ونظراً لهذه الحداثة ، فإن تأثير هؤلاء المؤرخين لا يزال مقتصرأ الى حد كبير داخل الدوائر الأكاديمية ، خاصة وأنهم يتعرضون لحرب شعواء من الدوائر الرسمية بالدولة التي لا تزال ترى في كشف هذه الفصول من التاريخ إضعافاً لموقف إسرائيل خاصة في المرحلة الحالية التي تتفاوض فيها مع الفلسطينيين للتوصل الى تسوية نهائية للصراع بينهما والتي يطالب فيها الفلسطينيون بإقامة دولة مستقلة لهم في الضفة الغربية وغزة ، وأيضاً من كتاب "التاريخ القديم" الذين يتهمونهم بالخيانة والعمل على تقويض دولة إسرائيل. وعلى هذا ، فهم مطاردون في الجامعات الإسرائيلية ويفتقرون الى المساندة التي تنقل أفكارهم الى القطاعات العريضة في المجتمع.

ومع ذلك ، فلم يعد بالإمكان تجاهل الحقائق الجديدة التي كشف عنها هؤلاء المؤرخون كلية. وقد ظهر هذا في احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسين لقيامها ، حيث قدم التلفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً في هذه المناسبة تضمن إشارة الى ما قاله المؤرخون الجدد عن طرد الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨. وعلى الرغم من محدودية هذه الإشارة وعدم ذكرها للحقيقة بأكملها ، حيث ذكر ان نصف الفلسطينيين هربوا

بينما تم طرد النصف الآخر ، إلا ان مغزاها كان كبيراً . فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها الإعلام الإسرائيلي مشكلة اللاجئين ، وهي تمثل موضوع شديد الحساسية بالنسبة لإسرائيل حتى اذا كانت تتعمد تجاهله . وثانياً أن هذا الإعلام لم يردد الدعاية الذي ظل يروج لها لعقود طويلة وهي أن اسرائيل لا ذنب لها في هذه المشكلة لأن الفلسطينيين هم الذين تركوا ديارهم بكامل إرادتهم . كما جاء ذكر دير ياسين في هذا الفيلم وبأنها لم تكن المذبحة الوحيدة التي إرتكبت ضد الفلسطينيين. (Pappe 1998:101)

تبقى نقطة أخيرة وهي أن التاريخ الذي يعرضه المؤرخون الجدد يظل الى حد كبير تاريخ ضحايا الصهيونية اليوم : الفلسطينيين وعرب اسرائيل وحتى اليهود الشرقيين . وبالتالي فإن تأثير هذا التاريخ على المجتمع الإسرائيلي سيكون مرتبطاً الى حد كبير بإصرار هذه الفئات على تحدي دعايات الصهيونية والتمسك بحقوقها . فعلى سبيل المثال ، بدأ بعض المحللين الإسرائيليين يربطون بين التوصل الى اعلان المبادئ بين الفلسطينيين واسرائيل والتغيير الذي أحدثته كتابات المؤرخين الجدد في مجتمعهم ، حيث ذكر بعضهم ان

هذا التغيير ساهم في قبول اسرائيل الرسمي بحقوق الشعب الفلسطيني ، بينما رأي البعض الآخر الموقف بشكل عكسي حيث قالوا أن هذا القبول عضد من موقف المؤرخين الجدد في المجتمع . نفس الشيء يمكن ان ينطبق على عرب اسرائيل وعلى اليهود الشرقيين . إن تمسك كل من الطرفين بهويته وإزالة الغبن الذي لحق به لعقود طويلة سوف يؤدي في النهاية الى بطلان الأكاذيب التي تروج لها الدولة بإدعائها المثالية وعدم التفرقة بين مواطنيها ، وبالتالي الى إعادة قراءة التاريخ بشكل أكثر إنصافاً . وفي نفس الوقت ، فإن كتابات المؤرخين الجدد ستكون شهادة على عدالة قضية هؤلاء تساعد في النضال من أجل حقوقهم . هنا يمكن ان يحدث التفاعل بين الطرفين ليغير من المفاهيم السائدة في المجتمع ويدفع الدولة للإعتراف بأخطائها في حق الفلسطينيين واليهود ، وإن كان من الطبيعي ان الإعتراف بالخطأ تجاه الفلسطينيين سوف يكون أصعب وأشق : أولاً لأن حجم الجرم أكبر بكثير وثانياً لأن تبعات هذا الإعتراف سواء بالنسبة لفلسطيني الضفة الغربية وغزة أو عرب اسرائيل يمكن ان تفقد الدولة طبيعتها الصهيونية وهو ما لا تريده غالبية المجتمع الإسرائيلي حتى الآن.

المصادر :

- 1- Morris, Benny. 1948 and After: Israel and the Palestinians. Oxford: Clarendon Press, 1990.
- 2- Morris, Benny. Israel's Border Wars 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation and the Countdown to the Suez War. Oxford: Clarendon Press, 1996.
- 3- Evron, Boas. Jewish State or Jewish Nation? Bloomington: Indiana University Press, 1995.
- 4- Flapan, Simha. The Birth of Israel: Myths and Realities. New York: Pantheon Books, 1987.
- 5- Mahler, Jonathan. "Uprooting the Past: Israel's New Historians Take a Look at Their Nation's Past", Linguafranca, August 1997 (internet).
- 6- Pappe, Ilan. "Fifty Years Through the Eyes of New Historians in Israel", Middle East Report, Summer 1998, pp. 14-17, 23.
- 7- Pappe, Ilan. Israeli Television's Fiftieth Anniversary 'Tekumma' Series: A Post-Zionist View", Journal of Palestine Studies, Vol. 28, No. 4 (Summer 1998):99-105.
- 8- Segev, Tom. The First Israelis. New York: The Free Press, 1986.
- 9- Segev, Tom. The Seventh Million: The Israelis and the Holocaust. New York: Hill and Wang, 1993.
- 10- Shlaim, Avi. The Politics of Partition: King Abdullah, The Zionists and Palestine, 1921-1951. Oxford: Oxford University Press, 1990.

١١- بابي ، إيلان. "ما بعد الصهيونية: توجهات جديدة في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي حول الفلسطينيين والعرب" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣١ ، صيف ١٩٩٧

١٢- "ندوة حول الصهيونية ، وما بعد الصهيونية ، ومعاداة الصهيونية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٣ ، شتاء ١٩٩٨ ، ص ١١٤-١٢٨

ثقافة الجيتو من التوراة حتى الدولة

أمين إسكندر

لعب الجيتو دوراً مؤثراً في صناعة الثقافة السياسية للتجمع الصهيوني على أرض فلسطين، مثله في ذلك مثل التوراة والصهيونية والعبرية، مع التفاوت في حجم ومدى التأثير الناتج من العامل الأصل والعامل الفرع من حيث التفاعل والغرض من تناول دور الجيتو في التشكيلات الثقافية والسياسية في إسرائيل، هو الكشف عن طريقة التفكير «الجيتوية» أي المنغلقة والمزوجة حيث الجمع بين الاضطهاد وعظمة الرسالة، وقداسة الدور الموكل لليهود. وعن ذلك يقول د. عبد الوهاب المسيري في موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية «الدارس للصهيونية يلاحظ الآثار العميقة التي تركتها حياة الجيتو ونظمه في عقلية ونفسية اليهودي، حيث أصبح الأغيار شراً مطلقاً، وأصبحت الدولة الصهيونية هي مركز الدنيا والتاريخ، وقد جاء الاستيطان على أرض فلسطين تجسيدا لذلك الجيتو، وتكريساً لطريقة التفكير السائدة والناجمة عنه، وقد كرس هذا التفكير الجيتوي الخوف والطمأنينة معاً، خوف من الأغيار وطمأنينة للعزلة حيث لا أمن ولا سلم إلا في إطار النقاء اليهودي والمقدس اليهودي...».

والجيتو لم يبدأ فقط في تاريخ الشتات اليهودي عندما انشأ في البندقية عام ١٥١٦، ولا حتى عندما أصدر البابا بول الرابع قراره بعزل اليهود في جيتو في روما عام ١٥٥٥، وإنما كان قبل ذلك بكثير، لقد كان قائماً في التوراة ومن بعدها التلمود، وها هو إسرائيل إبراهيم يقول: «قبل أن تصبح السكنى في مكان محدد أو في الجيتو أمراً إجبارياً، كان اليهود أينما وجدوا يتجمعون في أماكن منعزلة بالمدن التي كانوا يعيشون فيها».

إنه الجيتو الاختياري المؤسس على التوراة ومفاهيمها عن تفرد الشعب اليهودي وقديسيته، ودوره كجماعة مؤمنين، والموقف من الأغيار المحتقرين من قبلهم ظاهرة تاريخية لازمت الوجود اليهودي منذ نشأته، كما لازمته ظاهرة الشتات.

ولما كان الدين اليهودي، قد ظل لفترة طويلة منذ القرن الثاني ق.م وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي هو العامل الرئيسي في توجيه الحياة اليهودية، فقد ظلت المفاهيم

التوراتية والتلمودية هي المشكلة والصانعة لطريقة التفكير «الجيتوية» والتي ترى في أتباعها المقدس في ذاته، وترى في الأغيار المدنس في ذاته، وهكذا كانت عبارات مثل شعب الله المختار، والأرض الموعودة من الله، الشعب المقدس، أمة الروح، البقية الصالحة، أحجاراً في أبنية العزلة، وأسلاكاً في أسوار مرتفعة جداً بينهم وبين المجتمع أي مجتمع.

وكانت آيات التوراة أساساً في معمار الكراهية تجاه الأغيار (الجويم)، وبيئة مناسبة للجيتو الاختياري والاجباري بعد ذلك سواء في أوروبا الشرقية أو حتى في الدولة الإسرائيلية، وقد جاء في التوراة ما عزز ذلك حيث جاء في «سفر العدد ٢٣: ٥٥، ٦٦» «إن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في عيونكم ومناخس في جوانبكم ويضايقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها فيكون أنى أفعل بكم كما هممت أن أفعل بهم».

وفي (سفر التثنية ١٧: ٢) «متى أتى الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها وطرد أصحابها من أمامك وضربتهم فانك تحرقهم (تبيدهم). لا تقطع لهم عهداً ولا تشفق عليهم».

وفي (أشعيا ٢٤: ٢١) «اقترّبوا أيها الأمم لتسمعوا وأيتها الشعوب اصغوا، لتسمع الأرض وملؤها المسكونة وكل نتائجها لأن للرب سخطاً على كل الأمم وحموا على كل جيشهم. قد حرمهم دفعهم إلى الذبح. فقتلهم تطرح وجيفهم تصعد نتانتها وتسيل الجبال بدمائهم».

اذن نحن أمام تعليمات مقدسة من الله ضد الأغيار، ذكرتها التوراة، أو زيفتها لا فرق. المهم إنها فعلت فعلها في تشكل الثقافة السائدة لدى اليهود على مر العصور، وها هو هرتزل في يومياته في أواخر القرن التاسع عشر يكتب مانصه: «عندما نحتل فلسطين.. يجب أن نستخلص ملكية الأرض.. سنحاول أن نشجع الفقراء من السكان على النزوح إلى البلدان المجاورة.. إذا وصلنا إلى منطقة فيها حيوانات مثل الأفاعي الكبيرة نستخدم أهل البلاد ليقضوا على مثل هذه الحيوانات.. يجب أن يكون العمال على السكك الحديدية والطرق في مناطق الأوبئة من أهالي البلاد وكذلك عند تجفيف المستنقعات.. وإلا كثرت نسبة الموت بيننا.. يمكن

استخدام العرب للعمل في المناطق الموبوءة.

ويقولون في التلمود، وهو الكتاب الثاني لديهم في مرتبة التقديس «من العدل أن يقتل اليهودي بيده غير اليهودي، لأن من سفك دم الكافر، يقرب قربانا إلى الله».

أما ما قاله «موسى هس» ١٨١٢ - ١٨٧٥ وبالذات في عام ١٨٦٢ وعبر مؤلفه «إحياء إسرائيل»: «إننا سنظل دائما غرباء بين الشعوب، سوف تمنحنا بعض الحقوق بدافع من الشعور بالإنسانية والعدالة.. ولكنها لن تحترمنا مطلقا مطلقا.. مادامنا قد وضعنا ذكرياتنا العظيمة في الصف الثاني».

ومما دعم الحاجة إلى الجيتو الاختياري والاجباري مجموعة الشعائر اليهودية الخاصة مثل قوانين الطعام وتحريم الزواج المختلط، وعدم شرب الخمر المصنوعة من الأغيار، والختان، والنصاب اللازم لصلاة الجماعة، وعادات الدفن والمدافن وشعائر السبت، وكلها شعائر لازمت اليهود منذ وجودهم وفرضت عليهم نزوعا للعزلة وعدم الاختلاط، حتى لا يتعرضون للندس من الأغيار (الجويم). وهكذا تشكلت نفسية العزلة وفي نفس الوقت كبرياء القداسة والسمو، وعن ذلك يقول الأديب الصهيوني «يوسف جيم بريبر» (١٨٨١ - ١٩٢١): «يجمع كتاب تاريخنا عن أن أجدادنا يهود الجيتو القديم، كانوا يحسون بنوع من الكبرياء والسمو بالنسبة «للجوي» حتى عندما يقبلون يديه ويركعون أمامه» ويتساءل «من أين أتى هذا الاحتقار من جانب اليهود للأغيار والشعور بالسمو عليهم».

ومن هنا يرى د. فرج أحمد في معرض تحليله للشخصية اليهودية «أن رفض العقيدة اليهودية الاعتراف بنديّة الآخرين هو أساس منشأ ذلك التكوين الذي لا يمكن إلا أن يكون وعياً ممزقا شقيا، وعياً يحمل في ثناياه بنور ذلك الشعور المرضى بالعظمة والاضطهاد».

إذن فكرة الأغيار فكرة حاكمة لليهودي، واختيارية الله لشعب اليهود هي فكرة حاكمة أيضا، لذا كان من الطبيعي أن يخلق اليهود لهم حارة وسط مجتمعات الأغيار.

أما الجيتو الاجباري أو القسري فيعود تاريخه إلى جيتو البندقية (عام ١٥١٦)، وأصل الكلمة غير معروف بدقة، لكن المهم أن كافة المعاني الدالة عليه تعني المكان المعزول أو المنفصل، حيث يقال حي اليهود في البندقية نسبة إلى «فلجيتو» أو «مصنع المدافع» الذي أقيم بجوار الحي، ويقال أيضا - حسب موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية - صفحة ٢٨٨ - الجزء ٤ - أن الكلمة مشتقة من الكلمة الألمانية «جهكتر أورت» التي تعني «الكان المحاط بالأسوار» أو هي من الكلمة العبرية «جت» بمعنى «الانفصال» أو «الطلاق» حسب التلمود، وأخيرا ربما اشتقت من الكلمة الإيطالية «بورجيتو» بمعنى «القسم الصغير من المدينة».

وقد اختار اليهود الذين أثروا العزلة، أسماء حاراتهم في أوروبا وأمريكا وبلاد العرب وكافة البلدان المتواجدين فيها، ففي ألمانيا «شارع اليهود» وفي البرتغال جوديا، وفي أسبانيا باسم جودريا، وفي فرنسا جوفري، وفي إيطاليا جيدكا وفي المغرب العربي باسم الملة، وفي اليمن باسم القاع قاع، وفي

تركيا باسم يهودي محلي، وكلها تعني اليهود باعتبارهم كتلة اجتماعية متجانسة. أما في بلاد شرق أوروبا فكان هناك «الشتتل» وهو تجمع سكانى يهودى يراوح عدد البشر فيه من ألف إلى ٢٠ ألفا، وهو أحد أشكال الوجود الجيتوى، وقد ارتبط «الشتتل» بالاقطاع الاستيطاني في بولندا، وتطور الحياة فيه حول المعبد والسوق والمدفن.

أما بنية الجيتو الذي ساد بعد قرار البابا بتشكيل جيتو البندقية، فهو مكان محاط بالأسوار العالية داخل أو خارج المدينة، يغلق في المساء عبر بوابة أو أكثر، ينظم علاقته بالمجتمع الخارجى بالميثاق أو العهد الممنوح لهم من الأباطرة والملوك، حيث ينص ذلك العهد على الحقوق والواجبات من نوعية العمل ومقدار الضرائب وتصديق الدولة على الحياة الداخلية المنظمة من قبل جماعة الجيتو، أما العلاقة اليهودية - اليهودية فتتظم بواسطة التلمود وقانون تحريم الاستيطان (أى عدم السماح بسكنى يهود من جيتو آخر).

ويدار الجيتو من قبل هيئة إدارية تصل إلى ١٢ عضو منتخبة أو معينة - حسب ظروف وطبيعة السكان - وتلك الهيئة الإدارية في جيتو الأشكناز تطلق عليها «القهال»، وفي جيتو السفارد يطلق عليها «الماهاماد» وتقوم تلك الهيئة بتطبيق نصوص التلمود، والنظر في المنازعات اليهودية - اليهودية مستندة في تلك الأحكام على التلمود.

ومن أهم الوظائف داخل الجيتو الذابح الشرعى «الشوحيط»، والمختن «الموهيل»، والمرتل «حزان»، وحارس المعبد والمنفذ لأحكام القضاء الشرعى «الشماس»، والواعظ الجوال «مجيد»، والخطابة «الشادخان».

وتتعدد الأعمال داخل الجيتو من أعمال تخص اليهود أنفسهم مثل الحاخامات المدرسية وحراس المعابد والمختنين، بالإضافة إلى الجزارين وصانعى الشموع وتجار الكتب وناسجى شال الصلاة وأعمال الخدمات الداخلية في الجيتو مثل أعمال النظافة والصحة وهؤلاء يمثلون ١٠٪ من مجموع عمالة الجيتو، كما كان يوجد في بعض الجيتوات مدارس أولية خيرية ومدارس تلمودية عليا، ومنزل للفقراء والعجزة ومقبرة لدفن الموتى وكل ذلك كان تابعا لمباشرة القهال «الهيئة الإدارية».

بعد تلك الفترة التي استمرت من ١٥١٦ «جيتو البندقية» إلى ١٧٥٠ حتى ١٨٨٠ فترة التنوير اليهودية أو «الهسكالا» والتي كانت بدايتها في ألمانيا، ويعتبر «موسى مندلسون» الرائد الروحي لحركة الهسكالا، حيث قدم وجهة نظر جديدة في الفكر اليهودي، ونادى بالخروج من عقلية الجيتو وطالب اليهود بالاندماج الكامل في المجتمعات التي يعيشون فيها، وكان دعاة التنوير اليهودي يرون إمكانية حدوث ذلك إذا ما تمكن اليهود من فصل الدين اليهودي عن القومية اليهودية مع اكتساب مقومات الحضارة الغربية العلمانية، وقد استطاعت تلك الحركة التنويرية بتقديم نقد واسع لبعض المفاهيم الدينية مثل فكرة المسيح المخلص والمنتظر «الماشيح» وحولوا فكرة جبل صهيوني إلى مفهوم روحى ورمز للمدينة الفاضلة المثالية. كما يقول د. رشاد الشامى في كتابه

«الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية».

وبالرغم من نجاح حركة الاستتارة اليهودية في غرب أوروبا إلا أنها جوبهت بمقاومة عنيفة في شرق أوروبا بسبب ظهور القوميات في أوروبا وسرعة تطور الرأسمالية المحلية، الأمر الذي لم يتح التكيف لليهود المرتبطين بأشكال إنتاجية قطاعية، هذا بالإضافة إلى وجود طوائف يهودية أكثر تخلفاً من طوائف أوروبا الغربية مثل «الحسيدية» و«الرياني».

وقد أدت آراء «موسى مندلسون» إلى انقسام اليهود، حيث خشي كثير من اليهود من فكرة الاندماج والمساواة في الحقوق، وقد عبر عن ذلك ناحوم جولدمان بعد ذلك عام ١٩٦٢ قائلا: «إن الاندماج هو الخطر الكبير الذي يهددنا منذ اللحظة التي خرجنا فيها من الجيتو ومن المعتقلات».

وفشلت حركة التنوير وظهرت على المسرح، الصهيونية التي وظفت عقلية الجيتو في صناعة أيديولوجيا صهيونية بدعوى حشد اليهود من أجل الأرض الموعودة لشعب الله المقدس، مما رتب تجميع اليهود بهدف خلق قومية يهودية لها أرضها الخاصة بها مستندة في ذلك على ما هو موجب في شخصية اليهودي من طهر ونقاء وسمو وقدااسة «لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اختارك الرب لتكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب التي على وجه الأرض (التثنية ١٤: ٢)».

هكذا كانت الصهيونية توظيفا للموروث الديني المنغلق وعقلية الجيتو الشقية ولوعى الجيتو المزيج من كراهية للأغيار وقدااسة وطهارة على الجانب الآخر في داخل الجيتو، نحن إذن أمام أيديولوجيا الجيتو التي عملت على توسيع مساحة الحارة إلى مساحة وطن تم سلبه بالتآمر مع الاستعمار الانجليزي ومن بعده الأمريكي وبنفس المفاهيم العرقية ويهودية الوطن والعمل على التطهير والترحيل القسري للأغيار من العرب الفلسطينيين حتى تكون إسرائيل دولة يهودية نقية، لذا ليس غريباً أن يعلن أورى أفنيري، داعية اليسار والسلام!! في مجلة هاعولام هازيه بتاريخ ١١ يونية ١٩٨٠ «إن الاحساس بالعزلة أمر مرغوب ومطلوب»، أما شموئيل شنيتر في جريدة معاريف بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨١، فيعلن بكل وضوح عن جيتوية إسرائيل قائلا: «إذا كان هناك مكان واحد في العالم، الانصهار فيه ملجوم، والزواج المختلط نادراً فهو هنا في إسرائيل، وإذا كان هناك من نجاح نستطيع أن ننسبه لأنفسنا فهو هذا النجاح».

أن كل الشواهد المعاشة على أرض الواقع في الكيان الإسرائيلي الصهيوني (الجيتو الكبير) وبعد أن صعدت عقلية ونفسية الجيتو إلى مرتبة الأيديولوجيا الرسمية، فيكفي أن نذكر الرسالة التي وقعها مائتان من المثقفين اليهود في إسرائيل وقاموا بتوجيهها إلى الحكومة يستتكرون فيها اتجاه الحكومة لضم الأراضي العربية التي احتلت في ١٩٦٧، ليس احتجاجاً على خطورة هذا الضم على الطبيعة الانسانية لهم، لما ينطوي عليه هذا الضم من اختلال وقهر واستعباد وتشريد وإنما لخطورة الضم على الطابع اليهودي للدولة.

وفي عام ١٩٢١ كتب الدكتور آرثر روبين أحد القيادات المؤسسية لجماعة بریت شالوم «أن بریت شالوم ترغب في أن تنشأ هنا في أرض إسرائيل دولة يسكنها معاً الشعبان

المقيم في هذه البلاد في ظل المساواة التامة في الحقوق.. وتطمح جماعة بریت شالوم في أن توجد هنا في فلسطين مجتمعاً يهودياً متكاملًا يحوي في داخله أكبر عدد من اليهود نونما اعتبار لأغلبية في مواجهة السكان الآخرين لهذا البلد من عدمه».

ومن المهم هنا رصد تعبير «أرض إسرائيل» وتعبير «مجتمعاً يهودياً» فهما تعبيران كاشفان لعقلية الاستيطان والجيتو حيث النقاء والسمو، مع السماح بإعطاء حقوق متساوية للفلسطينيين على أرض إسرائيل!! ورغم ذلك يتراجع آرثر روبين عام ١٩٢١ قائلا: «إن ما نستطيع الحصول عليه من العرب في هذه اللحظة غير ذي فائدة بالنسبة إلينا وما نحتاج إليه لا نستطيع الحصول عليه منهم.. إن ما يمكن أن يتنازل عنه العرب لنا حتى اليوم يمكن أن يكون في أفضل الأحوال ضمان الحقوق لليهود في دولة عربية على نمط الحقوق الوطنية في أوروبا وأي حركة صهيونية لا يمكن أن تقبل بهذا الحل الوسط».

والحقوق الوطنية التي يرفضها آرثر روبين، والحركة الصهيونية هي نفسها المعروضة من قبله على الفلسطينيين في الفقرة السابقة!!

ويقرر «كاتر نيلسون» زعيم الحركة العمالية الصهيونية في حديث له عام ١٩٤١م «يتعذر خداع التاريخ والاحتياال عليه، أن أي تفاهم دائم بين اليهود والعرب لن يتم التوصل إليه إلا على أساس التحقيق التام والكامل للصهيونية.. لا بد أن يعترف العرب بفلسطين كدولة يهودية.. لا بد من تحقيق البرنامج الصهيوني بكامله». أما «أبا اييان» فيعلن بوضوح هو الآخر في كتابه «صوت إسرائيل» «أن ما نطمح إليه هو أن تكون العلاقة بيننا وبين جيراننا ليست مثل علاقة سوريا بلبنان، بل مثل علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأمريكا اللاتينية». وفي جزء آخر يقول «أن هدفنا يجب ألا يكون الاندماج مع الدول المجاورة، بل على العكس يجب أن نتحاشى مثل هذا الاندماج، ذلك لأن وطن اليهود في رأى الصهيونية يجب أن يخلو نهائياً من العرب». أليست تلك هي عقلية الجيتو بعد أن صعدت إلى مرتبة الأيديولوجيا الصهيونية.

بعد قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) تزايد القلق من جراء استخدام العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وقد عبر عن ذلك وزير العمل يوسف الموجي بقوله «حان الوقت للحيلولة دون تزايد نسبة العرب العاملين في إسرائيل. إن هذه النسبة المرتفعة تعتبر لغماً موقوتاً يشكل خطراً على مجتمعنا». - معاريف ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ - وهو يرى «أن الضمان الوحيد لوجود الدولة اليهودية مرتبط بتنفيذ العمل في البلاد بأيدي يهودية». - عال همشمار ١٥ يناير ١٩٧٢ - وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٢ وعبر جيرو سالم بوست عبر وزير العمل يوسف الموجي عن «قلقه من أن يؤدي ضم عدد أكبر من العمال العرب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، ذات يوم، إلى تغيير الطابع اليهودي للدولة» وعن ذلك قال وزير الزراعة «حاييم جيفاتي» في معاريف ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ «هذه بودة تقضمنا. وقد نصل إلى وضع لا نستطيع إصلاحه». وفي ٢٩

سبتمبر ١٩٧٢ أعرب جيفاتي عن مخاوف مبدئية وأيديولوجية بقوله «أن خطر العمل العربي لا يؤثر في الاقتصاد فقط، وإنما يؤثر أيضا في شبكة العلاقات الاجتماعية بالذات في إسرائيل».

أما المؤرخ الإسرائيلي البروفسور يعقوب تالون، وعبر جريدة «هآرتس» ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ «فقد صرح قائلا «حرصاً على نقاء الدولة اليهودية ونفوراً من تزوير صورة الصهيونية، لا يجب تحويل شعب غريب إلى خطابين وسقاة ماء عند شعب من الاسياد».

لذا فإن العدد الكبير للفلسطينيين (مليون ونصف بعد ١٩٦٧) يشكل حسب رأي يشعياهو ليبوفيتش «تهديدا لنقاء يهودية الدولة الإسرائيلية وثقافتها، حيث أن ضم مليون ونصف عربي إلى الحكم اليهودي معناه تقويض الهوية الانسانية واليهودية للدولة، وهدم البناء الاجتماعي الذي أقمناه فيها. وفصل الدولة عن الشعب اليهودي في العالم وعن استمرارية التاريخ والتقليد اليهوديين، ودمار الشعب اليهودي وإفساد الانسان في إسرائيل».

ولم تكن تلك التصريحات والأقوال سوى تعبير عن شهوة الحفاظ على نقاء المجتمع اليهودي، أي الجيتو/ الدولة من قبل قيادات وشرائع متعددة داخل التجمع الصهيوني تراوحت من اليمين إلى اليسار وفي القلب منه معسكر السلام فجماعة ايحود (الاتحاد) والتي تشكلت في عام ١٩٤٢ من مائة مثقف، وتكونت أول لجنة تنفيذية لها من «مارتن بوير» و«جوداه ماجنسي» و«موشي سميلانسكي» وآخرين لم تكن تلك الحركة مناهضة للصهيونية، وقد أوضح «جوداه ماجنسي» عن ذلك عندما قال «لقد قيل إن هذا التنظيم معارض للصهيونية، وهذا ليس صحيحا». وقد أيدت ايحود الهجرة اليهودية بشكل واسع إلى فلسطين بشرط أن تراعى القدرة الاقتصادية الاستيعابية للبلاد، وعلى أن تتم في إطار تعاون تام مع العرب! ولكن بعد ذلك تم إسقاط شرط التعاون مع العرب، وأصبحت «ايحود» تؤيد الهجرة غير الشرعية.

إما هاشومير هاتسعير (الحارس) والتي يرجع تاريخها لعام ١٩١٢، والتي تحولت إلى حزب سياسي تبني نهج الثنائية القومية في ١٩٤٦، فهي كانت ترى حقاً مشروعاً لليهود في فلسطين، وناضلت من أجل هجرة مفتوحة إلى فلسطين، وتورطت في فظائع حرب ١٩٤٨ ضد العرب الفلسطينيين، وقد كشف منشور دوري للماباي عن ذلك، حيث جاء فيه «في الواقع كانت كيبوتزات هاشومير هاتسعير تشارك في الاستيلاء على الممتلكات العربية وفي حصد الحقول العربية وفوق ذلك، فإن كيبوتز مشماد هايمك التابع لحركة هاشومير هاتسعير، كان أول كيبوتز يطالب بتدمير القرى العربية المحيطة به».

أما حركة السلام الآن فيعبر عنها «ياكوف نالون» في خطاب مفتوح لبيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك قال فيه: «حقوق العرب مسألة لا تخصني.. لكن اهتمامي يتركز في إسرائيل وأمنها».

وقد عبر عنها «عاموس عوز» قائلا في حديث له لجريدة هيرالد تريبيون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٩٥: «إن الحركة الوطنية

الفلسطينية واحدة من أكثر الحركات التي شهدها هذا القرن شرا وتعصبا».

وقد أدلت شولاميت ألوني (من قيادات حركة السلام الآن وزعيمة ميرتس السابقة) بدلوها في تلك القضية قائلة: «لست أشعر بخيبة الأمل تجاه قادة منظمة التحرير الفلسطينية. فأننا لم يسبق لي أن دخلت في قصة حب معهم.. إن ما يهمني هو دولة إسرائيل - تفوقها - أمنها - طابعها - ولأجلها يتوجب على التحدث مع أي عدو. وحتى نصبح شعبا حرا على أرضنا، علينا أن ننفض قيود الاحتلال، ولهذا يجب أن نجري مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية - ليس لأنهم أناس ظرفاء، وهو ما ليس فيهم، وليس لأنني أومن بهم، وهو ما لا أشعر به».

وفي يناير ١٩٨٨ تشكلت جماعة «سيدات في حداد» وقاموا بتأسيس ثلاثين فرعا حتى عام ١٩٩٠ وأعربوا عن احتجاجهم على سياسة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لكن هذه الحركة انتهت بعد حرب الخليج الثانية وإطلاق العراق صواريخها على إسرائيل، عندها أمنت تلك الجماعة بأن الشعب الفلسطيني «لا يستحق سوى الاحتلال بعدما شجع صدام حسين على فعلته!!»

عندما قدم «إسرائيل شاحاك» التعريف الإسرائيلي لمصطلح اليهودي في كتاب «الديانة اليهودية وتأثير اليهود وطأة ٢٠٠٠ عام» والصادر عام ١٩٩٦، قال: «يظهر الفارق الأساسي بين إسرائيل كدولة يهودية، وبين أكثرية الدول الأخرى، فإسرائيل بحسب هذا التعريف هي «ملك» لأشخاص تعرفهم السلطات الإسرائيلية كيهود بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، وتعود اليهم وحدهم. أما من ناحية أخرى، فهي لا تعود لمواطنيها من غير اليهود الذين تعتبر مكانتهم لديها مكانة دونية، حتى على الصعيد الرسمي. وهذا يعني عمليا بأن أفراد قبيلة من قبائل البيرو، إذا اعتنقوا الديانة اليهودية واعتبروا بالتالي من اليهود، يحق لهم أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين على الفور، وأن يستفيدوا من حوالي ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية، ومن ٩٢٪ من مساحة إسرائيل الأصلية المكرسة رسمياً لصالح اليهود فحسب. أما الأغيار كافة (وليس الفلسطينيون وحدهم) فإنهم يمنعون من الاستفادة من هذه الأراضي (وينطبق هذا المنع حتى على الإسرائيليين العرب الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي وبلغوا رتبا عالية فيه).

وهكذا شكلت ثقافة الجيتو من التوراة إلى الدولة انماتا من التفكير الانغلاقى وتمجيد القسوة الاسبرطية كمثّل أعلى وكرامية حتى الموت للأغيار، وصور نمطية للعرب عند الإسرائيليين ومفاهيم وظيفية براجماتية للسلام، والنظر للسلام من منظور فرض الأمر الواقع بالقوة، والنزوع للعنف المقدس حسبما جاء في التوراة وقد شملت تلك الثقافة كل أفراد التجمع الصهيوني، حيث تضافرت وتفاعلت عوامل عدة كان من بينها التوراة والصهيونية والعنصرية والجيتو وعناصر أخرى كثيرة، وقد كان الاستيطان الصهيوني نموذجا مجسدا للجيتو وعقليته عندما شرعت الحركة الصهيونية في احتلال فلسطين.

الاستيطان في الأدب الصهيوني

بيسان عدوان

إن للصهيونية أيديولوجيتها المستمدة من ميثولوجيا، حول «الشعب المختار» و«أرض الميعاد» والاستعلاء العنصري، إلى غير ذلك. على أن هذه الأيديولوجيا لا تمثل الخطر على فكرنا وثقافتنا، بل أن غيابها هو الذي يمثل هذا الخطر، حيث تصبح إسرائيل مجرد دولة مجاورة يهودية معتدية، فلا تصبح معركتنا معها، معركة ضد استعمار إستيطاني، يحمل فلسفة تعبر عن الرأسمالية اليهودية الكبيرة، المندمجة المصالح مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية، وإنما مجرد معركة ضد المعتدين اليهود. وعليه، فإن الصهيونية لا تتجسد، فحسب، في دولة سياسية، أو مؤسسات اقتصادية، اعلامية، على المستوى العالمي، بل أيضا، في ثقافة مجندة لخدمة الصهيونية، ولعل الأدب، بوجه خاص، يمثل أحد الأسلحة المستخدمة، في خدمة تلك الأيديولوجية، فبرغم أن الكاتب أو الأديب يعبر عن تجربته، ومفهومه الاجمالي للحياة إلا أن هذا لا يعنى أنه يعبر عن كل الحياة، أو حتى عن الحياة، في وقت معين، تعبيراً كاملاً شاملاً، حيث من الممكن أن يطوع الكاتب تجربته، ومفهومه، للحياة بما يتماشى مع التوجهات السياسية للدولة، ويعتبر نفسه بوقاً للأيديولوجية. وهو في هذه الحالة يفترب عن ذاته، وهذا ما يحدث مع الأدباء الصهاينة، مع اختلاف بسيط، وهو أن الكتاب الصهاينة، أصحاب أيديولوجيات تتفق بالضرورة مع الأيديولوجيات التي تتبناها الدولة، لذلك لا تقع الهوة بين ذات الأديب وما تمليه عليه، وبين أيديولوجية الدولة الإسرائيلية التي تعنى في المقام الأول بقراءة تجنيد الأدب الصهيوني لخدمة الأيديولوجية الصهيونية عموماً، وفي المشاريع الاستيطانية، على وجه الخصوص، بالذات في مجال النشر. إن الأعمال الأدبية هي إنعكاس لظروف اجتماعية معينة بما تمثله من واقع وقيم ومثل، لذلك فإن معظم المعنيين بتحليل الأدب في إطاره الاجتماعي لا ينطلقون في الدراسة إلا بعد إحاطتهم بالتراث

الأدبي للمجتمع. عند دراسة الأدب الإسرائيلي المعاصر، فإن عددا كبيرا من الباحثين، يرى هذا الأدب جديراً بالتعبير عن الواقع الاجتماعي والسياسي، ويجمعون على أن مفهوم الالتزام في الأدب يعد واحداً من أبرز المفاهيم الأدبية المسيطرة على الحياة الفكرية والأدبية في إسرائيل، ونظراً لهذه السيطرة فقد كان من الطبيعي أن يسيطر الاتجاه الواقعي على الأعمال الأدبية الصادرة في إسرائيل وتقديماً وصفاً وثائقياً لصراع المستوطنين الصهاينة ضد البيئة، وضد عرب فلسطين.

ولذلك فإن تاريخ الأدب الصهيوني هو تاريخ مرتبك، ومساره ضد التطور الطبيعي لتاريخ الأدب عموماً، فهو لم ينتقل عبر المراحل الطبيعية للأدب من الاحيائية، فالكلاسيكية، فالرومانسية ثم الواقعية، لأسباب تعلق بأهداف استراتيجية وأيديولوجية.

لقد كان تطور المركز اليهودي في فلسطين بمثابة حقيقة جغرافية حملت معها بعض النتائج الثقافية لأن المركز الرئيسي للإنتاج الأدبي العبري ظل حتى بداية القرن العشرين محصوراً في شرق أوروبا حتى بعد الهجرات المتلاحقة لليهود إلى فلسطين منذ ١٨٨١ - ١٩٠٧، وبعد الحرب العالمية وما تلاها من نقص لليهود، ولكن سرعان ما بدأت الهجرة الثالثة ١٩٢٢م وتزايد اعداد اليهود، لكن قياساً لاعدادهم الكثيرة في العالم كان ضئيلاً إلا أنه أسهم إلى حد كبير في بلورة مركز ثقافي عبري في فلسطين، ظل قائماً بجوار المركز القائم آنذاك في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا.

ومع هذا ظل المركز الثقافي العبري في فلسطين مرتبطاً بالمركز الأم السالف ذكره حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م. بل يمكن القول أن تأثير الحياة اليهودية في شرق

أوروبا كان يمارس تأثيره ونفوذه على تيارات الأدب العبرى الحديث التى ظهرت فى فلسطين.

لقد كانت قيم الصهيونية وتحقيقتها عند أدباء «الهجرة الثانية» أهم عندهم من الانسان نفسه، وقد حاولوا تصوير الشخصية اليهودية (الصهيونية) على أنها حققت كل هذه القيم بالكامل، الأمر الذى كشف فيما بعد عن تناقض بين المطالب الطبيعية للهجرة الصهيونية، والواقع النفسى لهؤلاء المهاجرين، الذين كانوا لم يتكيفوا بعد مع هذا الواقع. ثم تلت الهجرة الثانية، ثلاث هجرات رئيسية وظلت الموضوعات التى تناولها الأدب العبرى هى الموضوعات نفسها التى شغلت بال أدباء الهجرة الثانية مثل (الاهتمام بوصف الصراع بين المستوطنين الرواد (هيحا لونسيم) والفلسطينيين أصحاب الارض، الاهتمام بالقصص الريبورتاجية التى تصف بدقة وثائقية الاهتمام بوصف غربة المهاجرين اليهود مع بعض الاختلافات فى رؤية الواقع الصهيونى الجديد الناشئ فى فلسطين، فضلاً عن أن دائرة العلاقات اليهودية - العربية، كانت من الدوائر الجديدة، التى فرضت نفسها موضوعاً للمعالجة على أدباء «الهجرة الثالثة» بسبب تصاعد حدة الصراع بين اليهود والعرب، وإعتباراً من تلك الفترة، فإن أدباء هذه الهجرات، كانوا هم المنوطون بذلك باعتبارهم «جيل الأدباء» من المؤسسين للاستيطان الصهيونى ذى الطابع الاشتراكي (الكيوتسات، المستعمرات الاشتراكية، الموشافات، المستعمرات التعاونية) والمؤسسات الرئيسية مثل الهستدروت (اتحاد العمال) لذلك فقد قام هؤلاء الأدباء بتشكيل نوع من الوعي الجمعى الصهيونى، وسعوا إلى تمجيد البطولات الحديثة، والنموذج الصهيونى المطلوب، وتعزيز جهود الذين خلقوا الصورة المثالية لهذا النموذج، على كل المستويات الاجتماعية والفكرية والعقائدية.

واعتباراً من بداية الأربعينيات، ظهر جيل جديد من الأدباء العبرانيين من مواليد فلسطين (الصباريم) وعرفوا بإسم جيل البالمخ نسبة إلى وحدة عسكرية «سرايا الصاعقة» اشترك فيها عدد من أدباء هذه الفترة، وقد كانت باكورة الانتاج الأدبى لهذا الجيل الرواية الأولى لـ س. يزهار سميلانسكى بعنوان «إفرايم يعود للصفصة» عام ١٩٣٨م. وكان الطابع الغالب لأدباء هذه المرحلة هو الابتعاد عن الواقعية، ذلك بظروفه المتغيرة التى تجسدت فى قيام النولة وخوض غمار حرب ١٩٤٨م، وبداية الانهيار الاخلاقى للقيم الصهيونية. وكان من أهم سمات الأدباء آنذاك والتى صاغها الوجدان الفكرى فى النولة الصهيونية، التعبير عن تبدد الآمال فى مواجهة التحول الجاد من مجتمع استيطانى ومن نمط طبيعى - مقاتل إلى نولة المؤسسات، ونموذج الثرى، الموظف، رجل الأعمال الذى سبب خيبة أمل كبيرة لمن خاضوا تجربة القتال عام ١٩٤٨. والشعور بالتناقض بين المثال المجرد للطليعى الصهيونى وبين الاتجاه للبناء الاقتصادى والسياسى للدولة الذى نبذ اتجاه الجماعة وبدأ يشجع الفردية والتخصص،

شيوع سيطرة اليسار الصهيونى على المؤسسة الأدبية، وأهم مظاهر تأثير هذه السيطرة إحتلال الأدب المترجم للعبرية مكانة الصدارة، بإعتباره مصدر تأثير على الاجيال فى تلك الفترة، ووضوح مصدر التأثير المباشر لحرب ١٩٤٨ على أدباء هذا الجيل، فإذا كانت السمة الغالبة للأدب العبرى الحديث قبل ١٩٤٨، هى سمة الأدب المجند عن طريق الالتزام، بالبعد عن إبراز أى نوع من التناقض بين الايديولوجية الصهيونية وتجربة الفرد فى واقع الحياة، والسعى لخلق المبررات لكل الاشكاليات التى واجهت الصهيونية، فإن أدب حرب ١٩٤٨ أخذ فى تلمس طريقه نحو «الأنأ» ليعبر عن الفرد وصراعاته وتخطيه فى مواجهة التناقضات التى يواجهها. فالبرغم من الانتصار الذى حققه الجيش الصهيونى عام ١٩٤٨م وفاجأ به الجميع، فإنه مما يثير الدهشة أن التفاخر بالنصر لم يكن هو الموضوع الذى استخدم كإطار للانتاج الأدبى شعراً ونثراً بعد حرب ١٩٤٨م. لقد كان الموضوع الرئيسى تقريباً، فيما عدا استثناءات من الأدب الدعائى الملتزم أو المجند، هو تخطيات المحارب الصهيونى ومعاناته، لأنه قد وضع بواسطة مخططات الصهيونية أمام اختيار صعب، إما يتراجع عن فكرته ويعود من حيث أتى، أو يواصل ويخوض حرب دموية «إنسان ضد إنسان، وشعباً ضد شعب»، ومعنى هذا أنه على الرغم من أن آلة الحرب الإسرائيلية قد حولت الانسان اليهودى فى فلسطين إلى أداة عسكرية، إلا أن ذلك الانسان الذى اعتصره ذلك الجهاز الآلى والانضباطى لم يكف الأدب عن تصويره كشخصية ذات عالم روحى ونفسى خاص بها، ولذلك فقد أصبح العالم الداخلى والفردى والحساس لدى الجندى الإسرائيلى بكل صراعاته هو الموضوع الرئيسى لأدب حرب ١٩٤٨.

يعتبر ظهور الرواية التاريخية من الظواهر الهامة التى ميزت أدب مرحلة الانتقال فى إسرائيل كعنصر من العناصر التى كانت مفتقدة فى الأدب الإسرائيلى حتى عام ١٩٦٧ والانتصار الزائف، وأطلق عليها بعض النقاد إسم «جيل النولة، دور همدينا» بينما فضل البعض الآخر أن يطلق عليه اسم «الوجه الجديد، هيجل هيحاداش». ومن أبرز هؤلاء الأدباء، أهرون ميجد، عاموس عوز، افراهام ب. يهوئيل، اسحاق أوربان، دافيد مشجر، يهودا عميحاي وغيرهم. وقد تناول معظم هؤلاء المرحلة بنسب متفاوتة وبآليات مختلفة، ورؤى مغايرة لما كان مطروحا آنذاك فى الساحة الأدبية الإسرائيلية، مثل الحرب، بإعتبارها الخلاص من كل المشاكل التى تواجه المجتمع الإسرائيلى والوسيلة الوحيدة لصهر الجميع فى أتون النيران، وبالإحساس بالانتماء بعد تعرض الفرد لحالة من الضياع، وفقدان الاتجاه فى الصياغ العامة الساخرة للعالم. وبعد نشوب حرب يونيو ١٩٦٧م حدث تحول ملموس فى الموضوعات التى بدأ الأدب الإسرائيلى فى تناولها. فإذا كان الاحساس العام الذى ساد

المناخ الأدبي في إسرائيل من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ هو إحساس الشعور بالمأساة التي خلقوها لعرب فلسطين، والخوف الوجودي والمخاوف المتزايدة من الجار والغريب، على وجه العموم، ونبذ الاستمرارية الوجودية متمثلة في مناخ استمرار الحروب، في رفض التوالد خوفاً من المصير المجهول. فإن الصورة لم تختلف بعد حرب ١٩٦٧ كثيراً، بل زادت تعقيداً، وابتعدت عن المجتمع أكثر فأكثر، وأصبحت تتناول الفرد بصورة رئيسية، وتخضع لكل تيارات الأدب الأوروبي التي تغالى في تعرية الفرد من الداخل، ونشرت انتاج أدبي، وقصائد شككت في عدالة صراع إسرائيل، وفيها تلميح وتشبيه لإسرائيل بالنازية، وتناولت الصهيونية بمزيد من الشك في مصداقيتها وأيديولوجيتها.

إن التطرف والعنصرية في مجتمع الدولة العبرية خاصة في ما بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ - لم يخلق من عدم، فهما موجودان لأسباب سياسية - أيديولوجية في المقام الأول. ولكنهما يخبوان وقد يشتطان تبعاً لما يصيب تلك الأسباب من تدهور ومن ازدهار. وأخطر مظاهر العنصرية ليس في ممارسة الإسرائيليين اليومية، أو في تقاعسهم عن بذل الجهد لوقف «الجينوسايد» أي سياسة إبادة عرق، شعب أو مجموعة أجنبية على النسق الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، قمعاً وتكديلاً على ما في كل ذلك من خطورة لا يستهان بها، ولكن أخطر مظاهر العنصرية هو في كونها ثقافة تحدد نمط أو أسلوب حياة المجتمع الإسرائيلي، وتجرد مواطينها من أية هوامش إنسانية، أن الوظيفة الأساسية للثقافة في إسرائيل مشوهة بشكل خطير، وهذا التشويه شامل ومؤثر على كل المجتمع. وهكذا ينشأ نمط معين من الإدراك والتفكير يتولد تلقائياً من مسائل، أشبه بالبدييات المسلم بها، ورأسخة في العقل (ومنها قضية الاستيطان وعلاقة الأفراد بالأرض).

كانت فكرة الاستيطان ومشاكله هي المحور الرئيسي الذي دارت حوله أحداث الروايات، فلقد تضمنت الروايات دعوات كثيرة تحث اليهود على الهجرة إلى فلسطين والاستيطان، منتقدة أية نشاطات تؤدي إلى الفصل بين الاستيطان ومضمونه الديني، أو تفرغ الأول عن الثاني، وبدا ذلك عقيدة متأصلة، فعلى سبيل المثال، رواية «أمس الأول» للروائي شموئيل عجنون، الذي حصل على جائزة نوبل عام ١٩٦٦م هي من بدايتها لنهايتها عبارة عن دعوة للاستيطان اليهودي وتدعيمه، وإزالة العقبات من طريقه ومواجهة كل الصعوبات «فلما وصل إلى فلسطين، ووقف على الأرض التي تاق طوال حياته إلى رؤيتها» (ص ٤٠) ويردف «وما هو يعيش الآن في أرض إسرائيل، ويتجول في إحدى المستوطنات، وما من أحد يدعو إلى العمل معه ببيارته وحقله» (ص ١٦). ويمكن أن نوجز مشكلة الاستيطان والتناقض الواضح ما بين الأيديولوجية الصهيونية والقيم الكاملة للصهيوني الذي كان

يتشدد به الأدباء وما هو واقع في هذه الأرض الجديدة، فقد جاء على لسان بطل رواية «أمس الأول» (لقد هاجرت إلى أرض إسرائيل، لفلاحتها، وحراستها، وفي النهاية من أنا، مجرد عامل طلاء كثير الاتساخ) (ص ١٧٦). بالرغم من أن أدباء الهجرتين الثانية والثالثة شكلوا وجه الأدب العبري في فلسطين ووجه الأدب الصهيوني السياسي، وبالرغم من حماسهم للالتقاء مع الأرض الجديدة، إلا أن أغلبهم كان على وعي كامل بأنه مازال ينقصهم الارتبط بالأرض، وقد عبر عن هذا الوضع الجديد أحد الأدباء في رسالة بعث بها إلى صديق له في كتاب «على حافة الظلام، عل ساف هاحوشيش» (جسدي في فلسطين منذ عشر سنوات ولكن روحي مازالت تائهة في المنفى.. أتطلع لأن أغني ولكني مكتئب. إنني حتى الآن لم أحضر إلى فلسطين، مازلت في الطريق). أما السمة التي شكلت ملامح أدباء الخمسينيات والستينيات فهي التعرية من الداخل، ولكن حتى هذا المنحى كان يتبلور داخل البوتقة الأيديولوجية الصهيونية، فحتى التعرية يجب أن تكون بقدر معلوم لا يسمح بتشويش الثقافة الإسرائيلية «الأدب المجند» الذي أرسته المؤسسة الأدبية الصهيونية منذ نشأتها، ففي افتتاحية قصة «الشتاء» ليوسف حاييم برين، نجد البطل يقول «كلمة عبري لا تعني أنني لدى ماضي من البطولات، لأنني ببساطة لست بطلاً، إلا أنني أريد أن أسجل هذا الماضي، ماضي اللا بطولة. لقد سجل ماضي الأبطال من أجل العالم وبه تهتز أرجاء العالم. أما ماضي أنا، ماضي اللا بطولة، فإنني اكتبه لنفسى وفي السر».

ولعل خير من عبر عن هذه الحالة الاغترابية، الأديب حاييم هزان، أحد رواد الهجرة الرابعة (١٨٩٨ - ١٩٧٣) وقد جسد في أعماله الكثير مما يعاني منه اليهود، ففي انتاجه رفض للواقع اليهودي، فهو رافض للشتات، واليهودية الحديثة التي انتجت الصهيونية في فلسطين، فقد جاء على لسان «يودكا» بطل قصته «الموعظة» هذا الرفض، حيث ذكر «إنني أريد أن أعرف ماذا نفعل هنا في فلسطين» ويردف أيضاً «انظروا، حتى هنا، الاستيطان القديم، كل اليهود الاتقياء والورعين.. يعلنون ويقولون، نحن لسنا صهيانية.. نحن لا نريد دولة عبرية ولا وطن قومي». في الحقيقة، إن تمرد يودكا في القصة (وهو تجسيد لكل يهود الاستيطان في فلسطين) راجع إلى إخفاقه في إقامة علاقة ايجابية سوية مع العالم الخارجي.

من خلال تسليط الضوء على الأدب العبري من منظور الاستيطان بشكل عام، لم تكتمل جوانب تلك الصورة، فهو لم يرسم صورة من خلال ماضيه في تلك الأرض لعدم امتلاكه إياها، كذلك في حاضره، لانقسام ذاته على نفسها، ودخولها في أزمات، ألا وهي أزمة الهوية، أزمة الاستيطان، عقدة الذنب تجاه صاحب الحق في الأرض، جاءت صورة هذا الأدب مضطربة ومهترزة على الرغم من توظيف الأدب للأداه الصهيونية لأيديولوجيتها.

إسرائيل والأردن.. هواجس التغيير السياسي في المؤسسة الحاكمة

علاء سالم

المفاجئ الذي أحدثه العاهل السابق الحسين في تسمية ولي عهده بعد استبعاد الأمير الحسن من تلك الولاية، باتت علامات الاستفهام تزداد وضوحاً من جراء عدم اليقين الإسرائيلية إزاء التوجهات المستقبلية للزعامة الأردنية الجديدة، ومدى ما سوف تحدثه من تأثيرات على الثوابت التقليدية للعلاقات الأردنية - الإسرائيلية التي أرساها العاهل السابق. ويضاعف من حدة تلك الحالة، إمكانات توظيف أية بوادر تغيير محتملة في تلك الثوابت في عملية الانتخابات القادمة من جانب المعارضة العمالية، واتجاه الوسط الجديد لمواجهة نتياهاو وسياسات حكومته المتشددة التي قادت إلى تراجع غير مسبوق في علاقات إسرائيل العربية، وتحديدًا مع مصر والأردن والمغرب . .

وقد تزايدت حدة تلك الهواجس الإسرائيلية عقب التعديلات الواسعة التي أدخلها العاهل الجديد عبد الله سواء على الحكومة الأردنية أو الديوان الملكي في بداية شهر مارس الماضي، إذ خلت هذه التعديلات من الشخصيات الداعية إلى تعاون أوثق مع إسرائيل، وقامت إسرائيل بنقل هواجسها إزاء هذه التطورات إلى الإدارة الأمريكية التي نقلتها بدورها إلى القيادة الأردنية، مما حدا بالملك عبد الله إلى الاتصال مباشرة برئيس الوزراء نتياهاو مؤكداً له أن الأردن يتعامل مع السلام كخيار إستراتيجي، وأنه لا توجد أية أسباب للهواجس الإسرائيلية بإمكانية تدهور العلاقات مع الأردن أو وقف عمليات التطبيع بعد تشكيل الحكومة الأردنية الجديدة بزعامة عبد الرؤوف الروابدة وعملياً يمكن بلورة الهواجس الإسرائيلية إزاء تلك التعديلات الأخيرة في اتجاهين:

* أولهما: نخاص بالحكومة الأردنية والتي خلت بشكل غير مسبوق تقريباً من الشخصيات التي لها روابط أو اتصالات وثيقة بإسرائيل، وتحديدًا أولئك الذين كان لهم

نظراً للعديد من المحددات، تكاد تكون إسرائيل هي الطرف الإقليمي الأكثر اهتماماً ورصداً بل وحساسية أيضاً تجاه عملية انتقال السلطة السياسية في الأردن بعد رحيل الملك الحسين في السابع من شهر فبراير الماضي، فقد استطاع العاهل الراحل طوال سنوات حكمه التي قاربت على نصف قرن تقريباً، إقامة توازن إستراتيجي دقيق يحكم توجيه دفة العلاقات بكافة تفاعلاتها مع إسرائيل سواء قبل التسوية السياسية في العام ١٩٩٤، أو ما بعدها. وقد أملت جملة من الاعتبارات الخاصة - سواء بنوعية العلاقات والروابط مع الغرب، أو وضعية الأردن الجيو - إستراتيجية داخلياً وما أبرزته من عوامل انكشاف تجاه كل ما هو خارجي - على العاهل الراحل ترسيم ملامح هذا التوازن الدقيق في علاقاته بإسرائيل، والذي اكتسب قوته السياسية بفعل الحنكة السياسية ونوعية الإدارة الفردية التي ميزت تعاطيه مع كافة التحديات القادمة من البيئتين الداخلية والخارجية لنظام حكمه.

غير أن رحيل الحسين، ومجيء زعامة شابة ممثلة في الابن الأكبر له (عبد الله) وليس كما كانت تتوقع إسرائيل وبنّت حساباتها الإستراتيجية على انتقال هادئ للسلطة لصالح الأخ الأمير الحسن - أثارت لدى الإسرائيليين العديد من الهواجس على المستويين الرسمي وغير الرسمي من جراء هذا التغيير القسري في قمة نظام الحكم الأردني ونوعية الزعامة الجديدة. ومن المتوقع أن تزداد تلك الهواجس حدة مع قرب حدوث استحقاق إسرائيلي داخلي متمثل في الانتخابات الإسرائيلية في شهر مايو ١٩٩٩، وعمليات الاستقطاب والفرز السياسي الذي تحدثه إزاء قضيتي الأمن والسلام، وارتباطهما في جزء ليس بالقليل بالتطورات الحادثة في الأردن والتي كانت العلاقات الوثيقة معه شبه مضمونة لحكومة الليكود بزعامة بنيامين نتياهاو حال وجود الحسين في السلطة ولكن مع التغيير

دور سواء في الاتصالات مع إسرائيل أو القرب من ملف مفاوضات التسوية وسلسلة التفاهات الإستراتيجية التي تمخضت عنها. بل أكثر من ذلك فإن الحكومة الجديدة ضمت وزراء يجاهرون بمناهضة عمليات التطبيع مع إسرائيل، والتسريع من وتيرتها على كافة الأصعدة مثل إسحاق مرقه، وحسني أبو غيدا، وحمزة حداد . . .

* ثانيهما تعيين رئيس الوزراء السابق عبد الكريم الكباريتي رئيساً للديوان الملكي الهاشمي. ويعتبر الكباريتي من أشد خصوم ومنتقدي نتنياهو والسياسة الإسرائيلية تجاه الاستحقاقات العربية في التسوية مع إسرائيل، وطالما مارس خلال وجوده على رأس الحكومة الأردنية خلال عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ضغطاً مكثفاً لمنع إسرائيل من اللعب على الخلافات والهواجس الأردنية - الفلسطينية المتبادلة بخصوص العديد من القضايا، بالإضافة إلى ضغوطه على السلطة الفلسطينية بالتعاون مع مصر حتى لا تقدم تنازلات جوهرية في مفاوضات التسوية مع إسرائيل وفي عهده تزايد التعاون الأردني - الفلسطيني على حساب مثيله مع إسرائيل. ويضاف إلى ذلك كون الكباريتي من أشد معارضي فكرة الكونفيدرالية الأردنية - الفلسطينية المقترحة كحل نهائي للمسألة الفلسطينية، ويدعم عوضاً عن ذلك فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وإذا كان من الصعب - الذي يرقى في ذات الوقت إلى مرتبة الاستحالة - تراجع الأردن عن معاهدة السلام مع إسرائيل كما تدفع إلى هذا الاتجاه العديد من القوى الداخلية والخارجية في العهد الجديد، نظراً للعديد من القيود الخارجية وحاجة النظام الجديد إلى الاستقرار الداخلي والمساعدات الخارجية الغربية أساساً والتي لا بد أن تمر عبر القناة الإسرائيلية، فإنه يكاد يكون من الصعب أيضاً توقع استمرارية السياسة الأردنية التقليدية تجاه إسرائيل التي ساهم في إرسائها العاهل الراحل الحسين على نفس مساراتها السابقة، وتحديدًا وأن هناك تياراً أردنياً قوياً داخل الحكومة وخارجها، يرى أن استحقاقات معاهدة السلام مع إسرائيل مثلت إجحافاً قوياً بالحقوق الأردنية نظراً للتساهل غير المبرر الذي أبداه الملك الحسين تجاه إسرائيل في العديد من القضايا الرئيسية، والتي يأتي في مقدمتها المياه، والمردود الاقتصادي للتسوية مع إسرائيل على الاقتصاد الأردني . وقد ازداد هذا التيار قوة بعد قرار إسرائيل في ١٤ مارس الماضي خفض كميات المياه التي يحصل عليها الأردن سنوياً والبالغة ٥٠ مليون متر مكعب بمقتضى معاهدة وادي عربة في العام ١٩٩٤ بسبب النقص الحاد في منسوب المياه في نهر الأردن وبحيرة طبريا نتيجة قلة الأمطار هذا العام. فقد قدم هذا القرار الحجج المادية على مسألة الإجحاف الذي حاق بالأردن من تلك المسألة، بل وصل الأمر إلى مطالبة ١٧ نائباً في البرلمان الأردني

يوم ١٨ مارس بإلغاء المعاهدة بسبب الماطلة التي تبديها إسرائيل تجاه الاستحقاقات الأردنية في تلك المعاهدة. فمن المعروف أن إسرائيل مازالت تماطل في تزويد الأردن بالكمية المقررة في معاهدة وادي عربة من المياه، وبعد مفاوضات شاقة استغرقت عامين وشارك فيها العاهل الراحل الحسين، وافقت إسرائيل على تزويد الأردن بنصف هذه الكمية (أي ما مقداره ٢٥ مليون متر مكعب سنوياً) على أن تستكمل باقي الكمية بعد ثلاث سنوات. وعوضاً عن هذا الاستكمال لجأت إسرائيل إلى خفض نصف كمية المياه التي يحصل عليها الأردن سنوياً، وخطورة هذا القرار أنه يأتي قبل فصل الصيف الذي يشهد إقبالاً واستهلاكاً أعلي للمياه في الأردن، مما ينذر بحدوث أزمة مماثلة لما حدث في الصيف قبل الماضي حينما تعرضت العاصمة عمان لأزمة حادة.

ولذا فإن الضمانة الأردنية التي قدمها العاهل الراحل لمخططي الإستراتيجية الإقليمية الإسرائيلية باتت الآن مع التغيير السياسي محل تساؤل أردني حول الغاية والجدوى الإستراتيجية منها وإزاء الشك في استمرارية تلك الضمانة الأردنية، بدأت تتصاعد الهواجس الإسرائيلية من التوجهات المستقبلية للزعامة الجديدة. وقد زاد منها حالة عدم اليقين التي سادت كافة الأوساط الإسرائيلية من إعلامية وبحثية تجاه المضامين التي يحملها هذا التغيير في طياته. إذ نقلت تلك الأوساط وجهات نظر متفاوتة تجاه مستقبل العلاقات الأردنية - الإسرائيلية تراوحت بين الطمأنينة المبالغ فيها إزاء تواصل العلاقات الثنائية والأسس التي أرساها العاهل الراحل وذلك لكون العاهل الجديد عبد الله لن يغير سياسة الأردن تجاه إسرائيل ولكون أبيه أقام هذه السياسة على أساس المصالح المشتركة والمستمرة (موشيه جاك: ليس هناك ما يدعو للذهول، مختارات إسرائيلية، عدد ٥١، مارس ١٩٩٩، ص ٤٨) أو لكون السياسة الأردنية ليست مرتبطة بهذا الملك أو ذلك بل بالتطلع للتوازن مع كل الجيران الإقليميين (أوري أفنيري) عبد الله على الخريطة، (المرجع السابق ص ٤٩) أو بين التخوف والقلق اللذين يساوران الجهات الأمنية والسياسية من أن التغيير السياسي لا بد أن يحمل مستجدات تجعل الشأن الإسرائيلي في أدنى درجات قائمة الأولويات الأردنية، بالإضافة إلى الضغوط القادمة من البيئة الخارجية .

أما ما قيل عن مسألتي الاستقرار الداخلي في الأردن بعد رحيل الحسين، وقدرة العاهل الجديد على ضبط التوازنات الداخلية للشارع الأردني أو إرساء شرعية ملكه الجديد تحديداً إزاء معضلة عمه، والتي جري الترويج لها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، بل حتى العربية أيضاً، لا يعد أن يكون بمثابة محاولة لإخفاء إلحاح الهواجس الحقيقية التي تشعر بها المؤسسة الأمنية

والسياسية الإسرائيلية تجاه مضامين التغيير السياسي في الأردن على العلاقات التقليدية مع إسرائيل من ناحية، وتأثيرات هذا التغيير على الضلع الثالث في معادلة العلاقات الثنائية، والذي يمثل الفلسطينيين وقضاياهم الشائكة مع إسرائيل، وتحديدًا مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية، وبداية التفاوض على قضايا المرحلة النهائية التي من المتوقع أن يكون للأردن دوراً قوياً فيها. من ناحية أخرى وتحديدًا تجاه قضيتي اللاجئين والكونغريالية في الأردن رغم توحده الكامل خلف الملك الراحل والأسرة الهاشمية بشكل غير مسبوق، فإنه قد طور مستويات معقولة من المؤسسية على كافة الأصعدة سواء على مستوى الجهاز البيروقراطي الحكومي الذي أضحت له كفاءة كبيرة في الإدارة، أو على مستوى التكوين المهني والعلمي للنخبة السياسية والاقتصادية والثقافية... والتي على الرغم من تنوع أصولها الفكرية والعشائرية والدينية، فإنها باتت تتمسك بالدولة بشكل أدهش مناصري الفكر القومي التقليدي الذين نظروا إلى الأردن بوصفه دولة صغيرة مصطنعة من قبل الخارج، لا بد أن تندمج حتماً في أحد الكيانات العربية الكبيرة، لا أن تكون فاصلاً إستراتيجياً بينها وبين إسرائيل.

فالمخاوف الحقيقية على مستقبل الدولة الأردنية لا تكمن في المحددات الإقليمية المحيطة بها، التي لم تعد ترقى بأي حال من الأحوال إلى حد التهديد المادي المباشر لها، وإنما تكمن أساساً في إمكانية حدوث تصعيد غير مسبوق في الصراع العربي - الإسرائيلي يقود إلى مواجهات عسكرية شاملة في المنطقة حتى مثل هذا التطور غير وارد إقليمياً نظراً لسياسة الرشادة غير المعهودة في طرفي الصراع، اللذان حاولا - ومازالا - تجنب المواجهة العسكرية بكافة السبل المتاحة، هذا بخلاف الرفض الدولي لمثل هذا التطور التصعيدي وعملياً يمكن رصد جملة الهواجس الإسرائيلية، التي صاحبت نمط التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي تجاه مرحلة ما بعد الحسين في الأردن، وبلورتها في إثنين من الهواجس ذات الطابع السياسي - الأمني، أما الهواجس الاقتصادية التي جري التعبير عنها في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية فإنها ذات طابع محدود، نظراً للاستفادة الأردنية المحددة من التعاون الاقتصادي مع إسرائيل وتحديداً المدينة الحرة في اربد التي دخلت في وحدة جمركية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى محدودية التبادل التجاري بين البلدين وتحديداً للأردن، إذ تشكل صادراته لإسرائيل قرابة ١٧,٢ مليون دولار في العام ١٩٩٨، مقابل ١٢,٧ مليون دولار في العام ١٩٩٧، ولا يشكل هذا الرقم سوى قدر ضئيل من التجارة الخارجية الأردنية وهذه الهواجس هي :

* أولاً، هاجس تخلي الزعامة الجديدة عن الدور الوظيفي التقليدي للأردن في الإستراتيجية الإسرائيلية الإقليمية.

فقد كانت إحدى مضامين الضمانة الأردنية لإسرائيل تكمن في نظرة الإستراتيجية الإسرائيلية للأردن بوصفه عمقاً إستراتيجياً للأمن الإسرائيلي، وقابلها ارتكان أردني متزايد إلى إسرائيل بوصفها جار قوي مدعم للأمن والاستقرار الداخلي بعد تدهور علاقاتها مع سوريا والعراق. وترجع بدايات تلك المواءمة السياسية في أحد أهم محدداتها إلى طبيعية التحول الجذري في موقف حزب الليكود التقليدي في النصف الثاني من عقد الثمانينيات من مقولة "الأردن هو فلسطين" والذي دعا إلى ما يمكن تسميته "فلسطينة" النظام الحاكم في الأردن كوسيلة لتأسيس دولة فلسطينية يمكن أن تتفاوض إسرائيل معها من أجل ترتيبات الحد الأدنى من الإدارة الذاتية للفلسطينيين في الضفة والقطاع، إلى سياسة مؤيدة للهاشميين في الأردن وقد نال هذا التحول أيضاً حزب العمل فيما بعد، عقب تخليه الكامل عن ما سمي في الأدبيات الإسرائيلية "الخيار الأردني" كأساس لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية .

وقد كانت أحد العوامل الدافعة إلى هذا الموقف كما ساقها البروفيسور جوزيف أفير الخبير بمركز جافي في دراسته «الترتيبات الأمنية لتسوية فلسطينية» أن "خوف الليكود من أن نظاماً فلسطينياً في الأردن قد ينشئ روابط إستراتيجية مع العراق ويسمح بالتالي للجيش العراقي بالانتشار على طول نهر الأردن. أما إذا جري تطمين الأردن من نوايا إسرائيل، فإنه يمكن الاعتماد عليه في إقامة منطقة عازلة عسكرياً مع الجيش العراقي". وقد بدت ملامح تلك المواءمة خلال حرب الخليج الثانية بعد التعهدات الإسرائيلية بعدم تهديد الأراضي الأردنية، إذا ما شكل الأردن عازلاً بين العراق وإسرائيل. وقد وضعت تلك المعادلة ليس أساس الدور الوظيفي للأردن في الإستراتيجية الإقليمية الإسرائيلية فحسب، بل وأيضاً أساس التسوية بشقيها الانتقالي والنهائي على المسار الفلسطيني عبر تنفيذ انسحاب إسرائيل شامل من الضفة العربية، وتنامي مضامين هذه الضمانة بعد مشاركة الأردن غير المباشرة بدعم أمريكي في سلسلة الأنشطة الإستراتيجية التي تأسست بعد تفعيل التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل وتركيا .

الهواجس الإسرائيلية هنا تنصب أساساً على إمكانية تحلل الأردن التدريجي من تلك الضمانة سواء على المستوى المباشر بوضع قيود على سياسة الانفتاح التي كانت سمة كافة المؤسسات الأمنية والسياسية في الأراضي الأردنية، أو على المستوى الإقليمي بالحد من مجالات الانسياق المتزايد مع التوجهات الإقليمية الإسرائيلية، والتي شملت في بعض نواحيها مسألة التحديد المشترك لمصادر الصراع والتعاون في المنطقة. فمن المعروف أن الأمير الحسن كان المسئول عن أحد أهم قنوات التعاون الإستراتيجي الثلاث مع إسرائيل، وهي

القناة الخاصة بدفع وسائل التعاون الثنائي في المجال الإستراتيجي بين البلدين قدماً مع دافيد أيفري كبير مساعدي وزير الدفاع. أما المجالين الآخرين فهما قناة التنسيق بين الجيش الأردني ومثيله الإسرائيلي في عمليات رصد التهديدات وتولى الولايات المتحدة إدارة وحدة الاتصال بينهما وقناة التعاون المشترك في مجالات الصناعات العسكرية بين البلدين التي تتولى مسئوليتها مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

ومثل هذا التحلل من الضمانة السابقة لن يدفع الزعامة الإسرائيلية إلى إعادة إنتاج مفاهيم قديمة لتهديد الأردن، كما جري الترويج لذلك في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية. إذ أن ثمة قيود كبيرة على ما ذهبت إليه بعض التقويمات الإسرائيلية من أن مفاوضات المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني بعد غياب الملك الحسين، سوف تعيد طرح مفاهيم قديمة بين السياسيين الإسرائيليين ومنها مقولة أن "الأردن هو فلسطين" كما ذهب إلى ذلك شمعون شيفر محرر الشؤون العربية في جريدة يديعوت أحرونوت. فالربط الذي أقامه بين تراجع تلك المقولة والعلاقات الشخصية التي بلورها العاهل السابق مع القادة الإسرائيليين، لم يكن سوى جزء بسيط من الحقيقة التي تؤكد أن تراجع هذه الفكرة نبع من اعتبارات موضوعية تعلق بعضها بالهوية الوطنية الفلسطينية التي أفصحت عن نفسها بقوة منذ الانتفاضة الفلسطينية، وتجسدت فيما بعد في سلطة الحكم الذاتي، وكافة الاتفاقيات المنشئة لها، والبعض الآخر باستحالة عودة "الخيار الأردني" من جديد على ساحة التسوية في المسار الفلسطيني، لكونه جزءاً من التاريخ ولن تقبل بعودته كافة القوى الفاعلة في عملية التسوية بما فيها الجانب الإسرائيلي نفسه.

*ثانياً، هاجس تراجع أولوية العلاقات مع إسرائيل في قائمة توجهات النظام الجديد. ومثل هذا التراجع لا تمليه الاعتبارات النابعة حتماً من تباين المقومات الشخصية والتوجه السياسي بين الحسين وابنه عبد الله فحسب، وإنما أيضاً من طبيعة المستجدات التي طرحت نفسها وبقوة من جراء التغيير السياسي على صعيد إعادة ترتيب الشأن الأردني الداخلي، والتنشيط المحتمل للعلاقات الأردنية - العربية، وتحديداً مع سوريا، والتي كانت المشاركة المفاجئة لرئيسها الأسد في جنازة الحسين مؤشراً قوياً على تلك الإمكانيات. فالقضية كما أثارها زئيف شيفر المحلل الإستراتيجي في جريدة هآرتس، وأشير سوسر خبير الشؤون الأردنية في مركز دايان هي «أن كل تغيير في الأردن كان يثير حساسية بالغة في إسرائيل في الماضي، والمفاجأة هنا أن غياب الحسين، تزامن مع غياب الأمير الحسن أيضاً، والمستقبل بعدهما غامض، لكون الملك الجديد عبد الله لم يختبر إسرائيلياً

بعد، ونواياه على المسرح الإقليمي غير واضحة تماماً». وعنصر المفاجأة هنا لم يكن في عامل غياب العاهل الراحل الحسين، بقدر ما كان في خليفته عبد الله الذي تولي الحكم بعد تسميته ولياً للعهد قبل أيام من وفاة الحسين. فمن المعروف أنه منذ العام ١٩٩٢، وهو تاريخ الإعلان عن إصابة الحسين بمرض السرطان، فإن الدوائر الأمنية والسياسية شرعت في رسم مشاهد وتقويمات لمسألة الخلافة السياسية ومستقبل الأردن بعد الحسين وتداعيات تلك العلاقات على إسرائيل. وقد استندت تلك المشاهد التي بلورها الاستخبارات المدنية "الموساد" بالتعاون مع مثيلتها العسكرية "أمان" إلى مشهدين جري حسمهما نهائياً وهما:

*أولهما نقضية الخلافة السياسية بعد رحيل الحسين. وقد حسمت تلك القضية، وفق التقديرات الإسرائيلية في شخص ولي العهد السابق الأمير الحسن، والذي كانت كل المؤشرات تشير إلى انتقال المسئولية تلقائياً إليه فور رحيل الحسين واختفائه من مسرح الحياة السياسية، إذ أن المعلومات التي وفرتها مؤسسات الاستخبارات الإسرائيلية ومعاهد البحث العلمي كانت تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الأمير الحسن يحظى بمكانة راسخة داخل الأسرة الهاشمية وكافة مؤسسات الدولة والمجتمع الأردني ولذا يكاد يكون من المستحيل منازعته في خلافة أخيه الحسين، حتى بعد أن كبر أولاده وانتهت مؤشرات هذا المشهد إلى أن الخلافة السياسية سوف تؤول حتماً إلى الأمير الحسن أولاً بوصفه ولياً للعهد، ثم من بعده إلى أحد أولاد الحسين سواء كان ذلك في شخص الأمير عبد الله الابن الأكبر أو الأمير حمزة.

*ثانيهما نقضية محورية العلاقات مع إسرائيل في أولويات نظام الحكم في الأردن. فالمؤشرات التي رسمها المشهد الخاص بهذه القضية، أن صانعي القرار في الأردن على قناعة بأن التحالف والتعاون الإستراتيجي مع إسرائيل يتصدر قائمة أولويات النخبة السياسية الحاكمة في عمان، أن مثل هذا التعاون سيكون في مقدمة الوصايا التي يقدمها الملك الحسين قبل وفاته لمن سيخلفه على العرش الهاشمي لأن الحفاظ على العلاقات الوثيقة بين أقطاب الحكم في إسرائيل ومن سيخلف الحسين في العرش، وتبادل المشورة في القضايا محل الخلاف في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط سيكون أفضل ضمان للاستمرار التلقائي للعلاقات واستقرار الأوضاع في الأردن في مستقبلها.

ولذا فإن التغيير المفاجئ في تسمية ولي العهد وتنحية الأمير الحسن أربك كافة التقويمات الإسرائيلية، لمستقبل العلاقات الأردنية - الإسرائيلية بعد رحيل الحسين. وضاعف منها حالة عدم اليقينية تجاه التوجهات المستقبلية للعاهل الجديد، والتي لم تبددها سواء

تصريحاته المتكررة عن عدم تغيير النهج التقليدي الذي أرساه أبيه الراحل، والتي تزامنت مع الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو ووزير خارجيته إيريل شارون للأردن في أواخر شهر فبراير الماضي من ناحية، أو حتى الثقة التي تعاملت بها الحكومة الإسرائيلية والمعارضة بكافة مسئولياتها مع عملية انتقال السلطة في الأردن من ناحية أخرى فكما قال جوزيف نيفوا أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا " ..أن الأمير الحسن كان مقرباً من الغرب ومؤيداً للتقارب مع إسرائيل. أما بالنسبة للملك عبد الله فلا تزال نواياه غير معروفة، وهو سيخضع بلا شك لضغوط الأوساط الإسلامية والدول العربية لتجميد التطبيع مع إسرائيل، وتحديدًا إذا فشل حزب العمل في إزاحة نتانياهو عن السلطة في الانتخابات القادمة". وإذا تجاوزنا محاولة التنبؤ بالتوجهات المستقبلية للعاهل الجديد استناداً إلى المحدد الأول الخاص بالتباين الشخصي بين الزعامتين، فإن ثمة عاملين استجدا على الساحة الأردنية من جراء رحيل الحسين وهما:

١- الانشغال الحتمي القادم للعاهل الجديد في إعادة ترتيب الشأن الأردني الداخلي. والحديث هنا لا يكمن في مناقشة مسألة الاستقرار السياسي من عدمه، أو حتى الحديث عن مسألة تماسك الأسرة الهاشمية بعد الحسين، وإنما الحديث عن إعادة توجيه السياسة الداخلية لبلورة نوع جديد من الشرعية السياسية يتجاوز سمة الكارزما التي تمتع بها العاهل السابق وياتت سمة أساسية لحكمه وعلاقاته مع الشعب. ومن ثم أتت التغييرات الأخيرة في الحكومة والديوان منسجمة مع هذا التوجه. فقد ندر أن توحدت دولة ونظام سياسي مع زعيمه مثلما توحدت الأردن مع الملك الحسين حتى وصلت إلى سمة المؤسسية التي لا بد أن تميز ممارسات الحكم الجديد. ومثل هذه النقلة النوعية في أسس الشرعية السياسية تمثل تطور طبيعياً في حياة الدول والنظم السياسية. ويرتبط بذلك تنفيذ سلسلة كبيرة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، سوف تجعل النظام الجديد أكثر استجابة للضغوط المطالبة بتجميد أو على الأقل تنامي التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل في كافة المجالات. أضف إلى ذلك ما سوف تستحوذه عمليات التحول في نمط الشرعية السياسية من قسط كبير في أولويات العهد الجديد ومشاغله.

٢- إعادة تنشيط العلاقات الأردنية - العربية. والحديث هنا لا تقتصر محدداته على التنامي المنتظر في العلاقات مع دول الخليج العربي، والذي يكاد من المستبعد أن يكون لتناميها مردود سلبي على العلاقات مع إسرائيل، وإنما

ينصب أساساً تجاه التطوير المحتمل في العلاقات مع سوريا والعراق من ناحية، وإزاحة فقدان الثقة مع مصر من ناحية أخرى. ومن ثم يمكن تفهم مناخ الفرع الذي ساهمت في بلورته إسرائيل ووسائل إعلامها، خلال عمليات انتقال السلطة في الأردن، لكونه يصب تحديداً في تلك الناحية فقد استهدف إثارة الأردنيين من مخاطر التهديدات العربية لاستقرار المملكة بعد الحسين، وبالأخص السورية والعراقية، بهدف احتواء أية محاولات للتقارب على هاتين الجبهتين مستقبلاً.

غير أنه أمام القيود التي تضعها إسرائيل سواء أمام حركة التجارة الحرة بين البلدين، كما نصت اتفاقية السلام، أو مع الأراضي الفلسطينية كما نصت بروتوكولات التعاون الاقتصادي التي أتت منسجمة مع اتفاقية باريس لعام ١٩٩٤ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فإن واقع الأزمة الاقتصادية سيدفع الأردنيين إلى البحث عن وتنشيط أسواق بديلة في العراق والخليج. ولذا فإن تزامن المحدد السياسي مع مثيله الاقتصادي سيدفعان بدون شك إلى الحد من تنامي العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل لصالح علاقات أردنية عربية أوثق.

وقد يكون لتركيز العهد الجديد على الشأن الداخلي بقصد مضاعفة اعتماد الأردن على نفسه، الأثر البالغ في الحد نوعياً من السياسة الخارجية الاستقطابية التي ميزت العهد السابق، نتيجة رغبة الملك الحسين في القيام بدور إقليمي نشط. كما أن التحسن القادم في العلاقات الأردنية - العربية سوف يلقي بظلاله الكثيفة على العلاقات الأمنية والعسكرية الوطيدة مع إسرائيل ويخفف منها لصالح الاقترب من ظاهرة الإجماع العربي حول قضايا السلام والصراع في المنطقة ومن ثم فإن الضمانة الأردنية التي قدمها العاهل السابق لإسرائيل، ومكنتها من إلحاق الأردن كمجال حيوي في إستراتيجيتها الإقليمية، سوف تتداعى ثوابتها بشكل متدرج. وسوف يكون العهد الجديد اختباراً حقيقياً لحسم القضية التي شغلت الإسرائيليين: هل معاهدة السلام في وادي عربة كانت مع الأردن كشعب، أم مع الملك وبعض شرائح النخبة السياسية؟



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الراى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت اولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع اعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة اقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: اصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجى»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).